



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الربيعية 2008 م - العدد: 12

### الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي السبت 09 والأحد 10 رجب 1429  
الموافق 12 و13 جويلية 2008

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ..... ص 03

■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي.

2- محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة ..... ص 38

■ عرض ومناقشة تطورات الوضعية المالية والنقدية للبلاد.

## محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة

المنعقدة يوم السبت 09 رجب 1429

الموافق 12 جويلية 2008

الموضوع وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية لكي يقدم لنا نص قانون التوجيه الفلاحي والكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السلام عليكم.

لي الشرف اليوم أن أتقدم أمامكم لتقديم قانون التوجيه الفلاحي، وقد اخترت التكلم عن لب الموضوع مباشرة وألا أقدمه بالتفاصيل لأنكم تعرفونه وإذا اقتضى الأمر سأجيب عن تساؤلاتكم. منذ الثورة الزراعية وحتى يومنا هذا لم تتوفر على قانون توجيهي أو إطار يؤطر كل التدخلات على مستوى الفلاحة والتنمية الريفية.

إذن هذا القانون التوجيهي الذي أمامكم اليوم صنفته في الحقيقة كمصالحة ما بين كل الفاعلين سواء كانوا سياسيين أو تقنيين أو إداريين حول بعض أدنى المفاهيم التي ستعمل على حل المبادرات في هذا القطاع الحيوي، ولما أقول بعض الأشياء البديهية والتي ربما تبدو عند البعض بديهية كمثلا الأمن الغذائي، حتى يومنا هذا تكلمنا على الأمن الغذائي في الخطابات السياسية، لم يقنن.

عندما نقول بأن الأمن الغذائي هام جدا ويجب أن نكون من الفاعلين ميدانيا أو كل فاعلي الدولة والأمة يرون أن التنمية الريفية والأمن الغذائي إطار لتقوية السيادة الوطنية، هذا ما ذكر في المشروع الذي هو أمامكم وهذا قاسم مشترك أدنى لأنه سيحل في هذا الإطار عدة مبادرات. هذا القانون التوجيهي الذي هو أمامكم كذلك يأخذ بعين الاعتبار أن ثرواتنا الطبيعية قليلة جدا، عندنا 47 مليون هكتار تسمى بأراضي

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛  
- السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد وزيرين ومساعديهما؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، تقديم ومناقشة نص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي وقبل إحالة الكلمة للسيد الوزير بودي باسمكم جميعا أن أقدم له التهنئة على تقلده المسؤولية الجديدة أو بالأحرى على توسيع القطاع الذي كان تابعا له وتكفله بهذا القطاع الحساس، نتمنى له التوفيق والنجاح لما من شأنه أن يرفع من مكانة ووزن هذا القطاع الحساس والحيوي وخاصة في هذا الظرف الذي تعيشه بلادنا والعالم.

بالنسبة للمتدخلين يلاحظ اليوم أن عددهم معتبر فلهذا نطلب من الإخوة والأخوات المسجلين أن يوفروا علينا في تدخلاتهم من الكلام المجامل، نحن نشكرهم على سمو أخلاقهم بالترحيب والشكر والتهنئة ولكن هذه الأمور كلها أنا قلتها باسمهم، وعليه رجاء أن يختصروا قدر الإمكان ويذهبوا مباشرة إلى صلب الموضوع.

فبعد هذه الملاحظات ندخل الآن إلى صميم

إذا نظرنا له من طريقة أخرى وتسمى بالزاوية الثالثة وهي يجب أن نقوي قدراتنا للتكاثر، تكاثر المواد الغذائية، تكاثر المواد الاستهلاكية وكل ما يخص الوراثة في الحقيقة يجب أن يكون التحكم فيها والتحكم نريده أن يكون مطابقا لظروفنا المناخية وقدرتنا التقنية وقدراتنا الجسمانية أي ما نبذله من مجهود وهذا كذلك يعتبر قاسما مشتركا أدنى يجب علينا أن نتفق حوله وهو كذلك مايقوله القانون التوجيهي للفلاحة ووجد هذا الإطار ليقوله، ربما إذا اقتضى الأمر يجب علينا أن نتكل على أنفسنا ويجب علينا أن تكون عندنا أيضا هذه القدرات على التكاثر ومرات نفتقد لذلك لكن يجب علينا أن يكون هناك طلب لتدخل التقنين، طلب لتدخل البحث، طلب لتدخل التعبئة، طلب للتدخل في كل المناطق متلائمين مع أوضاعنا سواء في الصحراء أو في السهوب أو في الشمال أو في الجبال.

هذا كطرح آخر، نكمل باقي القواسم المشتركة، عندما نقول يجب علينا حماية الثروات الطبيعية والدفاع عنها ومن ثم يجب علينا أن نعطي للدولة قدرات التدخل وقدرات التدخل في هذا الإطار نفسه نجد الدولة تقول "بأن تسيير الأراضي وأملاك الدولة الخاصة بطريقة الامتياز".

من جهة يقال يجب أن تكون بطريقة الامتياز لأن الدولة ستعمل على تحديد الظروف التي يجب أن تتطور ضمنها.

من جهة أخرى يجب على مستغلي هذه الأراضي ميدانيا أن تكون لهم حرية المبادرة والقوانين الأخرى منسجمة، معنى ذلك يجب أن يكون لهم اتصال مع البنوك مع التعااضديات ومع التعاونيات أي على مستوى كل المحيط الذي يلف هذا العمل، وعليه فإن هذا التدخل يجب أن يكون هذا القانون لا يعمل إلا لمبدأ "قريبا سيأتي". هذا كلام يقال فتلك ستأتي في القوانين الخاصة لكل أنواع الأراضي الخاصة التابعة لأملاك الدولة الخاصة، ففيها عدة أنواع ويجب بعث القوانين التي تتأقلم وتعطي الظروف أي تعمل على توفير الجو الملائم لذلك وسوف تقدم لكم لاحقا.

غابية وفلاحية ورعوية، سبعة منها غابية وحروش و 32 رعوية، 8.5 تسمى بالأراضي الفلاحية. لما نأخذ هذه الأراضي الفلاحية ونقسمها على عدد السكان نجد وقت الاستقلال كنا 0.75 هكتار واليوم 0.25 هكتار للفرد الواحد معناها المحافظة على الموارد الطبيعية شيء هام جدا ويجب أن تكون كل قوى الدولة مجندة حول هذا الطرح وهذا ما يقوله القانون التوجيهي الفلاحي، وهذا مبدأ من المبادئ والقواسم المشتركة التي يجب علينا أخذها بعين الاعتبار. تعرفون جميعكم خطورة التصحر وتعرفون جميعا التحولات المناخية الموجودة أمامنا والتي تقول بأن منطقة شمال إفريقيا ستكون المياه بها قليلة جدا، إذن يجب الاستعمال العقلاني والاستعمال الراشد في السنوات المقبلة للمياه ويعتبر هذا قاسما مشتركا يجب علينا أن نأخذه بعين الاعتبار.

أرجع إلى الأمن الغذائي، عندما أقول أمن غذائي يجب أن نأخذه عن طريق عدة مداخل:

المدخل الأول، وحسب تدخلات الصحافة لاحظنا بعض الغموض حول هذا المفهوم نفسه، إذن علينا أخذه بعين الاعتبار إذا رأينا كغذاء متوفر على مستوى الوطن سواء كان مستوردا أو كان إنتاجا وطنيا وهذا كمسؤولين في الدولة والحكومة ككل نجد عندنا ثلاثة آلاف وسبع مائة حريرة يوميا وهذا مطلوب من المنظمة العالمية للصحة أن يكون ألفين ومئة وهنا تجدون بأننا في وضع حسن وترون أيضا بأن الدولة تتدخل في الأسعار وتتدخل في ضبط وحماية الأسعار وتعمل على تحسين القدرة الشرائية.

إذا نظرنا من هذا الطابع، الجزائر كجزائر على المستوى الدولي، فالأمن الغذائي متوفر.

إذا نظرنا إلى الأمن الغذائي من الزاوية الأخرى أو من زاويتين أخريين يجب النظر إليهما.

إذا نظرنا من زاوية التوازن التجاري الفلاحي نجد بأنه علينا بالعمل الكثير ويجب علينا أن نحسن الإنتاج ونحسن التصدير وفي نفس الوقت يجب أن نقلص من الاستيراد في بعض المواد الاستراتيجية.

سمحتم لي، كان عجوزا أو شيخا يطلب أن يأتي بنفسه وإلا فلن يعترف بالمستغل وبإبنة الذي يعمل في هذه الأرض وكان المحيط يرفض، فهذه كلها أسباب لعرقلة أو وضع مناخ لا يساعدنا على إبداء المبادرات ويبقى جميع الناس في الانتظار.

إذن سأرجع إلى النقطة الأخرى المتبقية التي نتقاسهما وهي تحرير المبادرات وأن هذا القانون سيعطي الإطار العام وبالتالي سيعرف كل واحد على الأقل الطريق الذي سيسلكه كل واحد يعرف بعض المبادئ والإطار العام للدولة الجزائرية والإجراءات المتخذة في جميع المناطق.

المفهوم الآخر وهو التنمية الريفية فحتى ولو أن هناك مادة واحدة في هذا القانون وتقول بأن التنمية الريفية تبنى من القاعدة التحتية إلى القاعدة الفوقية أي بمشاركة الناس والدولة الريفية تقول بأنه تم إدخالها وهذا في إطار التجديد الريفي ويجب المضي إلى جميع مناطق الوطن وهذا في إطار حماية الوطن وفي إطار تقوية السيادة الوطنية وفي إطار تنمية شاملة وكاملة تمس كل المناطق بدون إقصاء ودون تهميش.

وهذه التوصيات حث عليها رئيس الجمهورية في الكثير من المرات وجاءت بصفة متكررة، كتعليمات فلها الوقت اللازم ولكن في نفس الوقت وجب أن يكون لها واقع ونظام، ومبدأ، تركز كمبدأ أساسي لهذا الطرح.

فهذه هي المبادئ أو القواسم المشتركة وأنتم تعرفون بأنها تستطيع المرور كقواسم وفي نفس الوقت تتساءلون لماذا أسميتها بالمصالحة؟ فهي مصالحة حول هذه القواسم المشتركة لكي يعرف الفاعلون ميدانيا أين نحن ذاهبون، ولكي يعرفوا أيضا بأن لهذا المستغل الحرية الكاملة وسنسهل مهمته في محيطه، لكي يكون فاعلا ميدانيا حتى يتسنى له الاستقرار وفي نفس الوقت، هذه هي طريقة التدخل والدولة تؤدي أيضا تدخلها إذ يمكنها ذلك.

هناك مبدأ آخر وقد شرعنا فيه ولو كان بسرعة، فكل أنظمة الضبط للمواد سواء كانت متوفرة الإنتاج

هذا المبدأ هو أن نعطي للدولة قدرات التدخل للحفاظ على هذه الموارد الطبيعية وفي نفس السياق المحافظة على المياه وتأمينها واستعمالها العقلاني على مستوى كل الجهات، وهذا قاسم مشترك يجمع الأمة ككل فهذا القانون ليس فقط قانون القطاع - كما قيل - لأنه أخذ بعض المبادئ الأساسية لتقوية تأطيرنا وفي نفس الوقت لتقوية سيادتنا وفتح المبادرات أمام كل المتدخلين الفاعلين سواء كانوا في الإدارة أو تقنيين أو فاعلين في الميدان، وهذا أيضا قاسم مشترك يجب أخذه بعين الاعتبار والقانون التوجيهي الموجود أمامكم يعتني بهذا الجانب، هناك قاسم مشترك آخر لأن العمليات متنوعة ولأن المتدخلين متنوعون في هذا المجال.

وبما أن كل الخصوصيات متنوعة في كافة الوطن سواء كانت على مستوى الجبال أو الهضاب أو الصحراء وحتى داخل البلديات لوجود تنوعات مختلفة، يجب علينا أن نأخذ هذه الخصوصيات بعين الاعتبار ويجب التشاور والنقاش المنظم، وسأعطيكم بعض الملامح التي ربما تظهر لكم اليوم من البديهيات ولكن يجب إعطاؤها إطارها القانوني ولقد سبق وأخبرتكم عن عدم وجود إطار عام للثورة الزراعية ليومنا هذا، وليس لنا أساس قانوني وعندما تريد المبادرة هناك تساؤلات حتى عندما تقدم أشياء جديدة مثلا الغرف الفلاحية تعرفونها جميعكم وهي موجودة على مستوى كل الوطن ولكن ليس لها أي أساس قانوني، متعددة المهن، ليس لها أي أساس قانوني، هناك اجتهادات للتجاوب مع العقد ولذلك وجدت عدة نصوص قانونية مربوطة، وهناك عدة أشياء يجب عرضها والتعرف عليها، فيجب أن تتحين ويجب أن تكون متواضعة وفي إطار كامل، عام، حتى إن البعض قال هناك عدة قوانين لم نسمع عنها، فهناك قوانين سوف تأتي على مستوى القوانين نفسها وهي التي تمس المبادئ وهذا الإطار أو أن التنظيم سوف يأتي ليحين ويقوي.

المستغل الفلاحي هام جدا، ففي العديد من المرات كان تعاملنا مع المالك فقط وحتى المالك إذا

أو العمليات سواء في طرق العمل أو تقوية الإنتاج الوطني، أو الربط وقد لاحظتم ذلك من خلال عمليات ضبط منتوج البطاطا.

من جهة، هناك أناس لديهم وسائل التبريد ومن جهة أخرى لدينا الوفرة والربط بينهما لا يوجد، تتدخل الدولة لترابط بينهما اقتصاديا وهذا أمر يبدو بديها ولكن لعدم وجود التوجيه ذهب كل واحد إلى اتجاه مخالف، فكل واحد قام بالمبادرة وآخر وجد أن الحل غائب ولكن القانون التوجيهي إن شاء الله سيعمل على حل هذا الطرح وكل القدرات الموجودة ستكون إن شاء الله في خدمة الوطن وخدمة التنمية المستدامة وحتى كلمة التنمية المستدامة سنعطي لها معناها ومحتواها وفي ذلك الوقت لربما ستكون هناك إلتفاتة داخل هذه المبادئ، التي سيكون فيها الحوار مفتوح وكل من سيأتي بشيء جديد سيعمل أيضا على تطوير ومساعدة هذا الطرح كطرح لتقوية المبادرات وتحريرها للاستعمال العقلاني لمواردنا الطبيعية وتقوية سيادتنا الوطنية بالتنمية الريفية على كل المستويات بتقوية كل ما استوعبناه من تاريخنا وتجاربنا المتعددة سيكون إن شاء الله في خدمة الوطن واقتصاده وتنميته.

أردت أن أتكلم عن القانون التوجيهي الريفي من هذا الباب لأنه لب الموضوع، الباقي الأدوات موجودة ومن الممكن أن هناك أشياء تعرفونها أحسن مني وقد طرحت وتحديثنا عنها داخل اللجنة فهذا هو لب الموضوع وأنتم على علم بأنني وفي سياسة التنمية الريفية كنت دائما أقول - الرفيق قبل الطريق - والرفيق هو ترافقنا جميعا ومرافقتنا لهذه القدرات الميدانية وعندما نرافق أحدا نعرف بإمكانياته وبالتالي سنأتي وراءه وليس أمامه وسنعمل من هذه المبادرات أن تكون فعالة والصالحون أكثر من الطالحين وسيكون العمل إن شاء الله - جيدا أو على الأقل إيجابيا في هذا الطرح غير المتكامل وهذا كخطوة أولى ولا يعطي هذا القانون لمن ليس له فهو يبحث عن القواسم المشتركة الأدنى فقط وسيفتح الباب بعد ذلك لقدم عدة قوانين أخرى في إطار هذه المبادئ،

أم لا وسواء كان السعر مرتفعا، فيجب التدخل حتى تستقر هذه الأشياء، وهي أيضا موجودة في القانون التوجيهي الفلاحي وسوف تقوي هذا الطرح وبدأنا بمادة البطاطا ونظرا للسرعة إن وجب تدخلنا ولكن هذا لا يمنع التدخل في المواد ذات الاستهلاك الواسع وبالتالي نوفر المخزون اللازم ونوفر مخزون الضبط للتدخل كباقي الأنظمة الأخرى وأنا جد سعيد كوني لاحظت في الأيام السابقة التجاوب الإيجابي فالناس تتجاوب اقتصاديا بصفة هادئة ومعروفة.

في نفس السياق، المهن كمن يجب أن ترجع مهنية، النقابة نقابة والغرفة غرفة، والمهنية مهنية، متعددة المهن متعددة المهن، يعرفون إطارهم ويعرفون تدخلاتهم كلهم يجب أن يكونوا مجندين في إطار مبادئ هذا القانون والذي سيعمل على مساعدة كل واحد ومساندة الجميع بالتعاقد والتضامن حول أدنى هذه المبادئ، في نفس الوقت حرية تامة للتدخلات سواء كانت اقتصادية أو تقنية أو إدارية في هاته المبادئ.

وعليه أقول إن هذا القانون التوجيهي الفلاحي حتى وإن بدا لبعض المتدخلين كقانون تقني فهو ليس كذلك، إنه قانون إطار، فقد ساد نقاش كبير داخل دواليب الإدارة قبل أن نتفق إن قيل إنه ليس قانون برنامج بل إنه قانون توجيهي يحتوي على مبادئ تعمل على حل المبادرات من جهة، ومن جهة أخرى نتفق حول أسسها.

وعليه فإننا نجد العديد من الدول المجاورة بسبعة أو ثمانية قوانين توجيهية فلاحية وقد عملوا على تطويرها وتحسينها كلما اقتضى الأمر وكما تطورت الأمور ووجدت مفاهيم جديدة وإطارات جديدة دخلت في الميدان وعرفت تقنيا، علميا واقتصاديا.

إن هذا الإطار الموجود أمامكم اليوم والذي سنراه معا وأنا متأكد من أنكم ستعملون على تقوية المبادئ الموجودة أمامنا وهذا كأدنى شيء.

فعندما نقول الأمن الغذائي قضية سيادة وطنية، فورا هذه الكلمة العديد من الأشياء سواء في البذور

المحال عليها، خلال الاجتماعات التي عقدتها برئاسة السيد رشيد معلم، رئيس اللجنة وبحضور السادة أعضائها.

تشكل الفلاحة قطاعا استراتيجيا هاما في الاقتصاد الوطني نظرا لما توفره من منتوجات فلاحية، زراعية أو حيوانية، لتلبية الاحتياجات الغذائية وكذا نسبة معتبرة من مناصب الشغل.

لقد شهد القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى اليوم إصلاحات عديدة كان الهدف من ورائها النهوض بالقطاع الفلاحي لتمكينه من أداء دوره في التنمية وتوفير المنتج الغذائي، لكن ذلك لم يتحقق وزادت الأمور تفاقما بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة التي عرفتتها بلادنا وتقلص الأراضي الفلاحية وتراجع اليد العاملة واستفحال ظاهرة التبعية الغذائية.

ومن أجل بلوغ الأهداف المنشودة وتحقيق الغايات المرجوة من التنمية الفلاحية جاء نص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي لإرساء قواعد ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد وتعزيز مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني وتوفير شروط تنمية فلاحية وريفية دائمة.

مناقشة نص القانون على مستوى اللجنة المختصة بغية الحصول على المزيد من المعلومات والمعطيات والدراسة المعمقة لنص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي عقدت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية سلسلة من الاجتماعات.

خصصت جلسة يوم الثلاثاء 08 جويلية 2008 للاستماع إلى السادة:

- الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين،

- الأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء،

والأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين.

وقد أشار السادة المدعوون إلى المكانة الهامة التي تكتسيها الأرض باعتبارها ثروة وطنية دائمة لا بد من الحفاظ عليها واستغلالها بطريقة منظمة ورشيدة.

كما أجمعوا على أهمية البعد التاريخي للأرض الجزائرية ومدى ارتباطها بالتضحيات الجسيمة

وكما سبق وقلت لكم فإن دولا أخرى وضعت القانون التوجيهي الفلاحي السابع أو الثامن في مدة عشرين سنة، نحن سنتدخل ونجمع الشمل كمصالحة حول السياسيين والفاعلين ميدانيا سواء كانوا اقتصاديين، أو تقنيين أو إداريين حول هذه الأطروحة، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير والكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛

السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتشرف لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بعرض التقرير التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي.

بناء على الإحالة رقم 08/58 المؤرخة في 09 جويلية 2008 من طرف السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، لنص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي؛

وبمقتضى أحكام الدستور، لاسيما مادتيه 120 و133 (الفقرة 2)؛

وطبقا لأحكام القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

وبناء على أحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة المعدل والمتمم؛

شرعت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة في دراسة ومناقشة وتحليل نص القانون

كما طرحت مشكلة التسويق وقلة مخازن التبريد. وفي الأخير أجمع المدعون على ضرورة مواصلة الدولة دعم الفلاحين ومساعدتهم لتجاوز العقبات والمشاكل التي يتخبطون فيها وتوفير الحماية الاجتماعية لهم وجعل نشاطهم الفلاحي أكثر مهنية.

وللحصول على المزيد من التوضيحات حول المواضيع التي تناولها هذا القانون، استمعت اللجنة يوم الخميس 10 جويلية 2008، إلى السيد رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ممثل الحكومة، بحضور السيد محمود خذري وزير العلاقات مع البرلمان، الذي قدم عرضا عن فحوى نص قانون التوجيه الفلاحي.

أشار السيد الوزير إلى حقيقة التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي الذي يهدف إلى دعم الرهانات الموكلة لسياسة تطوير الفلاحة وإرساء القواعد التي ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد وتعزيز مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لتنمية فلاحيّة ريفية دائمة مع تثمين المنتجات الفلاحية وأمنها الصحي.

كما أكد السيد ممثل الحكومة على ضرورة الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمياه لتحسين الإنتاج وتنويعه وكذا تكييف النمط الزراعي مع التغيرات المناخية.

ومن خلال دراسة أعضاء اللجنة للنص تم طرح عدة أسئلة وانشغالات على ممثل الحكومة.

وفي معرض رده أشار السيد الوزير إلى أن نص القانون المعروض على اللجنة اليوم يعد أول نص توجيهي يعرفه القطاع منذ الاستقلال، لكونه يضبط وينظم النشاط الفلاحي بصفة عامة ويضع الخطوط التوجيهية لمختلف العمليات والنشاطات والتدخلات في المجال الفلاحي.

وبخصوص المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي، أكد السيد ممثل الحكومة على حقيقة التحديات التي يواجهها هذا القطاع في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لبلادنا، بالنظر إلى الأزمة الغذائية التي يشهدها العالم.

التي قدمها الشعب الجزائري، لاسيما الشهداء والمجاهدون في سبيل تحريرها من قبضة المستعمر. كما خصصت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية جلسة يوم الأربعاء 09 جويلية 2008 للاستماع إلى السادة:

الأمين العام لاتحاد الفلاحين، ورئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، والوفد المرافق لهما.

وقد استعرض السادة الحضور أثناء تدخلهم، واقع القطاع الفلاحي خلال العشرية الماضية، حيث ركزوا بالدرجة الأولى على مختلف المشاكل التي واجهها الفلاحون خلال تلك الفترة، وكذا مختلف الحلول التي طبقت عبر عدة مراحل لمواجهةها، وفي مقدمتها الدعم الفلاحي.

كما أجمعوا على الأهمية التي يلعبها القطاع الفلاحي والدور المتوخى منه في تحقيق الأمن الغذائي بتوفير المنتوجات الأساسية كالحبوب والحليب واللحوم وانعكاساته على تطور المجتمع. وقد اعتبروا أن الكثير من المشاكل التي تواجه الفلاحين تتطلب تضافر الجهود بين قطاع الفلاحة وعدد آخر من القطاعات بحكم تداخل الصلاحيات من أجل الخروج بحلول للعديد منها مثل مشاكل التسويق والترويج.

كما أثارت مسألة حجم المخزونات العقارية الفلاحية ودورها في بعث تنمية فلاحيّة حقيقية.

وقد تطرق السادة الحضور أيضا إلى عمليات التقسيم والتجزئة للأراضي الفلاحية التي تناولها النص وكذا مشكلة عدم استغلال الوعاء العقاري الفلاحي لأراضي العرش.

كما تناولوا إشكالية تصحر السهوب وأنماط الاستغلال غير المنسجمة مع المحيط السهبي، وكذا نقص برامج ومشاريع حماية السهوب وتأهيلها.

ومن جانب آخر أثارت مسألة نقص الدعم المالي والبشري على مستوى الإدارات المحلية المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة الفلاحية ميدانيا رغم توفر المصالح الفلاحية على الأدوات القانونية اللازمة للتدخل لتنفيذ هذه السياسة.



يحمي الأراضي الفلاحية وطابعها الإنتاجي بشكل فعال من أجل ضمان التنمية الفلاحية على المدى الطويل.

إن ذلك لن يتحقق إلا بفضل سياسة رشيدة وتسيير عقلاني لاستغلال أراضينا ومنتوجاتنا الزراعية (النباتية منها والحيوانية).

ذلكم هو - السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر- التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، حول نص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي المعروف عليكم للمناقشة.

وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على تلاوته للتقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة مشكورة ومنتقل الآن إلى المناقشة العامة والكلمة للمسجل الأول للتدخل وهو السيد كريم عباوي.

**السيد كريم عباوي:** شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والطاقم المرافق له،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي الفضليات زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

بداية أتوجه بخالص شكري إلى أعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية على إعدادها لهذا التقرير التمهيدي كما أتوجه بتحياتي الخالصة إلى السيد الوزير والوفد المرافق له.

السيد الرئيس،

إن فلاحتنا، على العموم، ظلت وما تزال

وعن حماية الفلاحين والمزارعين ومربي المواشي، أشار السيد الوزير إلى أن هذا النص جاء لمساعدتهم وحمايتهم من المتاهات البيروقراطية والتلاعبات في العقارات الفلاحية التي تعتبر ذخيرة المستقبل، وللمحد من استعمال الأراضي الفلاحية لأغراض غير زراعية وفلاحية وتربية المواشي.

وعن نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملك العامة للدولة أوضح السيد الوزير أن استغلال الأراضي الواجب استصلاحها والتابعة للدولة لا يكون إلا عن طريق عقد الامتياز بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة أو في شكل ملكية عقارية فلاحية بالنسبة للأراضي التي تم استصلاحها من قبل المستفيدين.

كما أكد على أهمية البحث العلمي في تقوية المنتج الفلاحي بوسائل وأساليب تقنية وعلمية حديثة.

وقد أكد السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على ضرورة إقامة علاقة قانونية دائمة بين المالكين والملكية من جهة وبين المستثمر والأرض التي يستصلحها من جهة أخرى لتحرير المبادرات.

كما أكد السيد ممثل الحكومة على ضرورة تفعيل التعاون والتكامل بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات الأخرى والعمل على ترقية سياسة تشاورية بين جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي.

وبخصوص مشكل تخزين المنتوجات الفلاحية، أوضح السيد الوزير أن قطاعه الوزاري يسعى إلى حل هذا المشكل من خلال القيام بدراسات إحصائية لإيجاد مخازن للتبريد تتسع لتخزين الفائض الذي تعرفه بعض المنتوجات الفلاحية وتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية الفلاحية.

إن ضمان الأمن الغذائي في البلاد متوقف على التطور في كل الميادين، لاسيما في قطاع الزراعة والفلاحة.

ونظرا للتحويلات التي تعيشها الجزائر في ظل الإصلاحات الجارية، ترى اللجنة أن نص القانون الذي هو بين أيدينا اليوم والمتضمن التوجيه الفلاحي، جاء لتزويد القطاع الفلاحي بإطار قانوني

- تحتل بلادنا المركز الثالث عربيا بقائمة الدول المنتجة لزيت الزيتون بعد تونس والمغرب، إنتاجها 40 ألف طن سنويا، علما بأن بلادنا التي تتوفر على حوالي 12 مليون شجرة زيتون، مؤهلة لإنتاج 90 ألف طن كل عام، وبالتالي المرتبة الأولى إذ استغلت 12 مليون شجرة.

- أغلبية الفلاحين في المستثمرات الفلاحية لا يملكون أموالا وأكبر منتجي البطاطا والحبوب هم مستأجرون للأراضي.

- استوردت الجزائر في النصف الثاني من العام الماضي وأوائل السنة الجارية 89 ألف طن من البطاطا لسد حاجيات مواطنيها، علما أنها أنتجت 53.3 مليون قنطار منها، بيد أن هذه الكمية الضخمة لم تف بالمطلوب وترتب عليها ندرة وغلاء.

- ونفس الأمر مع الحليب الذي تنتجه الجزائر بواقع لا يتجاوز المليارين و200 ألف لتر سنويا، بينما يبلغ إجمالي الاستهلاك ثلاثة ملايين لتر من الحليب، مما يمثل عجزا بحدود 800 ألف لتر كل عام، وهو واقع يرغم السلطات على إنفاق 600 مليون دولار سنويا، رغم إحصاء 90 منتجا له في الجزائر. كما رصدت الدولة مخصصات بحدود 2.6 مليار دولار، مما يمثل 5% من عائدات المحروقات سنويا.

- على طرف نقيض، تعدّ الجزائر بلدا منتجا للجزر والبصل والطماطم بنوعيتها، مما يجعلها في متناول مواطنيها لكن تواجه هذه المنتجات مشكل التسويق ما وراء الحدود.

كما بلغت قيمة الإنتاج الزراعي الجزائري عام 2007 أكثر من 9 مليار دولار ومن المتوقع أن تنتج بلادنا نحو 60 مليون قنطار من الخضروات و 5 ملايين و160 ألف قنطار من الفواكه.

- إن بلادنا لا تستغل كل ثرواتها بالشكل الكافي والتي من شأنها أن تغنيها عن اللجوء إلى استيراد الكثير من المواد وخاصة الأساسية.

يتكبد القطاع الزراعي خسائر وذلك بسبب التلف الذي يلحق 30 بالمائة من المنتجات الزراعية جراء استفحال أمراض طفيلية تنقلها الحشرات الضارة والطيور.

عشوائية، تقليدية واجتماعية، غير مؤهلة ولم تستطع السياسات المتعاقبة للدولة منذ الاستقلال، وبالرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، من تحقيق الأمن الغذائي لشعبنا وتجاوز المعوقات التي تعرقل التنمية الفلاحية.

هذا القطاع الحساس الذي تترجمه بعض الأرقام الوطنية والعالمية التي لها علاقة بالموضوع والتي سردت الأهم منها في رؤوس الأقسام التالية:

- إن 70 % مما يستهلكه الجزائريون من مواد غذائية يأتي من الخارج، الأمر الذي يجعل الجزائر بلدا غير آمن غذائيا، كما أن الفاتورة الغذائية التي أصبحت حاليا تقارب الـ 8 ملايين دولار مرشحة للإرتفاع إلى ما يقارب الـ 15 مليار دولار مع مطلع سنة 2015.

- تنتج الجزائر ما يعادل 4.3 مليون طن من الحبوب سنويا وهو ما يسمح بتغطية 50% من الحاجة الاستهلاكية للبلاد، لكن هذه الكمية المعتبرة لم تبعدها عن شبح استيراد القمح حيث تعد الجزائر ثاني مستورد للقمح اللين في العالم، بعد مصر بـ 2.5 مليون طن، وأول مستورد في العالم بالنسبة للقمح الصلب بـ 2.6 مليون طن، ويهرب منه كميات معتبرة إلى ما وراء الحدود.

- إن مردود الحبوب في بلادنا جد ضئيل حيث يبلغ متوسطه 10 قنطار في الهكتار، في حين بلغ هذا المردود في بعض الدول التي نستغل نموذجا فلاحيا ناجعا 120 قنطار في الهكتار، كما أننا لا نستغل إلا 57% من الأراضي الفلاحية، تماما مثل السكر، حيث تأتي بلادنا في مقدمة الدول المستوردة له بـ 267.9 مليون دولار كل عام، ويبلغ الطلب المحلي على السكر الأبيض نحو 1.5 مليون طن سنويا.

- تنتج بلادنا سنويا 570 ألف طن من الزيوت النباتية، وهو ما يمثل 40% من الحاجيات المحلية، لكنه بسبب الاعتماد على جلب المواد الأولية من أسواق دولية، جعل أسعار تلك الزيوت ليست في المتناول، فتضاعف سعرها إلى ثلاث مرات خلال العاميين الآخرين.

- إن امتناع الدول الكبرى عن استخدام الوقود العضوي هذا العام سيؤدي لتراجع أسعار حبوب الذرة بقربان 20% والقمح بنحو 10% سنة 2009-2010. من الناحية العلمية والبحث العلمي، لقد بلغ عدد إصداراتنا ومقالاتنا العلمية المصنفة والمعترف بها عالميا في العلوم الفلاحية في العشر سنوات الأخيرة 1997-2007 بـ 115 مقالا علميا فقط (أقل من مقال واحد في السنة لكل جامعات البلاد) وهو عدد جد ضئيل مقارنة بالاختصاصات الأخرى وأهمية هذا القطاع مما جعل العلوم الفلاحية في المرتبة الأخيرة.

السيد الرئيس،

انطلاقا من هذه المعطيات والأرقام، نلاحظ أن القطاع الفلاحي بالرغم من بعض التحسن في السنوات الأخيرة، يفتقد إلى استراتيجية واضحة المعالم ورؤية مستقبلية ونموذج فعال وناجح، وقع في مقاربات المسألة الفلاحية، بين مطلب حماية العقار الفلاحي والحفاظ عليه ومطلب ضمان ديناميكية حقيقية من أجل الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وتخبط بين مطرقة حيف الطبيعة وسندان إرادة التفكيك والتراجع عن الدور الفاعل في التنظيم والتأطير والخلل في التسيير واضعا بذلك الأمن الغذائي لشعبنا في دائرة الخطر.

وهذا ما دفع بالدولة إلى تقديم هذا المشروع القانوني الذي اعتبره من النماذج الفلاحية الناجحة والواعدة لبلدنا، والذي سيأتي بثماره إذا طبق وتوبع ميدانيا.

السيد الرئيس،

إن سبب ضعف الإنتاج الفلاحي، مقارنة بدول مثل فرنسا أو إسبانيا أو تركيا، يرجع إلى عوامل عدة، حددت في المقام الأول بـ:

- ضعف أو محدودية معرفة الفلاحين الصغار بتقنيات الإنتاج،

- تشتت الأراضي الفلاحية، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية،

- الاقتصار على الأمطار، وعدم استخدام الأساليب العصرية،

- فقدان أكثر من 250 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية التي حوِّلت عن وجهتها منذ 1962، منها ما حوِّل للتوسيع الحضري والمشاريع الكبرى كما حول جزء كبير منها بالتحايل إلى مشاريع سكنية للخواص.

بالنسبة للاستيراد والتصدير: 428 مليون دولار من الصادرات الفلاحية البرازيلية نحو الجزائر في 2007 وقد اخترت البرازيل.

- تستورد بلادنا ما قيمته 23.7 مليون دولار من اللحوم البرازيلية، لكن بالمقابل 13 مؤسسة برازيلية ترغب في الاستثمار في القطاع الفلاحي.

بالنسبة للعوامل الطبيعية، تراجع تساقط الأمطار بنسبة 30% خلال الخمسين سنة الأخيرة إضافة إلى الأراضي المزروعة المحدودة، فمن بين 8.4 مليون هكتار نجد 1.2 مليون هكتار فقط ملائمة للفلاحة، كما يبقى مشكل الماء من أهم عوائق الفلاحة في الجزائر.

- في آفاق 2030 يتوقع أن يرتفع معدل درجة الحرارة إلى ما يقارب درجة واحدة، وبالتالي ستتراجع بين 15 إلى 20% الموارد المائية السطحية والجوفية في آفاق 2030.

- باتت المساحات الزراعية في الجزائر مهددة بالتراجع تبعا لشبح التصحر الذي طال 36 مليون هكتار من الأراضي في عموم ولايات البلاد، سيما مع تواجد رتتين نابضتين زراعيًا مثل ولايتي المسيلة وسطيف على اللائحة السوداء وما يرافق الظاهرة من انزلاقات متتالية للتربة وبالتالي ارتهان لمصير حوالي 16 مليون رأس من الأغنام، بفعل الزحف المستمر للرمال التي باتت على بعد 250 كلم عن العاصمة، إضافة إلى انعدام أي حواجز تحول دون تصحر مساحات إضافية.

- الآن من أسباب ارتفاع المواد الغذائية هي: سياسة الوقود الحيوي «الإيثانول» التي تنتهجها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

هذا الذي برز زيادة أسعار حبوب الذرة بأكثر من 60% خلال الفترة من عام 2005 - 2007 وهذا خبر يعتبر هاما،

الممتلكات الموجودة على مستوى الأراضي الفلاحية "ما فوق الأرض"، من منشآت قاعدية وأشجار وعتاد، وهي الممتلكات التي كانت في القانون الجاري ملكية للمستثمرة؟

(3) - إن المشكل الأساسي في القانون 19/87 هو عدم انسجام أصحاب المجموعات الاستثمارية فيما بينهم، لأسباب مختلفة مما أدى إلى شلل الاستثمارات وتقسيمها "الضمني"، إلى جانب عدم تمكن الفلاحين من الاستفادة من القروض البنكية بسبب تشكيك هذه الأخيرة في الاستفادة من حقوق الاستفادة الدائمة المستثمرة، غير المضمونة قانونيا، في الوقت الذي حول بعضها عن طابعه الفلاحي، جراء مخالفات المستفيدين، في حين تم الاستيلاء على عدد منها من طرف أجهزة الدولة في إطار مشاريع ذات منفعة عامة.

كيف تجعلون السيد الوزير مشروع القانون الجديد براغماتيا لتصحيح هذه الأوضاع بدل إقرارها؟

(4) - ألا ترون السيد الوزير أن إلغاء دور العدالة في إلغاء حق الامتياز لا يشجع الاستثمار الأجنبي الذي من الضروري أن يدخل سوق الاستثمار الجزائرية لترقية مستوى الخدمات، وتمكين الفلاحين من تسويق منتوجاتهم في السوق الخارجية من خلال قيامهم بعملية الترويج.

(5) - هل تم تقييم مشروع الدعم الفلاحي الذي أقدمت عليه الدولة؟

(6) - لقد ظل القطاع الفلاحي دائما تحت رحمة التساقطات المطرية التي تختلف مقاييسها من موسم لآخر، وأصبحت أكثر شحا منذ عدة مواسم مع التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، باتجاه ارتفاع حرارة الأرض، ألا ترون السيد الوزير أنه لا بد من إعادة النظر في العلاقة بين الفلاحة والتساقطات المطرية، من أجل فك الارتباط بينهما.

وكيف ترون - السيد الوزير - إنشاء الحواجز المائية بدون دراسات أولية وبرامج مسطرة لحمايتها وكيفية تسييرها، كل هذا أدى إلى إهمالها وعدم الاستفادة منها وظلت عرضة للتخريب

- عدم الاستنجااد بالبحث العلمي ومرافقته للمستثمرات الفلاحية،

- عدم جعل قطيعة مع التصور التقليدي، الذي يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية وبعدهم أخذ بعين الاعتبار، تنوع الفاعلين وكذا إكراهاتهم الذاتية السوسيو-اقتصادية،

- عدم إدماج الشباب من حملة الشهادات في مسار تحديث المستثمرات الفلاحية وتسييرها،

- عدم التنسيق بين مختلف القطاعات ذات الصلة بالفلاحة، كالتعليم العالي والبحث العلمي، الري والموارد المائية، التكوين المهني، التجارة والصناعة، المالية، التضامن والتشغيل (بالنسبة إلى الدعم والقروض).

السيد الرئيس،

أختتم ببعض الملاحظات والأسئلة على مشروع القانون:

(1) - إن مشروع القانون لم يتطرق إلى مصير المستثمرات الجماعية التي كانت مقسمة بحكم الأمر الواقع على مدى سنوات عديدة، بسبب عدم تفاهم القائمين عليها، فمن غير الممكن التفكير في الإبقاء على هذا التقسيم من خلال السماح لهم ببناء المؤسسات المدنية، على أساس من الأسهم، كما أن هذا المشروع لم يحدد الإجراءات المتعلقة بتجسيد المستثمرات الفلاحية للمؤسسات المدنية والمدة المحددة لذلك وطريقة التعامل مع المستفيدين في حالة تأخرها، وهي حالات قد تخلط حسابات التقييم السليم لخدمة الأرض، كما أن الأحكام الانتقالية لمشروع القانون الجديد تتضمن أحكاما من شأنها الإساءة إلى سيادة القانون، على اعتبار أنها تعطي إمكانية إصدار المخالفات القانونية التي أدخلت على القانون 17/87 من قبل المستفيدين من هذه الأخيرة، إلى جانب المستثمرين الذين قاموا بشراء الأراضي الخاصة بالاتفاقية.

(2) - إن قانون 19/87 ينص على حقوق استفادة دائمة، كيف يمكن لمشروع القانون الجديد أن يسند لها حق الامتياز المحدد بمدة زمنية مهما كان طولها والمحددة بـ 40 سنة؟ وما هو مصير - السيد الوزير -

ذلكم - السيد الوزير، السيد الرئيس - نص  
مداخلتي، أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كريم والكلمة الآن  
للسيد نور الدين بلعرج.

**السيد نور الدين بلعرج:** بسم الله الرحمن  
الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أشكر اللجنة على التقرير المفصل  
واللجنة هذه المرة أحضرت لنا تقريرا مفصلا  
وجميلا جدا، ليس كبعض اللجان التي تقدم لنا  
صورة طبق الأصل لتدخل الوزير وهم مشكورون  
على ذلك.

وحتى لا أكون مطولا معالي الوزير أريد إعطاء  
خمس نقاط:

النقطة الأولى، وتخص المنظمات الجماهيرية،  
المنظمات الوطنية، لأبناء الشهداء والمجاهدين وكل  
المنظمات الحاضرة في هذه الجلسة المباركة التي  
تعرف أرض الجزائر واستشهاد مليون ونصف  
المليون شهيد لكنهم لم يتطرقوا إلى القادة الذين  
أخذوا أراضي الناس باطلا وأنا معالي الوزير وفي  
تدخلي الأول، أفدت الحكومة بوجود قادة في مدينة  
الشلف وأعضاء مجلس الأمة في فرنسا استفادوا  
والوثائق والأدلة موجودة بحوزتي لكن مازالت  
خمسئة وستون هكتار موجودة وكان هناك عضو  
من سنة 1948 وانتهت عهده في سنة 1951، أيعقل  
أن يأخذ عضو مجلس الأمة أرضا في فرنسا؟ فما  
علينا سوى أن نذهب نحن أيضا ونأخذ أرضا أيضا،  
عنده شهادة سلبية تثبت أن الأرض ليست ملكا له بل  
هي ملك للدولة وقد تدخلنا في العديد من المرات  
حتى تعود الأرض للدولة وتتولى أمرها، هناك  
تلاعبات وأنا أظن أن معالي الوزير جديد في القطاع  
ونحن نشكرك جزيل الشكر في برنامج التنمية الذي

والجفاف وهل تم - السيد الوزير- التنسيق بين  
مصالحكم وبين وزارة الري والموارد المائية في هذا  
الموضوع؟

(7) - لجأت الحكومة في الآونة الأخيرة إلى مكتب  
دراسات فرنسي لإنجاز مخطط وطني للمحافظة  
على الأراضي ومكافحة التصحر، والذي سيتم  
تطبيقه من طرف وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ووزارة  
الفلاحة بهدف السيطرة على ظاهرة التصحر  
وفقدان الأراضي الفلاحية في الجزائر، هل فكرتم  
السيد الوزير في تقنية البذر المباشر في السهول  
العليا كحل ناجع للقضاء على التصحر وكمتناوبة  
للتنمية المستديمة، هذه التقنية البرازيلية أعطت  
نتائج باهرة وتنتظر التطبيق، في هذا المضمار.  
- السيد الوزير- سينظم المعهد التكنولوجي الفلاحي  
لولاية سطيف ملتقى عالمي حول البذر المباشر  
السنة المقبلة.

(8) - إذا كان ارتفاع سعر بعض السلع له مبرراته  
الواضحة، فالأمر يحتاج إلى تفسير مع البطاطس،  
فبرغم إنتاجها بكميات ضخمة تفوق حجم الطلب  
المحلي، فإنها عانت في فترات من ندرة غريبة  
وارتفاع فاحش، بسبب اللاتنظيم الذي جعل بلادنا  
لا تحقق اكتفاءها الذاتي منها؛ ما اضطرها إلى  
الاستنجا بالاستيراد، حيث لوحظ تلف مليون  
قنطار من البطاطس قبل فترة، بجانب إقدام عدد من  
المنتجين على تخزين كميات كبيرة منها خارج  
مخازن التبريد لافتقادهم لها، علما أن ربع احتياطي  
البلاد منها معرض للفساد، ألا ترون السيد الوزير  
واستنادا إلى هذه المشاكل أنه أضحى من  
الضروري بل الحتمي على الدولة إنشاء جهاز صارم  
ومنظم لتسويق منتجات الفلاحين لضمان وفرة  
ونوعية الإنتاج مما يخلق روح التنافس بين  
الفلاحين، ليس على مستوى السوق الوطنية فقط  
بل حتى على مستوى السوق الخاصة بالتصدير،  
وأن تعيد فكرة الوسيط الذي كان يسمى في السابق  
بديوان تسويق الخضروالفواكه (OFLA) لكن السيد  
الوزير وفق ميكانيزمات جديدة للتسويق وربما  
يتولاها القطاع الخاص.

وفي الأخير سيدي الوزير أشدد على ضرورة إصدار قانون يحمي المناطق السهلية حتى تبقى في مأمن من النهب وسوء الاستعمال الذي طال الأراضي الفلاحية في الشمال؛ فالله خلق الأراضي وإذا كان هناك من بنى فوقها مشاريع كبرى ومشاريع تنفع الدولة فلا بأس في ذلك، فالله خلق الأرض لنا وليس العكس.  
شكرا على حسن الإصغاء وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين بلعرج والكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. يتعلق القانون الذي بين أيدينا بالتوجيه الفلاحي، ومعنى ذلك أنه بمثابة الدستور لقطاع الفلاحة، وجب التقيد به وعدم خرقه، وهو الشيء الذي يبرز كذلك مدى أهميته، ليس فقط في مجتمعنا، بل أيضا في أرجاء المعمورة والكوكب الذي يحيا فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا بكل ما يحيط به.

سيدي الرئيس،

لا شك في أن دور الفلاحة التنموي، الاقتصادي، وحتى الأمني، لا يقل أهمية عنه في باقي القطاعات الأخرى، إذ لا يمكن أن تنقص الصناعة والتكنولوجيا المختلفة من مكانة الفلاحة شيئا، لأنها وبكل بساطة تتولى مهمة توفير الغذاء والحياة.

سيدي الرئيس،

سوف أتطرق من خلال مداخلتني هذه، إلى بعض النقاط، ليس من باب الانتقاد المحض، أو بخس الجهود المبذولة من طرف الدولة، بقدر ما هو تبليغ للانفعالات، وإبراز لبعض النقائص التي تشكل في نظري بعض الإعاقة في طريق إرساء تنمية فلاحية قوية ومتكاملة، وجب تدارك الوضع إزاءها.

1- لقد جاء الحديث في عرض الأسباب، أن هذا القانون يهدف إلى تطوير الفلاحة، وتعزيز آفاق التنمية وضمان الأمن الغذائي للبلاد، مع التسطير

كنت تقوده، جاء بنتائج إيجابية وبشهادة الجميع وهذه المرة أيضا أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم ولكنه ملف حساس سيدي الوزير وأنا بحوزتي كل الوثائق سواء من فرنسا أو من الجزائر وإذا أردت أعطيتك ملفا كاملا شاملا لتدرس هذه القضية.

2- الدعم الفلاحي قدم نتائج - سيدي الوزير - لكن بعد ذلك مر بمرحلة انحطاط، البيروقراطية في البنوك، الفلاحون يرتكبون بعض الأخطاء فنحن لا نلوم الدولة فقط، فهناك من الفلاحين من أخذ لوازم العمل وقاموا ببيعها، فلم يتخذوا إجراءات ضد الفلاحين ولم يكملوا عمليات الدعم الفلاحي التي صارت حاجزا، فهذه المستثمرات الفلاحية مطلوب منكم سيدي الوزير أن تضعوا قانونا يحميهم فأنتم على علم بأخطبوط الشلف، نجد من يحوز أكثر من ثلاثمئة وثلاثة وعشرين مستثمرة بواسطة معارفه... إلخ فلا داعي أن أفصح الأمور.

فهؤلاء وجب عليكم وضع قانون لهم يحميهم أو أن تنزعوا منهم الأرض وتعطوها للدولة وهي تتولى عملية تقديمها، فليس هناك أي مشكل.

كذلك معالي الوزير، أنت على علم بأن هاته السنة لم تقدم الكثير نظرا للجفاف هناك (CCLS) التابع لكم في مجال الفلاحة، فالذي يشتري الزرع ويذهب ليدفعه لدى المخزن المخصص يطلب منه تقديم الوثيقة المثبتة للزرع، فهذا محصولنا وخيراتنا فلماذا نخبئها، فقط نريد وضعها في المخزن أين العيب في ذلك؟ ولماذا يطردون؟ وأقول لكم سيدي الوزير هذه الأحداث، جرت البارحة فقط، فأنا ابن القطاع وأتابع هذه الأحداث. كما لا يفوتني أن أنقل التخوف المشروع الذي يعبر عنه الفلاحون، ذلك أن شريحة واسعة متخوفة من قانون التوجيه الفلاحي الجديد إذ يجرد غالبية الفلاحين من الملكية يعني هذا أن هذا العقد الذي يعطى لهم قصد العمل لا يستطيعون حتى أخذ قروض من البنك ولا يساوي أي شيء ويعني هذا أن المستثمرات وقت ما أرادوا أخذها يأخذونها، هذه أيضا سيدي الوزير يرجى إعادة النظر في عقود استغلال هذه المستثمرات.

مستهلك؟ وجعلت مواطننا ينتقل من تأمين غذائه بذاته على مستوى محيطه المحلي، إلى السعي وراء ذلك حيث ما تعرضه الأسواق والبازارات المحتكرة، داخليا أو خارجيا.

(4) - لقد ورد في مضمون المادة 13، حديث عن خريطة لتحديد الأراضي الفلاحية، أو ذات الوجهة الفلاحية، أو ليس من الضروري كذلك إعداد خريطة موازية لتحديد نوع الإنتاج في الأراضي ذاتها؟ تماما مثل ما يفعل رجال التعمير والبناء بما يصطلح عليه بمخططات شغل الأراضي.

(5) - تحدثت كذلك المادة 29 عن حجم الضرر الواقع على الأراضي الرعوية، فما هو بالمقارنة الحجم الحقيقي للأراضي الباقية فعلا للرعي بما كانت عليه سابقا؟ وماهي وضعية المهنة، ووضعية المنتج الحيواني الذي هو الماشية، والتي نسمع أن الذبح طال حتى أنثاها ونسلها بوحشية، خوف عدم القدرة على إطعامها.

(6) - تحدثت كذلك المادة 41 عن التوازن بين العرض والطلب، من أجل حماية مداخيل الفلاحين، والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.

والسؤال ببساطة، ما هو الفارق الحقيقي الذي يفصل العرض على الطلب؟ وما هو أيضا بلغة الإحصاء المدى الحقيقي الحسابي للقدرة الشرائية للمستهلك مع الأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات؟

(7) - تحدثت المادة 47 عن المستثمر الفلاحي، والمادة 71 على وجوب حمايته، أليس من الضروري قبل هذا وذاك، الانطلاق في تشخيص الوضعية الراهنة، والتحقق من الهوية الحقيقية للفلاح، وفرز المستثمر الحقيقي من غيره، خاصة وأن يد التزييف والتزوير وانتحال الصفة في المجال، أصبحت مادة إعلامية متداولة، واطب المواطن على قراءتها يوميا عبر صفحات الجرائد.

(8) - تحدثت المادة 65، عن ترقية منتجات الفرع الفلاحي، وهنا أسأل دائما بلغة الإحصاء، عن النسبة الفعلية للصادرات في القطاع، وعن مداها مقارنة بالمواد الأخرى من جهة، وبوضعية دول الجوار والفضاءات التي ننتمي لها من جهة أخرى.

على عبارة غذاء التي وردت أكثر من 07 مرات في نص القانون، وحوالي 09 مرات في تقرير لجنة الفلاحة.

فأين يا ترى نحن من تحقيق هذه الأهداف؟ وأين نحن فعلا من ضمان طعامنا؟ في وقت تعج فيه موانئنا بالسفن القادمة من كل حدب وصوب مليئة بالغذاء، ورفوف محلاتنا مكدسة بالبضائع والسلع من الكثير من الأنواع والأصناف الأجنبية.

أين ضماننا لغذائنا على الأقل في المواد الأساسية؟ فهل مثلا، يكفي الحليب حاجة أولادنا؟ وهل يكفي القمح طلب خبزنا؟ هذا لو افترضنا أننا نعيش فقط على الخبز والحليب دون ذلك.

أين نحن متجهون، وجميعنا يعلم أننا أصبحنا نستورد ما كنا في غنى على جله، فقط بالأمس القريب؟ وأن اقتصادنا خارج منتج النفط هش، ولا يكفي بعده مخزوننا الغذائي إطعامنا لأيام، ولا احتياطنا المالي يمكننا من ضمان اقتصاد فلاحي بمقدوره تجنيبنا جزءا من الأزمة.

2 - لقد تحدث مضمون هذا القانون كذلك، على ضرورة ضمان الشروط اللازمة لتنمية فلاحية وريفية دائمة، وحديث آخر عن مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني.

وسؤالي هنا؛ كيف يمكن عمليا الوصول إلى ذلك؟ وقد صرنا أمة تتكل فقط على مداخيل النفط، ولا تكاد تساوي شيئا خارج ذلك، مثلما لمح إليه فخامته في الكثير من تحاليله لوضعية البلاد.

3 - سوف يتحدث بعضنا عن الدراسات العلمية والبحث العلمي من جانبه التكنولوجي، والبيولوجي، لكنني سوف أتحدث عنه من جانب آخر.

فهل أشركنا الدارسين للسوسيولوجيا، والعارفين بالتغيرات البنوية الاجتماعية التي طرأت على مجتمعنا في فترة وجيزة.

- هل درسنا ما انجر عنها، من ضيق للتقدير لمهنة الفلاحة، ومن سعة النظر لما قد تدره من ربح سريع للأفراد على حساب الاقتصاد؟

- وهل درسنا الأسباب التي حولتنا من منتج إلى

طاقة غير متجددة، فإن نعمة الأرض طاقة ومورد لا ينضب، وهي بذلك أفضل حماية لمستقبل الأجيال، والركيزة الاقتصادية الأولى التي يجب إيلاؤها كل الدعم والعناية، وهو ما يجعلني أتمنى لمعالي الوزير التوفيق في مهمته الصعبة، والتوصية بضرورة إعطائه يد العون من جميع الجهات والأطراف، لأن العبد ليس عبثه وحده، حتى وإن عرف عنه أنه رجل المهمة والميدان وأكفأ من يرشح لرفع التحدي.

أستسمحكم سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، إن كنت قد أطلت، أشكركم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله والكلمة الآن للسيد بلعباس بلعباس.

**السيد بلعباس بلعباس:** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية،  
والوفد المرافق له،  
زميلاتي، زملائي،  
رجال الصحافة والإعلام،  
السلام عليكم.

أولا، وقبل مناقشة أحكام هذا القانون لابد من شكر أعضاء اللجنة على التقرير الذي أعدوه والإشارة إلى أن الدولة قامت بمجهودات جبارة في قطاع الفلاحة كبقية القطاعات الأخرى والتي تدخل في مسعى الإرادة السياسية للسيد رئيس الجمهورية.

إن قطاع الفلاحة، الذي يعول عليه لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين لم يصل بعد إلى آمال المواطنين لعدة أسباب تعود إلى عدم التشخيص الحقيقي للمشاكل التي يعرفها القطاع ثم مواجهتها بحلول دائمة وتقنية وليست ظرفية وسياسية.

ومما يلاحظ على أحكام هذا القانون ما يلي:  
- أن هناك ترددا وعدم وضوح، في المادة الأولى

- وهل هنالك تفكير لإنشاء هيئة أو جهاز على حدة يتولى مهام: متابعة، مرافقة، مراقبة وتنشيط التصدير الفلاحي، وتقديم حصيلة وتقييم دوري عن مدى نجاح المهمة.

(9) - أود أن أسأل كذلك عن العلامات الفلاحية الجزائرية لنوعية المنتج، وكيف تتم حماية كل من المنتج الوطني، والعلامة الوطنية؟ ومامدى صحة مايقال عن التهريب لهذه المنتجات وعن استعمال واستغلال العلامات من طرف جهات أو بلدان أخرى؟

(10) - لقد جاء الحديث في عرض الأسباب، عن مجهودات السنوات السبع الأخيرة المدعمة وأثرها على رفع وإنعاش استثمارات الفلاحة لتنمية الريف، إذ من الواجب عدم نكران ذلك، ومن المنصف التذكير بالمجهود الجبار للدولة، في هذا المجال، وكذا التنويه بالدعم المعتبر المقدم للقطاع، والذي ربما لو كان في مجتمع آخر، أو عصر آخر لمجتمعنا، لكننا أصبحنا لربما قوة اقتصادية فلاحية لا تنكسر.

- فهل هنالك مقارنة بين ما تحقق من خلال الدعم وما لم يتحقق؟

- وهل هنالك مقارنة بين ما صرف من الدعم الفلاحي في وجهته وما لم يصرف في ذلك؟  
- وهل هنالك مقارنة بين ما بلغ من الاستثمار أهدافه وبين ما هو موجود قيد الفصل أو التحقيق، إداريا وقضائيا؟

- وهل هنالك تقدير لحجم الضرر الواقع، ماديا، ماليا وبشرياً؟

- ألا يعطينا هذا حقا جزائريين للتخوف على مستقبلهم الذي يرتبط بشكل كبير بقطاع الفلاحة؟  
ألا يعطينا الحق للتفكير منطقيا، أنه ربما كان من الأوجب أو الأفضل، التركيز على تدعيم الفلاحة، الجوارية، الفردية والعائلية، التي لا تكلف كثيرا، حتى بوقوع الضرر.

- ألا يعطينا هذا حقا في السؤال عن الخسائر والأضرار وأسبابها والمتسببين فيها؟ أظن أن ذلك من الواجب.

في الأخير، أود أن أقول إنه إذا كانت نعمة النفط



الضمان الوحيد للاستثمار والمحفز للاقتراض من البنوك الذي يعتبر بالنسبة لهذه الأخيرة الضمانات الجدية لمنح القرض، وهناك بعض من التساؤلات أود أن أثيرها:

— لماذا تم إبعاد البلدية من إنشائها لمخطط فلاحى خاص بها.

— المادة 16: تنص على الاحتكام إلى مجلس الوزراء عندما يعتمزم إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية وتحويلها للبناء في حين أن المادة 16 من القانون المحدد لقواعد مطابقة البناء وإتمام إنجازها تعطي صلاحية ذلك إلى قرار محلي والخاص بإدماجها في المحيط العمراني حسب المخطط التوجيه العقاري والذي يصادق عليه في المجلس الشعبي الولائي، ونعلم أن هناك قاعدة الخاص يقيد العام، ثم ما هو مصير الأراضي الفلاحية والتي تعتبر خصبة والتي أنجزت عليها مشاريع عمومية؟ هل يمكن أن تطبق عليها أحكام هذا القانون خاصة في العاصمة؟ وقد قام هذا الأسبوع وحسب اليوميات الوطنية أنه قرر المجلس الشعبي الولائي للعاصمة إعادة استرجاع أراضي فلاحية وإدماجها ضمن المحيط العمراني أي تخصيصها للبناء.

— نمط استغلال الأراضي الفلاحية في المواد 18، 19، 20، 21، هل الاستغلال مخصص للجزائريين دون غيرهم من الأجانب؟ لأنه إذا كان بإمكان الأجنبي استغلال أراضي فلاحية وعن طريق الامتياز لأنه الأنسب، لابد من وضع ضوابط وشروط صريحة للحفاظ على كيفية استغلالها وكذلك تمويل المشاريع المنجزة عليها لا يكون بأموال البنوك الجزائرية، لأنه إذا كان كذلك فالوطني أولى بأرضه وأمواله.

— المادة 29: لم تشر إلى تعرية الأراضي الرعوية عن طريق الإنسان.

— الموال لم يتم الإشارة إليه صراحة ضمن أحكام هذا القانون واستبعدت الدولة من الاستثمار في مجال تربية الأغنام في حين أن الدولة يمكنها الاستثمار في الفلاحة حسب المادة 19 عندما

والثانية عندما تكون الإشارة إلى أهداف هذا القانون لتحسين الأمن الغذائي ونفهم من ذلك أن هناك تخوفا من عدم تحقيق الأمن، لأن هناك فرقا بين التحقيق والتحسين، هذه مسؤولية الحكومة، وبالتالي لماذا لم يتم النص على التحقيق بدل التحسين؟

وهل أننا حكومة وشعبا غير قادرين على تحقيق أمننا الغذائي، وما هي الأسباب التي تحول دون ذلك؟ الإرادة السياسية موجودة وبقوة؟ الأموال الطائلة متوفرة؟ أم أن الحكومة لا تملك برنامجا واضحا لتحقيق الأمن الغذائي؟

وهذا ما يدفني للكلام عن هل هذا القانون تم عرضه على المواطنين لاتخاذ القرار فيه ومناقشته وإثرائه وبمعنى هل هو قرار لامركزي، أم قرار مركزي؟ وهل تم استشارة الفاعلين في القطاع حول أحكامه؟

لأن هذا النص القانوني هو استراتيجي يتعلق بحياة المواطنين وحقهم في الغذاء والذي هو من واجب الدولة أن توفره لكل مواطن وهذا ما لم تنص عليه المادة 2 حيث جاء فيها: «حصول وسهولة وصول كل شخص بصفة منتظمة» والصحيح هو «ضرورة ووجوب وصول كل شخص».

وأرى أنه من الواجب إضافة عبارة «تحت مسؤولية الدولة» أي ضرورة وصول المواطن لغذائه تحت مسؤولية الدولة، وهذا يدخل في إطار مفهوم النظام العام الواسع والذي أصبح النظام العام الاقتصادي، وكما هو معلوم لدى الجميع أن النظام العام من مهام الدولة.

وهذا يدفني لبعض الاقتراحات حسب رأبي أنه لابد حتى ينجح القطاع من توفر أمرين:

(1) إشراك الهيئات اللامركزية المنتخبة في قطاع الفلاحة، والمقصود بإشراكهم ليس تقبل السياسة التي تقرر على المستوى المركزي بل يكون لهم الحق في تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم على المستوى المحلي، ثم إيجاد الحلول لها حسب اقتراحاتهم.

(2) لابد من فتح ملف العقار الفلاحى وإيجاد الإطار القانوني المناسب له وهو حرية التملك لأنه

الإنتاج بل بعده، كما هو جاري في معظم الدول المتقدمة.

إن أزمة الموال كبيرة وأنا أرى أن الحل لم يصل بعد إلى الموال والمتمثل في استيراد الأعلاف. ولماذا لا يصدر نص تنظيمي يلزم الهيئات الرسمية من أحياء جامعية وثكنات عسكرية أو تابعة للشرطة وحرس بلدي وسوناطراك وغيرها من شراء اللحوم الطازجة والتي بإمكانها امتصاص فائض كبير من إنتاج اللحوم وتفادي الاستيراد؟ وأخيراً، كما أن السعر المخصص لشراء منتوج الفلاح من الحبوب هو سعر غير كافي وغير محفز، لمادة استراتيجية يستهلك منها المواطن بكثرة وهناك أسئلة كثيرة، والوقت غير كافي وسيكون هناك مجال ل طرحها في فرص أخرى وشكراً سيدي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد بلعباس بلعباس والكلمة الآن للسيد مسعود قمامة.

**السيد مسعود قمامة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. شكراً سيدي الرئيس، شكراً سيدي الوزير، شكراً للحضور.

سيدي الرئيس، تدخلني يقتصر على مشاكل الفلاح، إن الفلاح يعاني مشاكل عدة، نحن والحمد لله لا ننكر جهودات الدولة ولكن أعرف بأن فلاح الجنوب لا يتمتع بحريته كما يجب، مثال: ما دام القانون الجمركي في هذه الحالة فإن الفلاح مهدد، كيف لي أن أرى نياقي وتطبق علي قانون المهرب، فمن المستحيل عندي 500 ناقة أو 600 ناقة ويجب علي أن أوفرزادي وزاد سيارتي وجيراني، وتجديني وتطبق علي قانون المهرب.

ما هو مصير هذا الفلاح الذي يملك 500 ناقة أو 600 ناقة خاصة وعامل الجفاف فنحن نعاني من الجفاف، فالفلاح وجب عليه أن يملك خزاناً للمياه، يأخذ به الماء حتى يستطيع إنقاذ بهائمته حتى لا تهلك.

أشارت إلى عقد الامتياز في استغلال الأراضي التي تم استصلاحها من طرف الدولة.

لماذا لا يتم إنشاء منشآت خاصة بتربية الأغنام، ومذابح عصرية ثم تسلمها الدولة للاستغلال عن طريق الخواص عن طريق الامتياز كما فعلت بالأراضي الفلاحية؟

لماذا لم يتم استبعاد أراضي العرش من الأملاك الخاصة للدولة؟ وأنتم تعلمون السيد الوزير وأنتم من المنطقة أن تملكها لأصحابها والعرش يملك هذه الأراضي ملكية حقيقية من طرف أصحابها وترد عليها معاملات حقيقية من بيع وإيجار بين الأفراد وبعيدا عن الدولة وبعقود عرفية معترف بها من طرف المجتمع.

سيدي الوزير، ألا ترون أن الوقت مناسب لمراجعة البرامج التي أنجزت بأموال ضخمة لتتمين الإيجابيات وتصحيح السلبيات قبل الاسترسال في بعث برامج أخرى؟

أليس من الضروري إنشاء صندوق لضبط السوق وأنتم تلاحظون أن هناك اختلالات في الأسعار تارة تكون لصالح المواطن على حساب المنتج وتارة تكون لصالح المنتج على حساب المواطن؟

لماذا لا توجدون آليات لسحب الفائض من المنتوجات الفلاحية محافظة على قدرة الإنتاج للفلاح وقد يكون ذلك عن طريق إنشاء دواوين أو مجموعات شرايئة توضع تحت سلطات الولاية؟

إن التعداد العام للسكن والسكان أثبت أن البدو الرحل نصف عددهم أصبح قاطنا بالقرى والمدن هذا ما يهدد مهنة الرعي بالزوال، وبالتالي ضياع الثروة الحيوانية والتي تمثل حسب إحصاء وزارة الفلاحة 43% من المنتوج الفلاحي، ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها في هذا المجال، من فتح مجال لتكوين معاهد لتربية الأغنام وتحسين معيشة الرحل خاصة وأنهم يتعرضون لمضايقات كبيرة عند حلهم وترحالهم؟

لماذا لم يستفد الموال من الدعم المباشر كما استفاد منه الفلاح؟

سيدي الوزير، إننا نرى أن الدعم لا يكون قبل

جانيت، مشكلتهم واحدة، وعليه يجب إيجاد الحل والتوافق بين الجمركي والفلاح وإلا فالفلاحون ضائعون، هذا هو تدخلي واسمحوا لي والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مسعود قمامة والكلمة الآن للسيد رشيد عساس.

**السيد رشيد عساس:** شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ممثل الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية يجدر بي تقديم التهاني للسيد وزير الفلاحة بمناسبة تعيينه كوزير للقطاع ونتمنى أن يعرف القطاع على يده انتعاشا ونهضة حقيقية ويحقق ما بجعبته من أفكار وتوجهات وقناعات ويوظف التجربة التي اكتسبها على مر السنين في خدمة القطاع. أردت المساهمة في النقاش حول مشروع هذا القانون أولا، بتقديم بعض الملاحظات:

في اعتقادي ورأيي أن مشروع هذا القانون لا يرقى أن يكون قانونا إطارا لمجموعة من النقائص المسجلة والتي كان بالإمكان أن يكون قانونا شاملا بعد مرور البلاد على فترات وسنوات بموجب تطبيق مجموعة من القوانين إلا أنه مع الأسف كنا ننتظر أن يكون قانونا أشمل بإمكانه أن يكون منطلقا للنهوض بعالم الفلاحة بالشكل الذي يجعل منها بحق الثروة ما بعد البترول في بلادنا.

رغم تنبيهات بعض الإخوان في مختلف الجلسات وعند عرض مختلف مشاريع القوانين، إلى ضرورة التقليل من الإحالة على التنظيم في مختلف المواد المقترحة إلا أنه مع الأسف الشديد نسجل أن هذا المشروع جاء بحوالي 24% من المواد المحالة على التنظيم أو إلى نصوص تشريعية خاصة رغم أن أغلبها كان يمكن ضبطها من طرف المشرع لما لها

وهذا الخزان حتى يستعمل يجب أن يكون هناك المازوت وعندما تجدني تصادر سيارتي، أنا فلاح معروف بمهنتي الفلاحية وتحكم علي بأنني مهرّب! فمن المستحيل العيش بهذه الطريقة ما دام القانون الجمركي لم يغير، هذا من ناحية، من ناحية أخرى أنتم تعرفون السيد الوزير أن الفلاحين يبيعون ويضعون الأسعار كيفما أرادوا، ومثالا على ذلك إذا لم تجد البيع في تامنراست إذهب إلى ورقلة وإذا لم تجد في تامنراست إذهب إلى أدرار.

القانون الجمركي يقول: إذا خرجت من الحدود يصادر لك كل شيء، هذا ليس حلا للمسكين، إذا لم أستطع البيع في ولاية من الولايات فإن الشعب أو الفلاحون يطالبون بوجود مذبح في عين قزام، ما عليك سوى الذبح هناك وحمل الذبائح بالطائرة أين أردت حتى وإن أردت البيع في الجزائر العاصمة.

معنى ذلك أن فلاح الجنوب لا يتمتع بالحرية كما يريد، وعليه يجب أن يتمتع بهذه الحرية، يبيع كما يبيع باقي الفلاحين بامتلاكه الرخص اللازمة، علما بأننا نعاني من الجفاف، ففي الوقت الحاضر لا تجد في ولايتنا مادة الشعير، الحبوب التي نستطيع بها إبقاء دوابنا على قيد الحياة ويجب عليك التنقل حتى مدينة الواد لتأتي بالشعير، ففي مدينة تامنراست السماسرة يبيعون لك الكيس الواحد ب 2000 دج، والكيس وزن 30 كلغ.

وعليه نطالب الغرفة الفلاحية بإحضار مادة الشعير حتى لا تهلك دواب الفلاحين ومنكم من لا يعرف الجنوب فمراكز التزود بالبنزين قليلة تستطيع عدها بأصابعك، فهناك محطة في تامنراست، فمن بلدية إلى بلدية أخرى تجد محطة ومع ذلك ما تصل قرابة الشهر وتزود سيارتك ب 60 لترا من البنزين وإلا فالقانون لا يسمح لك وإذا وضعت أكثر تحجز سيارتك، أحيانا تستطيع تزويدها ب 200 لتر فهذا صحيح لكنها لا تكفي باعتبار أنك تقطع 500 كلم و600 كلم فكيف تعمل؟ إنقاذ جمالك، الجفاف، الحر، مشكلة في مشكلة، لا تستطيع إحصاءها حدث ولا حرج.

فلاحو الجنوب يعانون من أدرار إلى تمياوين إلى

صعوبات وعراقيل وصراعات حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة.

فمنط الاستغلال المشترك أثبت محدوديته في النجاعة وكان سببا في ظهور الفوضى داخل هذه الهياكل وضرب في الصميم أركانها من تناقضات في الرؤى، والطموحات، الحيلولة دون استفادة مختلف المستثمرات وتعاونيات الاستغلال المشترك من برامج الدعم الفلاحي.

إذن كان من الأجدر التفكير في إيجاد الحلول لما هو قائم بدل الاتجاه إلى سياسة أخرى تتضمن تجميعا وتوسيعا أكثر، وبالتالي تفاقم الأوضاع أكثر ومن بين المشاكل التي تعانيها هذه التعاونيات وهذه المستثمرات وهو موضوع الساعة الإتوات التي رصدت على مدار السنين ومئات إن لم تكن آلاف المستثمرات فهي أمام المحاكم الإدارية والهيئات والمئات منها قد نزع منها حق الانتفاع في هذه المستثمرات، 25 سنة وفي الأخير تجر هذه المستثمرات وهذه التعاونيات أمام المحاكم الإدارية والكثير منها حكمت في العدالة وتم تجريدها من حق الانتفاع.

في الحقيقة إن ما يعيشه القطاع الفلاحي من وضع متردي، كان الأجدر في نظري الإسراع بإعداد قانون برنامج للنهوض بالفلاحة والقضاء على الفوضى التي يعيشها القطاع.

الدعم الفلاحي والذي انتهجته الدولة على مر السنين بمليارات الدولارات ذهبت هذه الأموال أو أموال الدعم الفلاحي أدراج الرياح ولا أثر لها، لا في انتعاش المستثمرات أو التعاونيات الفلاحية، تعاونيات الاستغلال المشترك ولا على مستوى المستثمرات الفردية.

ندرة وغلاء مواد ووسائل الإنتاج، الفوضى في التسويق، تكديس المنتج وبالتالي التلف والضياع، حتى الحبوب وما صاحبها من إجراءات بالنسبة لرفع أسعار، قبول الدولة لمختلف الحبوب من الفلاح يقابل بالبيروقراطية والتصرفات والسلوكات البيروقراطية المعروفة لدى تعاونيات الحبوب، حتى إن السعر المطبق من طرف الدولة لهذه السنة

من حساسية وأهمية.

ثانيا، من المعهود أيضا أن المبادرة بتعديل أو سن القوانين تأتي بعد تسجيل مختلف الاختلالات وبعدرصد مختلف النقائص، من خلال تجربة ميدانية معاشة واعتماد منهجية تراعي حتمية احترام بعض التدابير الأساسية، على وجه الخصوص:

1- أن هناك حقوقا مكتسبة يحفظها القانون لأصحابها ويقرها لهم.

2- لا يأتي القانون الجديد إلا للتحسين والرقى للأفضل.

3- لا يعود بالأثر الرجعي سلبا على من يتمتعون بالحق المكتسب وإذا عاد لا يكون إلا بالإيجاب.

غير أن هذا المشروع جاء معداً عكس هذا المبدأ العام حيث إنه أجحف إن لم نقل جرد أصحاب الحقوق المكتسبة من حقهم في الأولوية وسواهم مع جميع الأشخاص الطبيعيين وأعني الفلاحين والمستثمرين في المجال الفلاحي.

قلب حق الاستغلال الدائم وهو حق مكتسب إلى حق استغلال محدود، تحت إجبارية شركة مدنية، صاحبة حق الامتياز ليس إلا.

عدم مراعاة حق الأقدمية في العمل قبل نشأة المستثمرات والاستغلال منذ نشأتها.

التغافل عن الرصيد والتجربة والمعرفة والخبرة المكتسبة للجميع سواء منهم إطارات سامية كمهندسين وتقنيين وعمال ذوي مهارات لا يستهان بها.

عدم منح حق الأولوية في منح حق الامتياز للمستثمرات الحالية كان يجب أن يتجه من خلال خيار الامتياز إلى تثبيت الفلاح على الأرض بصفة دائمة وتؤصله فيها بدل تقريبه إلى شبح الاستئصال.

في الفصل المتعلق بالأحكام المتعلقة بالتجميع خاصة وأن هذا الأمر سوف يتضمنه نص تشريعي خاص حسب ما جاء في مشروع هذا القانون.

انطلاقا من الواقع المعاش كان الأجدر أن يتجه التفكير إلى إيجاد الحلول للمستثمرات الفلاحية وتعاونيات الاستغلال المشترك وما تعيشه من

قادرة على إيجاد الحلول للاستقلال الغذائي للبلد تجاه الخارج، ومن جهة أخرى فإن محاربة انجراف التربة بسبب عدة عوامل:

- فتح الممرات.
- الحصول على الكهرباء.
- إمكانية إنجاز منشآت للري و استغلالها بطرق جديدة.

كل هذه الأهداف هي عوامل لترسيخ نمو دائم نهائياً.

إن الفلاح يبقى الطرف المفتاح في هذه المعركة للبحث عن منتج فلاحى أحسن، فيبقى دائماً المجهول الذي لم نجد له حلاً بعد منذ الاستقلال، كل شيء تطور وعدد كبير من النصوص والقوانين قد طبق ولكن...؟

إن الفلاح الذي لم يستعد جهوده لا يتغير وأسلوبه أيضاً، لأنه لم يتلق كما ينبغي كل المعلومات، كما لم يتكون ولم يتكفل به ولم يتلق توجيهها واضحاً.

ولفهم العلاقة بين الفلاح والإنتاج لابد أن نستوعب بأن جزءاً من الفلاحين ينتمون رغماً عنهم إلى شريحة عريضة من المجتمع المحافظ، لا يفهمون أبعاد مثل هذه القوانين وإنهم تلقوا سلبيات وإيجابيات كل توجه، والجواب الفريد الذي بحوزتهم كونهم أحراراً في عملهم ويحاولون الحصول على فلاحية تقليدية لتلبية قوتهم وغذائهم الذاتي، ولم يخطر ببالهم الاقتصاد الوطني ويتجاهلون عصرنة المردود الفلاحي وتحسين الإنتاجية والمساهمة في المردود الوطني أو حتى التصدير.

إن مسؤولي القطاع الفلاحي وجميع التنظيمات المرافقة لعالم الفلاحة على المستوى القاعدي ينبغي لهم أن يكونوا في الاستماع لهذا المنتج ومراقبته بطريقة عملية وحثه على التأقلم، فلا بد من دعمه وإعطائه إرشادات تقنية عن طريق أعوان مؤهلين، هؤلاء الأعوان يرافقونه في الميدان وينشطونه بإعطائه نصائح عملية في الحقول، وهذا الإرشاد ينبغي أن يكون دائماً خلال كل السنة الفلاحية ويضم كل المنتج الفلاحي (تربية الأنعام،

لا يتحصل عليه الفلاح بدواعي ودوافع مختلفة ومنتوجاتنا تكس بدون هياكل استقبال.

جبال من البطاطا في الماء الأبيض وواد سوف وعين الدفلى، أطنان من الطماطم في مختلف الولايات لا تجد من يستقبلها وفي الأخير التلف وخسائر فادحة يتكبدها الفلاحون بدون سياسة واضحة.

إن كان الأجدد بالحكومة أنها تتجه لإعداد قانون برنامج بدل قضاء كل هذه المدة لتحضير قانون سمي بقانون إطار ألا وهو قانون التوجيه الفلاحي والذي هو بين أيدينا، إذن لا يمكن أن نتصور فلاحية منتعشة بدون أن نفكر في مصير الفلاح، بدون أن نفكر في استقرار الفلاح، بدون أن نحل مشاكل العقار الفلاحي وهو مشكل عويص وقد أشار إليه الإخوة، فكان من الأجدد على الحكومة الإسراع في معالجة هذه الأوضاع وهذه الاختلالات بدل الانشغال بتقديم قانون وهو قانون في الحقيقة فيه من الإيجابيات ولكن لا يرقى إلى أن يكون قانوناً إطاراً، وفي الأخير لما للسيد وزير الفلاحة من خبرة وتجربة وحنكة وهو ابن القطاع وليس جديداً عنه، نعلق أما لا كبيرة عليه في النهوض بهذا القطاع إلى ما هو أرقى وأفضل. شكراً لكم على كرم الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد رشيد عساس والكلمة الآن للسيد جلول خضرة براهمة.

**السيد جلول خضرة براهمة:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذا اعتبر من جهة أن الفلاح أو المستغل للأرض هو لب المشكل فهذا يعني خطوة نحو فلاحية هادفة

المحيط داخليا بالنسبة للقطاع أو خارجيا أو أوسع نطاقا في الحياة الاقتصادية الوطنية، والمحيط أنواع ومستويات، فثمة المحيط الإداري والقانوني والتقني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وثمة مستوى التنظيم والتصميم، ومستوى الإنجاز والممارسة ومستوى الرقابة والمتابعة. وقد يتطلب الأمر اجتماع كل هذه العوامل أو أغلبها على الأقل، فلا يكفي الإعلان عن خطة إذا كان يعوزها مصدر التمويل أو كانت تفتقر إلى إيمان العاملين بها أو كانت موجهة إلى من ليس مهيبا لمتطلباتها.

وقلنا في ذلك الوقت أيضا، بأن ما نخشاه هو أن يكون المخطط كما هو مذكور صراحة في عنوانه سوى نظام دعم مالي يهتم بالقروض والمنح وغيرها من الوسائل النقدية، البحتة بينما يحتاج الفلاح إلى ما هو أشمل منها من أنظمة التأطير والمتابعة حتى لا يشعر بأنه متروك وحده في مواجهة المخاطر.

سيدي الوزير،

بعد مرور 07 سنوات على هذا المخطط أود أن أتطرق لبعض المواد الأولية الواسعة الاستهلاك:

1 - الحبوب: ما هو المبلغ المخصص لدعم هذه الشعبة؟ مع الملاحظة أن إنتاج سنة 2007 حسب بعض التصاريح مصرّح بـ 43 مليون قنطار ما يعادل 60% من الاحتياج الوطني المقدر بـ 72 مليون قنطار، 73 مليون، ما هي الكمية المستوردة من طرف الديوان الوطني للحبوب؟ وهنا تطرح علامات استفهام على المؤشرات التقنية من مساحة مخصصة لزراعة الحبوب وهي 2،3 مليون هكتار، ومن إنتاج وطني يقدر بـ 43 مليون قنطار. وإذا أجرينا عملية حسابية بسيطة نجد أن معدل الإنتاج يساوي 14 قنطارا في الهكتار، هل هذا صحيح سيدي الوزير؟

سيدي الوزير،

إذا كان صحيحا لماذا نستورد أكثر من الاحتياج؟ ونستغرب أنه رغم أن الدولة خصصت مبالغ ضخمة عبر عدة برامج لاستصلاح الأراضي نسجل أن المساحة المزروعة حسب التقارير لم تتغير، وهذا يعني أن عملية مسح الأراضي الفلاحية لم تتم رغم

الحبوب، البقول... إلخ).

إن الأعوان المرشدين المتكونين في عدة مواد ينشطون على مستوى البلد جنبا إلى جنب للفلاح وليس عليهم البقاء فقط على مستوى الإدارات والمكاتب، وهكذا وحتى إذا كان الفلاح أميا فإنه سيفهم طرق الفلاحة العصرية والعمل المطروح من قبل المرشدين، وسيصبح له مخطط فلاحى سنوي حسب إمكانياته وإمكانيات قطعه الفلاحية، سيعطيه هذا المخطط الفلاحى ما يريد كإنتاج من كل المواد والأدوية والأسمدة، وتمول البنوك بأساليب أتوماتيكية على أعباء السنة الفلاحية مقابل ضمانات سهلة وواضحة، وكذلك يتدخل محيط القطاع الزراعي لتدعيم هذا المخطط بشراء وبيع المنتج مباشرة من الفلاح لتفادي الخسائر.

هذا جزء مما يريده الفلاح حتى يعتني بمعركة العصرية ويعيش مع العولمة بأخذ أبعاد إيجابية إلا إذا كان دعم تقني وتكوين مهني لأبنائه ليصبحوا خلفا عصريا قادرين على رفع التحدي.

في الأخير إن القوانين وضعت لحماية الفلاح والأرض ضد كل تعدي وحماية لعالم الريف من تهميشه وجهل دوره في حماية الاقتصاد الوطني وتجنب أخطاء الماضي. شكرا على حسن الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد جلول خضرة براهمة والكلمة الآن للسيد ناصر بوداش.

**السيد ناصر بوداش:** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد الوزير، زميلاتي زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى. سيدي الوزير، سبق لهذا المجلس أن ناقش المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ووردت في ذلك المخطط كل الكلمات الجميلة التي نقرأها في هذا القانون الذي بين أيدينا: الأمن الغذائي، التنمية الفلاحية. بحيث كان هدف المخطط آنذاك هو التأمين الغذائي، وقد نبهنا الوزير في ذلك الوقت إلى مصادر قلقنا وهي موضوعية ومتعلقة بالمحيط الذي سيتم فيه إطلاق ذلك المخطط، سواء كان هذا

– ما هو مصير هذه الشعبة إذا كان قطيع الأبقار في تناقص، كما أن عملية الاستيراد غير مقننة لأن معظم رؤوس الأبقار المستوردة تذهب إلى المذبح؟  
4 - الأشجار المثمرة: حوالي 60% من البساتين من مختلف أنواع الأشجار لا تثمر رغم مرور 07 سنوات من برنامج الدعم الفلاحي، وهذا راجع:  
– لجهل هؤلاء المستثمرين لتقنيات الزير.

– سوء اختيار أصناف الأشجار التي تلائم مناخ المنطقة أدى إلى إتلاف عدة بساتين.

– الغرس العشوائي لعدة أنواع وأصناف من الأشجار أدى كذلك إلى إفلاس الكثير من الفلاحين.

– غرس الفلاحين أنواعا من الفاكهة لكن بعد سنتين أو ثلاث تفاجؤوا أن ما غرسوا ليس المرغوب فيه ولا يصلح للتسويق، وعلى سبيل المثال غرس فلاحون كروما على أساس عنب المائدة لكن بعد سنتين تبين أن الإنتاج عبارة عن عنب تحويلي يستعمل لصناعة الخمور.

سيدي الوزير،

قيل في بداية برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أنه ستخلق 350 مشتلة للأشجار المثمرة، أين هذه المشتلات؟ مع العلم أن المخطط أوقف الدعم بعد ثلاث سنوات وكان الدعم السنة الأولى 100%، السنة الثانية 50% والسنة الثالثة 30% هذه المشتلات التي مولت بقروض أصبحت منتجة بعد 03 سنوات بعد أن أصبحت تعطي إنتاجها تفاجأت بانتهاء الدعم، فلا فلاح يطلب شجرة.

سيدي الوزير،

إننا نعرف أن للجزائر عدة معاهد للبحوث، لمتابعة وتطوير القطاع الفلاحي، غير أن النتائج تثبت عكس ذلك والدليل أن معهد المحاصيل الكبرى (ITGC) لم يقيم بأي تطوير لأصناف الحبوب المحلية من (محمد البشير، واد الزناتي، الهذبة، تشتت) إلى غير ذلك من أصناف بل العكس أن هذه الأنواع زالت من الوجود تقريبا وتم استيراد أنواع أخرى مجهولة النتائج مرفوضة من طرف الفلاحين، وحتى وإن استوردوا بذورا ذات مردودية عالية واستحسنها الفلاحون لم تستورد ثانية، مثلا بذور المسماة

أهميتها.

2 - البطاطا: ما دام أن هناك سياسة لدعم هذه الشعبة، وجب على الوزارة المعنية التحكم والمراقبة في كل الكميات المخزنة حتى تتفادى أي نقص بالنسبة للاحتياج. غير أن الواقع يدل على عدة مؤشرات سلبية بالنسبة للكميات المخزنة عبر الولايات التي غالبا لا تعكس الحقيقة نتيجة التلاعب من كل الأطراف المعنية من (الفلاح، المخزن، الهيئات التقنية والإدارية)، لأنه كما تعرفون مبلغ الدعم الذي هو حوالي 10 دنانير لكل كلغ مغري ويفتح مجال التلاعب بالكميات المصرحة.

إن هذه الشعبة مهددة من تكلفة تساوي 60 مليون سنتيم للهكتار، ومعدل إنتاج 200 قنطار في الهكتار أي أن كل كلغ يساوي 30 دنانير تقريبا، وهنا نطرح السؤال كيف يكون مصير هذه الشعبة بعد انخراطنا في المنظمة العالمية للتجارة؟ وكيف ينافس آنذاك الفلاح الجزائري الفلاح الأوروبي مثلا الذي يمثل إنتاجه 03 مرات المرودود الجزائري في الهكتار؟

إن الجزائر قادرة على الاكتفاء الذاتي في هذه المادة والدليل أنه في سنتي 2003 – 2004 وصلت أسعار البطاطا إلى 5 دج، وكان الخاسر الوحيد هو المنتج لأن الوزارة لم تأخذ أي إجراء لحمايته بتدعيم ما، حتى يواصل عمله في هذه الشعبة ونجد أن الكثير تركها. ولكن بعد التحفيزات الأخيرة الجديدة ظهر منتجون آخرون، نتمنى ألا تكون هذه التحفيزات ظرفية.

3 - الحليب: سمعت في سنة 1996 أن مستوى إدماج الحليب الطازج وصل إلى نسبة 30% بعد تدعيم هذه الشعبة، نجد أن مستوى إدماج الحليب الطازج 13%، هذا من جهة ومن جهة أخرى كل الأرقام المقدمة تدل على مؤشرات غير مطابقة نوعا ما مع الواقع.

فالاحتياج حسب الإحصائيات يقدر بثلاثة ملايين ومائتي ألف لتر، والإنتاج المحلي للحليب الطازج يقدر بـ 2 مليار لتر هذا يعادل 66%، وهنا أترك السيد الوزير يفيدنا بالكمية المستوردة وما تمثله من نسبة مقارنة بالاحتياج. والسؤال المطروح هنا:

(CRAMA) التي لا تتمتع بأي قدرات بنكية، كما يجب أن تكون سياسة الدعم مقننة وغير ظرفية.

سيدي الوزير،

إن مخاطر الفلاحة مختلفة عن مخاطر القطاعات الأخرى، فهي مرتبطة بعناصر لا يمكن التحكم فيها بسهولة أو تغييرها مثل طبيعة الأرض واستعداداتها، وفرة الموارد المائية سطحية كانت أو جوفية.

إن الفلاحة الحديثة تعتمد على إطارات حديثة التكوين لاستعمال آخر تكنولوجيات العصر وليس فلاحه المكاتب والإدارات، فيجب إعطاء أهمية كبيرة وتحفيز المنتجين لزراعة بعض الزراعات الخاصة لإنتاج المواد الأولية لعدة منتجات تحويلية، مثل الزيوت، الطماطم، المواد الصيدلانية التي تستورد بالعملة الصعبة، فلا يمكن أن نسير مديريات فلاحية والتي بدورها تسير فروعاً فلاحية بمنظار إداري دون التقرب من القاعدة المنتجة أو التي بإمكانها أن تنتج.

وهنا أرجع إلى هذا القانون الذي بين أيدينا، إنني عندما تصفحته أحسست وكأنه صيغ في عجلة في ظرف قصير دون استشارة واسعة متجاهلاً عدة مجالات منها التمويل الذي تطرق إليه القانون في المادة 84، 85، 86 بطريقة سطحية، والكل يعرف أن الفلاحة تركز أساساً على الدعم المالي والموارد المائية والعنصر البشري، وهذه العناصر الثلاثة هي الوحيدة الضامنة للأمن الغذائي.

وعند الاطلاع على القانون نحس أيضاً وكأنه صيغ للاستجابة الفورية للأزمات المتتالية التي عرفها القطاع في سنتي 2007 و2008، كأزمة الحليب والبطاطا والقمح، ونقص الأعلاف... إلخ.

وأنتهي تدخلني هذا بطرح سؤالين:

أولاً، هل هذا القانون قانون إطار عام ينظم القطاع الفلاحي وتنبثق منه قوانين خاصة؟

ثانياً، هل هذا القانون يضمن للجزائر تفادي تكرار الأزمات السالفة الذكر؟

سيدي الوزير،

عندنا الثقة الكاملة فيكم لعمل كل ما في وسعكم لتفادي كل السلبيات وتحقيق كل الأهداف التي

(Vitron) المستوردة من سوريا، والمطلوب سيدي الوزير، في هذا المجال خلق بنك للجينات.

5 - المعهد التكنولوجي لتربية الحيوان: هل قام بتحسين السلالات المحلية والمستوردة ومتابعتها لتصنيف قدراتها الإنتاجية.

من العيب أن بلداً كالجزائر لا يتمتع بعملية التعريف الحيواني، وهذا يمثل أساس التطوير، وهذا إجباري إذا أردنا تطوير ومعرفة حقيقية لوضعية هذا الإنتاج من تعريف وإنتاج، ومرض. وعلى سبيل المثال ما هو مصير سلالة أولاد جلال؟ هل الوزارة فكرت في حمايتها (Elle est croisée avec d'autres races)؟ ونكتفي بهذين المعهدين دون التحدث عن المعاهد الأخرى.

6 - الإرشاد الفلاحي: حدث ولا حرج مقارنة ببلدان أخرى، وهنا أقترح دعم الإرشاد الفلاحي بتكثيف عمليات تكوين الفلاحين في الميدان في كل النشاطات وفي أقرب الآجال.

7- التسويق: فوضى في التسويق مجهولة المعايير. إذا أردنا النهوض بهذا القطاع وإعطاءه الفرصة للتنافس يستوجب علينا أن نمهن القدرات من إنتاج ووسائل وتسويق وتخزين وتعليب وتقنين، بإعادة النظر في قانون الغابات وقانون المياه.

إننا نعرف أننا على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والقطاع مازال نوعاً ما ليس في المستوى. سيدي الوزير،

كم عدد المستثمرات الفلاحية المؤهلة للمنافسة العالمية، وفي أي شعب؟ مع العلم أن مخطط التنمية الفلاحية خصص مبلغاً معتبراً (Pour la mise à niveau des exploitations agricoles).

سيدي الوزير،

إذا أردنا تطوير هذا القطاع وتحسين مستواه يتحتم علينا التفكير في إنشاء مجال بنكي يتماشى مع خصوصيات هذا القطاع ورفع كل الحواجز لتمكين الفلاح من الحصول على القروض الموسمية وكذا قروض قصيرة وطويلة المدى لتحديث وسائل الإنتاج، لأن السياسة المالية البنكية المتبعة لحد الآن برهنت على فشلها من تجارب مع بنك بدر وكذا



النطاق الدولي العام المتسم بأزمة معلنة للغذاء العالمي، يأتي اليوم مشروع هذا النص الذي يرمي - حسب عرض الأسباب - إلى حماية الموارد الطبيعية وعصرنة الاستثمارات الفلاحية وجعل النشاط الفلاحي أكثر مهنية، وتزويد القطاع الفلاحي بإطار قانوني يحمي الأراضي الفلاحية وطابعها الإنتاجي ويؤمن التنمية الفلاحية على المدى الطويل، ويمكن تشبيهه بخارطة الطريق بالنسبة لقطاع الفلاحة، وفي هذا الإطار ومن باب تنويع وتعميق النقاش، أود أن أتقدم بالملاحظات التالية:

(1) إن التنظيم الذي جاء به القانون رقم 87 - 19 والمتمثل في إنشاء مستثمرات جماعية وفردية لا يختلف كثيرا عن مشروع القانون الجديد حيث يلاحظ أن هذا المشروع يركز على إنشاء شركات مدنية ذات أسهم، وما دام التنظيم القديم لم يقدم النتائج المرجوة، ألا يؤدي التنظيم الجديد إلى نفس النتائج سيادة الوزير؟

(2) لقد ورد في النص أكثر من عشرين مادة تركت كيفية تحديدها للتنظيم وثلاث عن طريق التشريع، ولهذا نوصي بالإسراع في إصدارها حتى يكون هذا القانون التوجيهي كاملا ومتكاملا.

(3) هذا القانون لم يتطرق إلى إشكالية المزارع النموذجية، وفي هذا الصدد هل هناك دراسة لإمكانية استعادة هذه الأراضي الفلاحية المكونة للمزارع النموذجية من الشركة القابضة للمنتجات الفلاحية.

سيدي الرئيس، تنص المادتان 56 و 70 على إنشاء تعاونية فلاحية لا تهدف إلى تحقيق الربح، فما موقف مصالح الضرائب منها وهل تعتبر مجبرة على تسديد الرسوم والضرائب أم لا؟

كذلك هناك إشكالية المستثمرات الفلاحية الحالية: صغر المساحات الممنوحة، اقتطاع جزء من مساحتها، إهمال الأوعية العقارية، تنازل أعضاء المستثمرة عن جزء منها... إلخ، فما هو موقف مشروع هذا القانون من هذه الوضعيات؟

أمام هذه المعطيات والحيثيات الواردة في نص القانون، يتحتم علينا أن نقدم جملة من الاقتراحات

سطرها السيد رئيس الجمهورية لتحقيق الأمن الغذائي، شكرا على حسن الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد ناصر بوداش. قبل إحالة الكلمة للسيد التوهامي بومسلات كنت في بداية الجلسة قد أشرت إلى ضرورة الاختصار قدر الإمكان وكذلك الاستغناء عن الكلام المجامل فنحن في غنى عنه أثناء التدخلات، وبودي أيضا إبداء ملاحظة لاحظتها منذ البداية وهي أن الزملاء يستغلون الفرصة في عدم تركيز نقاشاتهم حول مضمون القانون بقدر ما يركزون على مناقشة القطاع الفلاحي كله، كما لو كانت هذه الجلسة مخصصة للنقاش العام الخاص بقطاع الفلاحة، أنا أعرف بأن هذا الموضوع حساس وهذه فرصة ثمينة توضع أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس لكي ينقلوا انشغالاتهم وملاحظاتهم حول القطاع، ليس عيبا أن يتعرض الواحد بين الحين والآخر لما يجري في القطاع ولكن العيب أن يخصص كل التدخل للقطاع وتجاهل مضمون النص والذي هو موضوع الدراسة، وديا وددت أن أبدي هذه الملاحظات آملا من الزملاء التفهم والتقدير بمناقشة النص والكلمة الآن للسيد التوهامي بومسلات.

**السيد التوهامي بومسلات:** شكرا سيدي الرئيس وسأحاول الاختصار قدر الإمكان.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
سيدي وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
السيدات والسادة الحضور،  
الأسرة الإعلامية،  
السلام عليكم.

سيدي الوزير،  
نظرا للتحويلات الكبرى التي تعرفها الفلاحة الجزائرية والتجارب المتعددة التي مرت بها، وكذا

أبدؤها بما يلي:

(1) إنشاء جهاز تابع للدولة لتأمين المنتج الفلاحي يأخذ على عاتقه الإنتاج الفلاحي، تخزينه وتسويقه وذلك بأسعار تمكنه من تغطية تكلفة التخزين والنقل، حيث يعتبر هذا الجهاز نقطة وصل بين المستهلك والفلاح، وليس له طابع تجاري.

(2) الاقتراح الثاني إنشاء برنامج فلاحى مخطط أى معرفة كل قطعة أرضية لأى منتج ستخصص انطلاقا من مساحة الأراضى الفلاحية القابلة للاستعمال (S.A.U).

(3) اتباع طريقة منح امتياز بالمزاد العلني، مع العلم مسبقا بالمنتج الفلاحي الذي سوف يزرع على الأرضية المعنية.

(4) حفاظا على الأراضى الفلاحية وحفاظا على أموال الخزينة العمومية يجب إعداد أدوات التهيئة والتعمير مصادق عليها على المستوى القريب والمتوسط، وذلك لتفادي إنجاز برامج استثمارية ضخمة على هذه الأوعية العقارية ثم تمسها الاقتطاعات بتطبيق المرسوم 313/03 أو عن طريق اللجنة الوزارية المشتركة بالنسبة للأراضى الواقعة خارج المحيطات العمرانية.

(5) إلغاء منح رخص البناء على الأوعية العقارية الفلاحية التي جاء بها التشريع القديم 1/250 م كون هذه البناءات تؤثر على الطبيعة الفلاحية للأرضية والسماح ببناء استثمارات ذات طابع فلاحى، لها علاقة بالنشاط الممارس.

(6) بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية والمحاصيل المستوردة، نقترح أن تمنح إعانة الدولة حسب الكمية المنتجة.

(7) إعطاء الأولوية في الدعم للأراضى المستصلحة، خاصة في السهوب والولايات الجنوبية للحد من ظاهرة التصحر، خاصة وأن هذه الظاهرة في تزايد مستمر ولا تبعد إلا ب 250 كلم عن العاصمة حسب الدراسة المجراة من طرف مكتب الدراسات الفرنسي المكلف بإنجاز هذه العملية.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد التوهامى بومسلات والكلمة الآن للسيد لزهارى بوزيد.

**السيد لزهارى بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الفلاحة والتنمية الفلاحية،

السادة المرافقون للسيد الوزير،

زميلاتي المحترمات، زملائي المحترمون.

سيادة الرئيس، في عرض الأسباب شرحت الحكومة بالتدقيق ما هي الأهداف المتوخاة من هذا النص والسيد الوزير مشكورا على تلخيصه للأهم، طبعا نحن نتفق مع هذا لكن لي بعض الملاحظات سيادة الرئيس حول النص.

أولها، الغائب الكبير في التأشيرات وهو حضور رمزي ذكرتم حوالي 37 قانونا لكن لم تذكروا القانون رقم 87 - 19، فلماذا؟ هذا القانون مهم جدا، لماذا لا يذكر والأمر يتعلق بالامتياز... إلخ، هذا غائب كبير.

أيضا وفي الشكل دائما لاحظتم في ذكركم للقوانين، أنكم ذكرتم قانون الأوقاف وقانون الأملاك الوطنية، هذه القوانين أدخلت عليها تعديلات، لم تذكروا المعدل والتمتم مع أنكم ذكرتموها في القوانين التي عدلت وتممت، كالقانون المدني، والقانون التجاري... إلخ، فلماذا لم تذكروها في هذه القوانين وهي معدلة، يمكن أن نفهم الأمر بالنسبة للأملاك الوطنية ونقول أنه جديد ولم يصدر بعد، لكن بالنسبة لقانون الأوقاف تم عليه تعديلات اثنان يمسان القطاع في سنتي 2001 و2004 خاصة.

أيضا سيادة الرئيس، نقطة أخرى خاصة بمادتين مهمتين هما المادة 14 والمادة 28 تذكر نقاطا قوية في القانون، في الحقيقة تستحق عقوبات، ذكرت العقوبات لكن فيما بعد في المادة 87، والمادة 88 كان يجب الإشارة ونحن في المادة 14 و في المادة 28 إلى أن يعاقب على مخالفة هذه المواد طبقا للمادة كذا، حتى نعرف لأن هذه المواد قوية. نقطة أخرى أظنها مهمة جدا في رأيي خاصة بالمادة 91، هذه المادة تقول: "تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة الآن للسيد الشايب بن سعيدان.

**السيد الشايب بن سعيدان:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية، والوفد المرافق له،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، أيها الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

“لا خير لأمة لا تأكل مما تزرع ولا تلبس مما تخطيط يدها.”

بهذه العبارة والمقولة أستهل مناقشة هذا المشروع للتأكيد على أهمية القطاع الفلاحي الاستراتيجي في تنمية الأمم مهما تدنت في مستوياتها ومهما بلغت في الرقي والتطور، تأتي مناقشة هذا المشروع في وقت تعرف فيه مناطق عديدة من العالم أزمة غذاء، والجزائر للأسف لاتزال تنخر كاهل خزينتها العمومية من خلال استيراد المواد الغذائية الاستراتيجية وعلى رأسها مادة القمح ونحن بلد القمح، ففي الوقت الذي نتقدم بتشكراتنا إلى معالي الوزير والقطاع على الجهود المبذولة للرفع من مستوى التنمية في بلادنا نستدرك بجملة من الملاحظات نراها مهمة ومفيدة للنهوض بهذا القطاع ونذكر على سبيل المثال، غياب التخطيط الاستراتيجي للأمن الغذائي، وبالمناسبة الحمد لله أصبحنا نستمتع إلى هذا المصطلح الهام والهام جدا في تطوير الأمم وهو ما يسمى بالأمن الغذائي، فغياب التخطيط الاستراتيجي للأمن الغذائي ونحن بلد علمته الشدائد كيف يؤمن غذائه، بل إن قرأنا الكريم وجهنا إلى هذا الأمر في سورة سيدنا يوسف، بسم الله الرحمن الرحيم: “قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون” وهذا ما تقوم به اليوم الدول المتقدمة كأريكا التي

القانون وأنتم سيادة الوزير قلتم بأنه لا يوجد أي قانون في هذا القطاع الآن، عندما كنتم تقدمون هذا القانون أي قوانين تلغي؟ لماذا لا نذكر ما هي أهم القوانين التي يلغيها هذا القانون؟ أظن أنها مهمة جدا فهذه لم تذكر مع العلم أن المادة 18 تقول في فقرتها الأخيرة “منح الأراضي للاستصلاح بالنسبة للأراضي التابعة للدولة يتم عن طريق التنظيم” ونحن نعرف أن القانون رقم 83 - 18 يحكم مسألة منح هذه الأراضي، إذن ماذا نلغي؟ لا نفهم هذه المادة 91 هل تلغي القانون رقم 83 - 18 وما معنى المادة 18 الفقرة 2 منها، ماذا تعني بالضبط؟ إننا نريد توضيحا جديا ومهما لأن في الميدان العملي يمكن أن تثير بعض المشاكل ويمكن للأشخاص عندما يتقدمون طبقا للقانون رقم 83 - 18 يقال له انتظر، نحن الآن ننتظر وأنتم تعرفون إدارتنا خصوصا وأن هناك مادة جديدة وقرارات جديدة، إذن كلامكم السيد الوزير الآن سوف يكون من الأعمال التحضيرية ويوضح النية الحقيقية للحكومة من خلال تطبيق هذا النص وعليه نريد تصريحا واضحا بالنسبة لهذه النقطة.

نقطة أخرى سيادة الرئيس وتخص المادة 39، هذه المادة تقول: إنه تمنع استيراد المواد السامة... إلخ، لكن تقول كذلك: يمكن أن يسمح باستيرادها، تمنعها لكن تفتح باب الإمكانية! ونحن سيادة الوزير، سيادة الرئيس كما تعرفون من مهام البرلمان، وفي دراسة للأمم المتحدة قالت بأن البرلمان يحارب الفساد - لا نتهم أي قطاع - من خلال منع كلمة «يمكن» لأن «يمكن» تفتح الباب للسلطة التقديرية فهذا يأخذ والآخر لا يأخذ، إذن يجب أن تحدث شروط فمن تتوفر فيه يأخذ ومن لا تتوفر فيه الشروط لا يأخذ، ولا تسمح بكلمة «ممكن» لأنه في الميدان العملي يمكن أن تؤدي إلى أشياء تجاوزية من طرف البعض ولا نقول الجميع، لأن هناك من يطبق القانون بحسن نية وهذا هو المفروض، لكن من الممكن أن تحدث تجاوزات وعليه يجب غلق الباب أمام كلمة «يمكن». شكرا سيادة الرئيس.

تمتلك أكبر احتياط من التخزين في مجال الحبوب. نقطة أخرى، رسم خطة عملية دقيقة للحد من عملية الاستيراد وذلك بدعم المنتج الفلاحي المحلي كما ونوعا والعمل على ترقية الفلاحين إلى مستوى تنافسي حقيقي ودائم مع ضرورة مرافقة الدولة للمنتجين من أجل تسويق المنتج، خاصة ذات الاستهلاك الواسع وذلك باقتنائها من طرف الدولة بالسعر العالمي، وتسديد الفارق بين سعر السوق العالمي وسعر السوق المحلي، مثلما هو حاصل في تدعيم المواد المستوردة، فلماذا ندعم ما هو مستورد ولا ندعم ما هو منتج محليا؟ خاصة بعد ارتفاع أسعار المواد الاستراتيجية، كالحبوب والألبان والسكر والزيت وما إلى ذلك في الأسواق العالمية، مما يجعلنا نتراجع عن نظرية أن استيراد هذه المواد يكلف الدولة أقل من إنتاجها، ولذلك لا بد من التفكير الجاد في الرجوع إلى الإنتاج المحلي، وهذا الأمر مرهون بجملة من الشروط نذكر على سبيل المثال أنه إذا أردنا أن نطور من إنتاجنا المحلي يجب:

أ - ضرورة استغلال المساحات الشاسعة ذات القدرات العالية في الإنتاج، مع ضرورة استغلال الموارد المائية المتوفرة، وضرورة تحديث تقنيات الفلاحة في بلادنا.

ب - تسوية العقار الفلاحي وخاصة الأراضي العرشية التي تشغل من طرف مواطنين توارثوها أبا عن جد وهي تابعة لأملاك الدولة، وفي الكثير من الأحيان تتسبب في نزاعات واقتتال بين المواطنين والبلديات، ونقترح في هذا المجال منح الملكية للأراضي القابلة للحث عن طريق الامتياز أو الملكية العقارية الفلاحية، وذلك عن طريق مكاتب دراسات متخصصة حتى لا تخضع العملية للمزاجية ولميولات الأشخاص، وبالمقابل تمنع الأراضي التي لا تكون صالحة للحث وذلك للمحافظة على الأراضي الرعوية بصفة دائمة وهذا لملها من أهمية اقتصادية.

ج - تذليل الصعوبات التي تعتبر كمخلفات قديمة، أثرت سلبا في تطوير الفلاحة، من خلال حلّ

جملة من المشاكل، نذكر على سبيل المثال: -مشكل المزارع النموذجية وما تعانيه من مشاكل إدارية وتسيير وإهمال في السنوات الأخيرة، كما هو الشأن في المزرعة النموذجية بتجمونت، ولاية الأغواط.

-مشكل تحويل الأراضي الفلاحية إلى أراضي ذات طبيعة غير فلاحية.

-المستثمرات الفلاحية وما تعانيه من مشاكل متعددة.

-ندرة وغلاء الأسمدة.

-عدم إنشاء معهد أو مؤسسات - وهذا أمر مهم - متخصصة في توفير البذور الأصلية، كقوة حقيقية ضامنة للنهوض بالإنتاج الفلاحي دون الاعتماد على البذور المستوردة الهجينة، ذات الإنتاج المحدود، وبالتالي التخلص والتحرر من التبعية الغذائية في المستقبل.

د - إذا أردنا حقيقة أن نضمن للجزائر تنمية مستدامة بديلة عن المحروقات الخاضعة للتقلبات العالمية والتي هي مورد سينفذ يوما ما، وإذا أردنا أن نهيء للأجيال القادمة عيشا كريما، يجب على الدولة أثناء مرافقتها الأولى للعاملين والمتعاملين بالقطاع الفلاحي، أن تقدم تحفيزات قوية تقلل من التهافت على طلبات الشغل في سوناطراك وسونلغاز والشركات الكبرى، والتوجه إلى الأرض وخدمتها، ولو يكون هذا الأمر مرحليا ومبدئيا.

والآن سأطرق إلى بعض الملاحظات حول المشروع المقدم:

أولا، فيما يخص وسائل التوجيه الفلاحي، لماذا يهمل المستوى البلدي والاكتفاء بالمستوى الولائي والجهوي والوطني، علما أن أي مخطط لا ينطلق من المستوى البلدي، تعتبر معلوماته غير دقيقة، وعليه نقترح إضافة المستوى البلدي له في هذا الأمر.

ثانيا، وعن أهداف مخططات وبرامج التنمية في المادة 11، إضافة «والعمل على اكتشاف المياه الجوفية في المناطق غير المدروسة وتجديد المياه السطحية للاستعمال الفلاحي».

أفراد الأمة فيه، وهذا النجاح مرهون بمدى تناغم كل الشركاء الفاعلين، من القاعدة إلى القمة، مع وزارة الفلاحة، وهذا ما يستدعي بذل جهد في عملية التحسيس والشرح والتوعية، حول هذا التوجه الجديد في شكل أيام إعلامية، يشارك فيها المهتمون وعلى رأسهم الفلاح، شكرا لكم وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بن سعيدان وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نبو المجدوب.

**السيد نبو المجدوب:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم، والوفد المرافق له،

السيد معالي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم، السادة الحضور، أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر. إن مشروع قانون التوجيه الفلاحي يمتاز بآليات تنظيمية من أجل حماية الميدان الفلاحي وإرساء قواعد ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي ومكانة الفلاحة داخل الاقتصاد الوطني، وتتمين دور الإنتاج الوطني من المواد الفلاحية تماشيا مع متطلبات السوق الخارجية مع ضمان الجودة والنوعية.

ويتوفر مشروع القانون هذا على آليات رديعية من أجل توقيف زحف الإسمنت الذي طال الأراضي الفلاحية الخصبة وانتهاك حرمة الأراضي السهبية من جراء الرعي الفوضوي.

إن دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق والتوجه نحو الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب منا الاستعداد الكلي لمتطلبات المرحلة من توجيه فلاح مدروس تنظيميا ومهنيا، واستعداد ذهني لأهل المهنة مع توفير أرضية ملائمة من طرف الدولة لأجل تكوين مثمر وبناء في الميدان الفلاحي،

ثالثا، في فقرة مجالات مخططات وبرامج التنمية، إضافة عبارة مكافحة الجفاف والآثار السلبية الناجمة عن سوء الأحوال الجوية....نضيف إليها كذلك الجفاف والآثار المترتبة عن هذا الأمر، وبهذه المناسبة أقترح إعلان هذه السنة - سيدي معالي الوزير - في المناطق السهبية على الأخص، سنة منكوبة بالنسبة إلى المواليين.

رابعا، التأكيد في موضوع التحفيز الدعم على الإنتاج.

خامسا، فيما يخص تأسيس مخططات التوجيه الفلاحي، فكما ذكرت يجب أن تنطلق من المستوى البلدي.

سادسا، التأكيد على إضافة تدابير تحفيزية للإنتاج قبل الجمع والتخزين في المادة 44.

سابعا، ضرورة إشراك المعاهد الوطنية للفلاحة والكليات الفلاحية في الجامعات، في التأطير العلمي والتقني وفي إعداد وتنفيذ وقيادة برامج البحث العلمي في هذا المجال.

ثامنا، لكي يحقق الإرشاد الفلاحي أهدافه، لابد من توفير كل الوسائل الضرورية للعمل وخاصة النقل بالنسبة للقائمين على هذه العملية، إذ لا يزال المرشد رهن الفلاح أو المقاول أو الذي ينقله من مزرعة إلى أخرى.

وفي الأخير، ونحن نناقش هذا المشروع، لا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة إعطاء العناية الكافية للمواليين، خاصة منتجي اللحوم الحمراء الذين يعانون قساوة الجفاف من جهة وضعف الدواوين في توفير المواد العلفية من جهة أخرى للأسف، وتدخل الحكومة مؤخرا باستيراد كمية كبيرة من الشعير، الأمر الذي نشكرها عليه، ولكنه يبقى غير كافي إذا لم يتم تنظيم وهيكله المواليين عن طريق قانون خاص ينظم شؤونهم ويجعلهم يعتمدون على أنفسهم في شكل فيدراليات وما إلى ذلك.

وأخيرا، نرى هذا القانون أنه سيحرر - سيدي معالي الوزير - كثيرا من المبادرات ويزيل كثيرا من الغموض ويصح كثيرا من الأخطاء السابقة، كما أنه سيعيد الثقة إلى أهمية الفلاحة وضرورة انخراط

سكاني لا يتجاوز 35 مليون ساكن يعتمد على استيراد غذائه من الخارج، وهنا يجب انتهاج سياسة علمية حديثة والتفكير في وضع آليات دقيقة، واستغلال خيرات الجزائر في الجانب الفلاحي واستصلاح المزيد من الأراضي الخصبة وخاصة في الهضاب والجنوب الجزائري الكبير، وما دمنا في مرحلة بناء البنية التحتية للاقتصاد الوطني، علينا إنجاز المزيد من السدود الكبرى واستغلالها في سقي الأراضي الفلاحية وخصوصا في الأودية الكبيرة العابرة للهضاب العليا والجنوب الجزائري، مع العلم أن كمية كبيرة من المياه تضيع في الفلاة على غرار واد زلفانة بولاية الأغواط، واد الشرقي بالبيض وواد حجاج بولاية النعامة وواد زوزقانة ببشار. نلکم سيدي الرئيس محتوى تدخلي، شكرا لكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد المجدوب وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محند آكلي سمودي.

**السيد محند آكلي سمودي:** شكرا السيد الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الفلاحة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

عائلة الصحافة،

السلام عليكم،

أزول فلاون.

بعد الاطلاع والدراسة القيمة لمشروع القانون المتضمن التوجيه الفلاحي الذي عرض علينا للنقاش والإثراء، لي بعض الملاحظات والاقتراحات والمتمثلة في:

إن هذا المشروع يبدو غامضا ومبهما، حيث إنه يقتصر على العموميات علما أن مصدر هذا القانون مرهون ومرتبب أشد الارتباط بالقوانين التطبيقية المستقبلية، لذا يتطلب الأمر تقييما دقيقا ونزيها لإلقاء نظرة على مختلف السياسات الحكومية في

لأنه هو مستقبل الجزائر خارج مجال المحروقات. إن تقليص فاتورة التبعية الغذائية للجزائر تجاه السوق الخارجية يتطلب تنظيما فلاحيا عصريا ومدروسا مبنيا على تكنولوجيا فلاحية حديثة وكذا تحمل الدولة لواجباتها من أجل حماية المنتج والمستهلك على حد سواء، وما دامت هناك نصوص تطبيقية ستأتي بعد هذا المشروع اقتراح ما يلي:

- أولا، مواصلة دعم الدولة في المجال الفلاحي ولكن بعد دراسة موضوعية لعالم الريف والاستفادة من تجارب الماضي قصد إنجاز مشاريع تنموية لفائدة أهل الريف ومستغلي الأراضي الفلاحية.

- ثانيا، دعم وحماية الثروة الحيوانية والنباتية، والمراقبة المستمرة لسوق الأدوية من طرف بياطرة مختصين وردع كل أنواع الغش الذي ينخر جسد الصحة الحيوانية، علما أن الجزائر تملك عشرين مليون رأس من المواشي.

- ثالثا، تحمل الدولة ضمان آليات التسويق وحماية الإنتاج الوطني من المضاربين، سواء كان في الميدان الفلاحي أو ماشية في الإنتاج الحيواني، والإكثار من إنجاز غرف التبريد لحماية إنتاج الفلاح والمربي، ووقوف الدولة معهم في الأوقات الصعبة وتشجيعهم على مواصلة الإنتاج، وهنا أحيي موقف الحكومة ووزارة الفلاحة بعد التدخل الأخير مع منتجي البطاطا.

- رابعا، تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف على غرار ما جاء في المادة 4 من قانون التوجيه الفلاحي، مع انتهاج سياسة رشيدة تفك العزلة عن عالم الريف والحد من ظاهرة النزوح الريفي وأن يكون التنظيم والنصوص التطبيقية دقيقة ومدروسة.

- خامسا، إيجاد ميكانزمات فعالة لفك لغز العقار الفلاحي الذي يتخبط فيه عالم الفلاحة.

وفي الختام - أي الخاتمة - يجب علينا فتح نقاش وطني واسع، وإشراك جميع الفاعلين في ميدان الفلاحة من أجل تطويرها وفك قيود التبعية الغذائية عن الاقتصاد الوطني، لأنه لا يعقل - معالي الوزير - في بلد مساحته أكثر من 2.300.000 كلم<sup>2</sup> وبتعداد

- 1- وضع حد نهائي للمضاربة بال عقار الفلاحي.
  - 2 - منح قطع الأراضي الفلاحية للمستثمرين والفلاحين الحقيقيين وأعيد منح قطع الأراضي الفلاحية للمستثمرين والفلاحين الحقيقيين.
  - 3- انطلاقا من شعار "الأرض لمن يخدمها" يجب ومن الضروري نزع الأراضي من أيدي المضاربين.
  - 4- وضع كل الوسائل المادية والمعنوية الممكنة، ونزع كل العراقيل البيروقراطية لتسهيل الاستثمار الفلاحي للمعنيين بالأمر فقط.
  - 5 - إعداد دراسات خاصة ومميزة وتطبيقها ميدانيا بآتم معنى الكلمة.
  - 6 - محاربة ظاهرة التصحر الزاحفة بكل الوسائل اللازمة.
  - 7 - وضع حد نهائي لظاهرة البناءات فوق الأراضي الزراعية والفلاحية، بتطبيق كل القوانين الرديئة.
- في الأخير، إنه من الضروري ومن المستعجل أن تقوم الدولة بتسخير كل ترسانتها القانونية وكل وسائلها المادية والبشرية والمعنوية للنهوض بهذا القطاع الحساس والأساسي، وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محند آكلي سمودي وأحيل الكلمة الآن إلى السيد رشيد أعرابي.

**السيد رشيد أعرابي:** شكرا السيد الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

سيداتي وسادتي الحضور، صباح الخير عليكم.

بداية، أستسمح السيد الرئيس، لأتقدم بأحر التهاني لكل الناجحات والناجحين في امتحان شهادة البكالوريا.

أما فيما يخص القانون المطروح علينا للنقاش، فإنه عند اطلاعنا على محتوى هذا القانون، فوجئنا بالعدد الهائل من المواد التي هي رهن التنظيم، فما هو الأجل الذي تتوقعونه لإصدار هذه النصوص؟ وما

ميدان الفلاحة وخاصة تحديد الوسائل والاقتراحات التي يجب اتخاذها من أجل إخراج الفلاحة من سباتها العميق، لاسيما أن منظمة التغذية العالمية دقت ناقوس الخطر فيما يخص ميدان الفلاحة على المستوى العالمي، فيا ترى، هل قمنا بتقييم المبالغ الباهظة التي صرفتها الحكومة في الميدان الفلاحي؟ هل وضعنا حدا لمسألة المضاربة الظاهرة للعيان التي يعرفها العقار الفلاحي؟

السيد الرئيس،

كيف يمكننا أن نتكلم عن ضمان الأمن الغذائي في بلادنا حيث إن التصحر يهدد 30 مليون هكتار، وأن البناءات الإسمنتية تزحف زحف الرمال شاغلة بذلك وبوحشية الأراضي الزراعية الخصبة، والآن 70% من الحريرات (Calories) التي نستهلكها مضمونة لنا عن طريق الواردات، وأن 40% من الأراضي غير مستغلة، كما أن المساحات الصالحة للزراعة كانت بمعدل 0,75 هكتار للسكان الواحد في الستينات، وتقلصت هذه المساحة تقلصا كبيرا إلى 0,25 هكتار للسكان الواحد علما أنه لضمان الأمن الغذائي يتطلب الأمر هكتار واحد للسكان الواحد، فيجب القيام بدراسة عميقة وتطبيقها إجباريا في الميدان، عكس ما عرفناه وظهر خلال إنجاز السد الأخضر الذي أنجز بدون أي دراسة، وهذه الإنعكاسات تظهر حاليا سلبيا في الميدان.

أذكر أيضا على سبيل المثال ولاية النعامة، إذ تمت دراسة مميزة من طرف المختصين للقضاء ومحاربة التصحر على مساحة 800 ألف كيلومتر مربع، ولكن للأسف هذه الدراسات القيمة لاتزال داخل أدراج المصالح المعنية بالأمر.

إن السد الأخضر أنجز وتم تنفيذه بدون أي دراسة على عكس ولاية النعامة حيث تمت كل الدراسات ولم تعرف أي تنفيذ في الميدان إلى يومنا هذا، وأمام كل هذه النقائص، تعطى لنا وعود وهمية متمثلة في ضمان الأمن الغذائي.

سيدي الرئيس، من أجل ضمان 50 أو 60% كحد أقصى من الأمن الغذائي، يستدعي الأمر اتخاذ الإجراءات التالية بصفة مستعجلة والمتمثلة في:

يومنا والنتيجة يعرفها الجميع، أزمة البطاطا، الحليب، الحبوب ومواد أخرى.  
إن رهان الأمن الغذائي يتطلب زيادة على توفر الأموال، نساء ورجال ذوي حكمة وروح المسؤولية ونزهاء وكذا استراتيجية ناجعة، فأين يكمن الخلل يا سيدي الوزير؟ أشكركم على حسن الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد رشيد أعرابي وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد لزرف.

**السيد محمد لزرف:** شكرا للسيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،  
سيدي الوزير والوفد المرافق له،  
السادة أعضاء مجلس الأمة،  
السادة الحضور،

يقتصر تدخلنا في هذا في اقتراحين هامين وهما:  
أولا، فيما يخص المادة 19 التي تنص على إعطاء الملكية بعد استصلاحها إلى المستثمر الفلاحي، وهنا أذكر أنه تفاديا للتحايل على الأراضي الخصبة، يجب - السيد الوزير - أن نحدد ضمن هذه المادة التي تعطي الملكية، المناطق الجنوبية والهضاب العليا أو الجبلية منها.

ثانيا، أقترح التصريح أي بيع الامتيازات أو التنازل عنها أو إدماج شركاء بالتراضي للمستفيدين الحقيقيين العاجزين عن الاستثمار الفلاحي مع إبقاء الملكية للدولة، وهذا التصريح سيدي الوزير سيعطي دعما للفلاحة الجزائرية ودعما للإنتاج الوطني، مادامت هذه العملية بين هذا وذاك تضمن لنا تعزيز الإنتاج الفلاحي والاستقلالية من التبعية، مع مقولة «الأرض لمن يخدمها» سيدي الوزير، سيدي الرئيس. وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزرف وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد خوجة.

هو الفرق بين الأراضي الفلاحية وذات الوجهة الفلاحية خاصة في شروط التحويل أو إلغاء التصنيف؟ وهل يمكن لمن استصلح أراضي أن يستعملها لأغراض أخرى، أم تخضع هذه الأراضي عند إتمام استصلاحها إلى نفس القواعد التي تطبق على الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية؟ لا بد أن يوضح ذلك بتدقيق عن طريق التنظيم.

الكل يعلم أن التنمية بصفة عامة مرتبطة مباشرة بوجود العقار، فنحن نتساءل في بعض الحالات التي لا يستعمل فيها قرار تحويل الأراضي الفلاحية الخصبة جدا أو الخصبة، وإلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية الأخرى كوسيلة لتحويل مشروع، إنجاز مصنع أو إنجاز آخر، فهذا الأمر خطير جدا ولا بد أن نعطيه كل الأهمية، لذا يجب وضع قواعد شفافة لتفادي التعسف، الجهوية وحتى العصبية القبلية.

سجلنا أخيرا، تحويل مشروع مصنع في ولاية من القطر الوطني إلى ولاية أخرى بحجة أن القطعة العقارية التي اختيرت أراضي فلاحية، والغريب في الأمر أن نفس السلطة أعطت ترخيصا لبناء سجن في نفس القطعة الأرضية، كيف يمكن تفسير ذلك؟ إذ نعم لبناء السجن ولا لإنجاز المصنع!

نقطة أخرى، أسأل السيد الوزير، هل لدينا القدرة على التعرف على منتوجات الاستهلاك والبدور المستنتجة من الأجسام المعدلة وراثيا؟ وهل يسمح حاليا استعمال واستهلاك هذا الصنف من المواد؟ أي هل نحن الآن نأكل من المواد الناتجة عن الأجسام المعدلة وراثيا؟

أخيرا، مهما كانت نوعية القانون، فإنه لا يصيب الهدف المقصود إذ لم نسهل على تطبيقه في الميدان بالصرامة اللازمة، فلا بد أن تكون الرقابة متواصلة، بداية من اللحظة التي تعطى فيها الأموال لشخص ما إلى غاية إنجاز المشروع ولما لا حتى نجني الثمار، فقد لاحظنا في بعض الأحيان تعطى أموال باهظة لأشخاص حتى ينتجون، ولكن يشرعون في العمل والإدارة لا تقوم بالرقابة الكاملة وتكون النتيجة صرف الأموال دون زراعة، لأن صرف أموال الشعب لا يعني حتما نتيجة، فكم من أموال تم صرفها إلى



وهذا بالرغم من وجود قوانين صارمة تنص على وجوب الحماية والحفاظ عليها من الاحتيايل والتبديد من جهة، وغزو البنايات غير شرعية وغيرها من الإسمنت والخرسانة من جهة أخرى، وهذا ما نتج عنه تقليص المساحات الصالحة للزراعة إلى أقرب من 8 ملايين (8.000.000) هكتار، التي يقوم استغلالها من طرف 1.040.000 فلاح حسب معدل يمثل 8 هكتار لكل مستثمرة، هذه المساحة صغيرة جدا، إذ نجد في فرنسا 100 هكتار وفي الولايات المتحدة 400 هكتار وفي أستراليا 1000 هكتار، وهذا ما أدى بالكثير إلى مغادرة العمل الفلاحي في الأرياف الذي لم يصبح العمل الفلاحي المتواصل يضمن المدخول الضروري لعيش المواطن أو الفلاح، وهذه حقيقة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالإجراءات التي أقرها نص المشروع الجديد للتوجيه الفلاحي الذي يحتوي على خطة جديدة مهمة وعدة تدابير مفيدة، إلا أن هناك بعض الانشغالات والأسئلة أود أن أطرحها على السيد الوزير وتمثل في:

– يجب أن نتفق في الجزائر ومن خلال هذا القانون الجديد كيف ننظم ونحقق دوام حماية الأراضي الفلاحية وتثمينها، فلا بد من تطبيق القانون بصرامة وعلى الجميع، مهما كانت المسؤوليات سواء كان الأمر يتعلق بمواطن أو مسؤول أو منتخب، فكل الجزائريين والمسؤولين سواسية أمام القانون.

– كيف ندفع ديناميكية جديدة لتجنيد جميع الناشطين في القطاع الفلاحي؟ وكيف نضع آليات تحقق التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية؟

– كيف نحفز ترقية تشغيل الشباب – إذ عدم توجيه الشباب في القطاع الفلاحي لكي ينتج، يؤدي إلى أن سياستنا ستتوج بالفشل – وتحسين ظروف العمل وتوفير آليات الضمان الاجتماعي من خلال إدخال نظام الوظائف والمهن، فلحد الآن نحن نعمل بطريقة عشوائية، فهل لدينا نظام الوظائف والمهن في القطاع الفلاحي؟ فأظن أن هناك إجراءات ترمي

السيد محمد خوجة: شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية،  
زميلاتي، زملائي الأفاضل،  
السيدات والسادة الحضور الكريم،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء هذا النص القانوني الهام المتعلق بالتوجيه الفلاحي في الوقت الذي تقوم فيه بلادنا بإصلاحات جذرية في مختلف المجالات لاسيما في الميدان الاقتصادي، وكلنا نتفق على ضرورة الاعتناء بالفلاحة في الجزائر، ويعتبر الجميع أنه هو الحل والمخرج الوحيد لبناء الاقتصاد البديل للمحروقات.

فعلا، إن الأرض والفلاحة يشكلان الثروة الدائمة والمستدامة للبلاد، واستصلاح وتنمية وتنظيم هذا القطاع لتدعيم قدراتنا في الإنتاج وضمان الأمن الغذائي يمثل إحدى الأولويات للدولة والمجتمع معا، وخاصة إذا ما عرفنا أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تدل على أنه في آفاق 2025 سيصل عدد السكان في الجزائر إلى 44.8 مليون نسمة، هذا النمو الديموغرافي سيكون له آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوطني ومستقبل الأجيال، هذا ما يدفع بنا إلى القيام بدراسات دقيقة وتوقعية ورسم الحلول المستقبلية، فكيف نستجيب لمتطلبات واحتياجات المواطنين والمستهلكين؟ وأعتبر شخصا أن مشروع القانون جاء بصياغة شاملة وكاملة، من شأنها أن تحل الكثير من المشاكل في الجزائر.

إن نقاش محتوى هذا النص القانوني الجديد والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، يمكننا من تقديم بعض الانشغالات والملاحظات حيث عرف منذ سنوات عديدة جملة من النقائص والاختلالات من حيث التنظيم والتسيير والاستغلال، وبالفعل لقد تعرضت الأراضي ذات المردودية الفلاحية العالية لعدة انتهاكات والمضاربة والإهمال وسوء الاستغلال،

على تحسين الأمن الغذائي أو مستوى الأمن الغذائي وعلى الاستغلال العقلاني لمواردنا الطبيعية، وهذا ما قلتموه بقوة في تدخلاتكم وحتى المتدخل الأخير تطرق لهذا الأمر والمتدخل الذي قبله وغيرهم، وهذا هام جدا، فهو يدخل في إطار قانون التوجيه الفلاحي.

أما التدخلات الأخرى، فأكثرها كانت تحاليل للواقع، أحيانا بولغ في هذه التحاليل، وأحيانا أخرى كانت ناقصة، ولكنها تبقى تحاليل للواقع، كما تلاحظون وأنا لا أهرب من الواقع أبدا، لأنني أؤمن أن الفلاحة والتنمية الريفية هي العلوم الأرضية، وكل شيء يبدأ من ذلك، وقد تدخل العديد من المتدخلين وسجلت تحليلاتهم وفي نفس الوقت سجلت توصياتهم العديدة، وسنعمل بها وسندرج البعض منها في تحليلاتنا وتحركاتنا القادمة.

من بين الانشغالات التي تكلمتم عنها كثيرا هي انشغال الضبط وسأقدم يوم الثلاثاء ملفا للحكومة حول طريقة تدخل الضبط العصري المبني على ربط ما بين المنتجين والمخزنين أو المتحولين، بهدف حماية قدرات الفلاحين من جهة، ومن جهة أخرى ضبط الأسواق والتدخل عندما يتطلب الأمر ذلك، وهذا حتى لا تلتهب أسعار بعض المواد، أي طريقة ضبط عصرية تمكن من قيام تنظيم متعدد المهن، وهذا موجود في قانون التوجيه الفلاحي، وربما يجب تطبيقه بسرعة ونشره في هذا الطرح، وقد بدأنا فيه - كما قلت منذ قليل - في مجال البطاطا، وربما سيتوسع الأمر إلى اللحوم ومواد أخرى فالمشكل فقط تقني يجب أن تكون لدينا المخازن اللازمة ونتعامل مع الخواص أو العموميين أو المؤسسات بنفس الطريقة، وبإصدار نظام الضبط، قد تدخل عدة أعضاء في هذا الطرح، وسنعمل بكل قوانا، والمفيد أن قانون التوجيه الفلاحي يحث على نظام الضبط وعلى الدواوين المتعددة المهن، الذي سنعمل بسرعة على تحقيقه من جهة أخرى.

تكلمتم عن نقطة أخرى خاصة بحماية الموارد الطبيعية، وقدمتم توصيات وقد سجلتها، وقد تكلم أحدكم وقال يجب أن نبنى من الأسفل إلى الأعلى

إلى التكفل بهذه الإشكالية.

- هناك سؤال يتعلق بكيفية منح واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة المنصوص عليها في المواد 17، 18 و19 من الباب الثالث الفصل الأول، إذ هل حق الانتفاع الممنوح حاليا لأصحاب المزارع حسب القانون 87 - 19 يتحول مباشرة بموجب القانون الجديد إلى حق الامتياز أو الملكية في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية وكذا الأراضي غير المخصصة التابعة لأملاك الدولة؟ وماذا يقصد النص بالأراضي غير المخصصة؟ أين توجد وما هي المناطق المعنية؟ هل هي في المدن الكبرى أم في المدن الساحلية أم هل في الهضاب العليا أم في الأراضي الصحراوية؟ فبودنا تقديم توضيح حول هذه النقطة بالذات.

- كيف تتم معالجة وضعية المستفيدين غير الشرعيين للمستثمرات الفردية والجماعية التي كانت مبحث لأشخاص ليست لهم علاقة وصفة لتعويض المستفيدين الأصليين، وهذا تم - بطبيعة الحال - بموجب المذكرة الوزارية لسنة 2003، الخاصة بالتنازل عن حق التمتع والاستغلال، فبودنا تقديم توضيح في هذا المجال.

أما بالنسبة إلى بعض التوصيات، فأريد تقديمها مكتوبة.

وفي الأخير، أتمنى النجاح للسيد الوزير في مهامه على رأس قطاع استراتيجي هام، وأشكركم السيد الرئيس على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد خوجة. بذلك نكون قد أنهينا قائمة المتدخلين، أسأل السيد الوزير هل هو جاهز للرد الآن؟ السيد الوزير جاهز بالكلمة لكم سيدي.

**السيد الوزير:** سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أشكركم مرة أخرى على كل تدخلاتكم، التي من خلالها سجلنا قاسما مشتركا، أنكم كلكم حريصون

بتعامل الاقتصاديين أو الفلاحين، كان الرد الأولي إيجابياً جداً، وهذا لا بد من الاستثمار فيه، لأنه مبني على الثقة، وهذا القانون سيقوي الثقة، لأنه يحدد الطريقة التي يجب اتباعها، فليس قطاع الفلاحة الذي قال هذا أو إطار فلاحي قالها في الميدان، بل الأمة هي التي قالت في إطار قانون التوجيه الفلاحي، فهو يبين الطريقة التي تتبع، فهو جاء لطمأنة النفوس. وفي هذا الإطار، هناك من تكلم عن العقار وبطريقتين، فهناك من قال يجب إعادة تأميمه وهناك من قال يجب بيعه، فكيف ذلك ونحن من جهة نريد تحرير المبادرات ومن جهة أخرى نريد إعطاء قدرة التدخل للدولة، حتى تضمن المبادرات والتحرير وتقوي من جهة، ومن جهة أخرى إذا ذهبت الأراضي إلى جهات أخرى، فيجب على الدولة التدخل، فهناك القوانين والعقوبات، ولكن في العمل اليومي اختيرت طريقة الامتياز لتسيير الأملاك الخاصة للدولة ككل، كمبدأ، لأن هذا القانون جاء بالمبدأ، أي كل هذا لطمأنة الذين يعملون والعلاقات التي ستكون والعمليات التي سترافق كل هذا الإجراء.

أما الحديث عن قانون رقم 87 - 19 الذي يتكلم عن جهة واحدة هامة من الأملاك الخاصة للدولة فقط، المتعلق بمليون وثمانمائة هكتار فلاحية الخاصة بالمستثمرات الجماعية، وطريقة استعمال مبدأ الامتياز سيكون في قانون خاص سيقدم لكم، والهدف منه دائماً هو تحرير المبادرات من جهة وطمأنة الفلاحين من جهة أخرى، فيجب أن نخرج من التفتيت وندخل في التكامل الاقتصادي، حيث كل واحد من الشعبة يكون رابحاً، فإذا نجحنا في هذا الربط والطمأنة والثقة، حينئذ سترون أن قدرات وطننا كبيرة ويمكن أن تتحرر وتنتج ما تكلمتم عنه وكل ما يتمناه كل واحد منا.

قانون رقم 83 - 18 ساري المفعول، فقد تدخل أخ من المتدخلين وقال يجب تحديده وأظن أن التعديلات التي قاموا بها في المجلس الشعبي الوطني تدخل في هذا الإطار، فالمبدأ سهل وهو الأرض لمن استصلحها وهذا ما نص عليه القانون

ويجب أن نبني على المستوى البلدي، ونأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات اللازمة لكل منطقة، سواء كان التدخل من فوق أو من الأسفل، يجب أن يكون هناك ربط بين السلطات المعنية وستسمعون في الأسابيع القادمة أننا نحضر عقوداً مع كل ولاية، وكذلك بالنسبة لكل بلدية، وكل بلدية نبنينا بمشاركة سكان البلدية، فقد قلت لكم إننا مرتبطون بعلوم الفلاحة والتنمية الريفية التي هي علوم الميدان، وتبنى من الأسفل، والباقي يأتي من يؤطرها ويحرر مبادرتها.

نقطة أخرى، لا بد أن نفهم أن هذا القانون ككل جاء لطمأنة الفاعلين الميدانيين، سواء كانوا الفلاحين بأنفسهم أم مربي المواشي أم الصناعيين الذين استثمروا ثم توقفوا ولم يستطيعوا المواصلة لانعدام العلاقة، لأننا لاحظنا طيلة تجارب العشرين سنة، انعزال الوحدات تدريجياً من المنتج الوطني من جهة، ومن جهة أخرى المستثمرات نفسها انعزلت وانقسمت، سواء عن طريق القانون أو خارج القانون، وهذا معاكس وضد لكل فلاحية عصرية، فيجب إعادة الربط بطريقة اقتصادية، فالكثير من الناس يقولون لنا هذه صناعة وهذه فلاحية، فالصناعة الغذائية هي محرك الفلاحة وعصرنتها، فيجب أن يكون الربط، وإلا فلا شيء موجود، فقد تنتج مستثمرة لوحدها ما تشاء ولكن إذا لم يكن لها ربط مع السوق أو مع التحويل أو مع التحسين أو مع التثمين، ستبقى في المستوى نفسه، وحينئذ الكلام عن التجارة العصرية أو التصدير سيكون بعيداً كل البعد، فيجب أن يكون هناك ربط، فهناك تيارات تقول لنا إننا لا نعرف كيف ننظم أنفسنا وكيف نربط، وربما وراء هذا أشياء أخرى، إذن سنعمل على إظهار قدراتنا الوطنية، سواء في الصناعات الغذائية أو في تحويلها أو في تسويقها، التي ستكون في خدمة التنمية الوطنية أولاً والباقي سيكمل، وهذا في إطار شفاف ومفتوح وسيكون له حركية مندمجة، وهذا ما قلته في تدخلي صباح اليوم، ولكن بصفة خاصة، فقد لاحظنا في هذه العمليات القليلة، فلما طرحنا المشكل الخاص

بخصوصيات المناطق وخصوصيات الأشياء القائمة، فنحن اليوم عندنا الآليات التي كنا نفتقدها في الماضي، والتي تجمع وتضمن وتكمل وهي الآن موجودة، فالخصوصيات التي تكلم عنها عضو مجلس الأمة ستؤخذ بعين الاعتبار، خاصة تربية الجمال وكذا العمليات التي يمكن أن تنجز، وهو يعرف أننا عندما شرعنا في الثمانينيات في تربية الإبل وأردنا تقويتها، تحقق ذلك وهذا عندما تكون الثقة يمكننا أن نقوم بعدة أشياء، سواء تعلق الأمر بالإبل مباشرة أو بالأنشطة التي تتطور في هذه المناطق حول جلب هذه الأنشطة داخل الوطن وفي عدة أماكن، ومن يومين فقط.

كان يقال لنا إن جمالنا لا يمكن أن تقبل في أوربا ولكن منذ يومين فقط تم إرسال جمل وقبل صحيا، وهذا لمبادرة تمت في إسبانيا وقد سمعتم بها، الأمر الذي يمنحنا كذلك قوة أكبر، التي تمكننا أن نقوم بمبادرات كبيرة، لأن هذه المبادرة تعد الأولى صحيا، هذا الطرح كله يدفعني إلى أنني أسجل - هذه القراءة خاصة بي - أن أعضاء مجلس الأمة أكدوا أن الأمن الغذائي هو اهتمام الأمة ككل وهناك توصيات كثيرة كلها تصب - بمستوياتها الكثيرة - على تحسين الأمر، وأكثر تكامل وتعاضد وتنسيق ميدانيا، وهذا ما يقوله قانون التوجيه الفلاحي، والذي هو بمثابة ورقة الطريق التي ستفتح المبادرات لكل المتدخلين. نقطة أخرى تخص الوظائف والمهن، بالطبع عندما نتدخل يجب أن يكون هناك التأطير التقني وتأطير البحث والتدخلات، كانت لدينا شبكة، وفي وقت مضت عندما قلنا الدعم، تم فهمه الدعم المالي فقط وأصبحنا عندما نقول لشخص ما الدعم يقول لنا كم! فشرحنا له الأمر وقلنا هناك دعم تقني، دعم ثقافي، دعم سياسي، دعم أخلاقي ودعم البحث، هذا الأخير لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار، إذن وراء الكلمات البسيطة، يجب تحيين وتقوية كل الشبكات الموجودة، سواء داخل التكوين المهني أو في قطاع الفلاحة أو ما تعلق بالبحوث داخل الجامعات.

فأنتم تعرفون أننا شرعنا في القيام بشبكات المؤطرين من الجامعات حول هذه المناطق، وقمنا

رقم 83 - 18، والدولة عندما تستثمر حينئذ يدخل ضمن الأملاك الخاصة للدولة وتعطى بطريقة الامتياز، وفي هذا الإطار ككل فإن الامتياز ممنوح للأراضي الصحراوية أو المناطق التي لم تمنح كما ينص على ذلك قانون رقم 83 - 18.

تدخل أحدكم وقال إن هذا القانون بمثابة ورقة طريق، صحيح هذا القول ولكن أقول لا يخص فقط قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بل يخصنا كلنا، لأننا بشروعنا بهذه المبادرة يجب أن تعود الثقة ويجب أن نضع هذه القدرات في الطريق المستقيم، فأنا دائما في التنمية الريفية أقول وأعلق على مقولة وأعيد - وهذا نتيجة ما ألمسه في الميدان - «هؤلاء المساكين هناك» اسمحوا لي كل واحد يقول لي هذا أقول له إنك أنت المسكين، لأنني وضعت شعارا لنفسي، فكل ما نتقدم نضمن ونؤكد أن الريف والفضاءات الريفية بما فيها الفلاحية هي مستقبل وثروات للاكتشاف وللتثمين، بكل معناها الواسع، فهو ليس المحصور فقط كما تطرق إليه البعض، فيجب أن تعود الثقة في الإطار الشفاف التام، فقد وضعنا آليات عصرية نعمل وفقها، وقد رأى البعض منكم هذه المشاريع ميدانيا، وهي المشاريع الجوارية، وأنا أراها من مكتبي يوميا، وهناك 1050 بلدية دخلت في النظام، و 434 دائرة دخلت في النظام، وهذا كله وراءه ربط قوي مع الواقع الميداني، والذي يلزمه تحرك وتفطن جماعي بأننا أمام فضاءات القدرات الموجودة، بالإمكانات والمستقبل ستكون لثروات الاكتشاف والتثمين وهكذا تعود الثقة في النفوس وفي العمليات اللازمة، ولهذا أقول المصالحة مع الذات ومع المواطن ومع الموقع، لأنه من خلال تحاليلكم للواقع، تدخل أحدكم وقال لا يمكننا أن نعمل أي شيء والآخر قال سنقلب الدنيا، ولكن الواقع يكمن في النص وفي قدراتنا والأشياء التي نستطيع إنجازها.

كان هناك تدخل خاص حول الفلاحة الصحراوية، عندما نقبل هذا الطرح، بأننا سوف نبنيها من الأسفل إلى الأعلى وسوف نأخذ

بعقود، إذ لدينا اليوم 102 متعاقد معه، وإن شاء الله ستكبر الشبكة، لأننا بحاجة قوية للعصرنة، فلا يمكننا أن نحسن إنتاج الحبوب، من دون السقي التكميلي في هذه المناطق والمناطق المؤهلة، فيجب إدخاله بقوة.

طرحنا سيكون دائما والقانون نص عليه، فمن جهة تقوي القدرات الموجودة ونشجعها، ومن جهة أخرى سنكون مرافقين للفلاحين الصغار ومرابي المواشي الصغار في المناطق التي لا تكون فيها القدرات الطبيعية، ولكن هناك حظوظ للقيام بهذه القدرات، لأنه يجب أن يكون هناك تكامل وهذا الذي يكون بين تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي، بحيث يكون تناسق بينها. ونتمنى إن شاء الله أن نكون عند حسن ظن الجميع، وإن شاء الله ستكون لدينا القوة لمرافقتكم ومرافقة كل الفاعلين ميدانيا، للتحدي مرة أخرى، أشكركم على كل التشجيعات التي قدمتموها، وسنلتقي ونترافق ميدانيا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، فعلا نأمل أن نلتقي دوريا ودائما معكم، لتسليط المزيد من الضوء على سياسة هذا القطاع والإنجازات والمشاريع التي يقدم عليها.

مرة أخرى أشكركم وأشكر السيدات والسادة أعضاء المجلس على إيلائهم العناية لهذه القطاع من خلال تدخلاتهم الثرية والمتنوعة، التي تم التعبير عنها هذه الصبيحة.

ستستأنف أشغال مجلسنا غدا على الساعة العاشرة صباحا في جلسة تخصص للاستماع إلى بيان محافظ بنك الجزائر حول الوضع النقدي للبلاد. بودي أن أبدي ملاحظة، يرجى من الزميلات والزملاء الراغبين في التدخل أن يسجلوا أنفسهم في الوقت المناسب، ولا يخرجوني بإرسال الوريقات في القاعة، فهذا لا يتماشى ومنطق العمل في المجلس. شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الدقيقة السابعة والخمسين بعد منتصف النهار**

## محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة

المنعقدة يوم الأحد 10 رجب 1429

الموافق 13 جويلية 2008

والدراسة المعقولة.  
لن أطيل كثيرا، بودي أن أجدد الشكر للسيد محمد لكصاسي لتفضله وتكرمه بالمجيء وتقديم عرض عن واقعنا المالي والنقدي، ودون إطالة الكلمة له، تفضل.

السيد محافظ بنك الجزائر: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر. يشرفني أن أعرض عليكم المحاور الخمسة لتدخلي حول تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر والتي ستكون على النحو التالي:

أولا، المحيط الدولي،

ثانيا، الوضعية المالية الخارجية للجزائر،

ثالثا، التطورات الحديثة للنظام البنكي في الجزائر،

رابعا، الوضع النقدي في الجزائر،

وأخيرا، الاتجاهات الرئيسية النقدية والمالية الحديثة لبلدنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أولا، فيما يخص المحيط الدولي: بعد ظهور اضطرابات خطيرة في الأسواق المالية الدولية منذ منتصف 2007، تسببت في حدوث تقلبات مالية عالمية وخسائر تكبدتها البنوك الدولية، تمثل عودة التوترات التضخمية تحديا هاما ثانيا. وتبدو مخاطر تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بشكل واضح في حالة ارتفاع، حيث من المتوقع أن يكون نمو الاقتصاد العالمي في 2008 بمعدل 3.7% مقابل 4.6% في السنة الماضية، كان حجم الاضطرابات في الأسواق الدولية، بشكل تبقى معه صحة البنوك ذات الصف الأول، في أوروبا والولايات المتحدة، مبعث انشغال

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون: السيد محمد لكصاسي، محافظ بنك الجزائر.

### إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بودي في البداية أن أرحب بالسيد محمد لكصاسي، محافظ بنك الجزائر، الذي آتانا مشكورا اليوم إلى مجلس الأمة، وإنها لفرصة جد ثمينة هاته أن يأتينا مسؤول سام في الدولة، لكي يبيننا حول واقعنا المالي والنقدي، وما أحوجنا إلى معرفة الحقيقة، لأن كتابات كثيرة تنشر، تصريحات متعددة تعطى حول الواقع، وهذه المعطيات التي تقدم، غالبا ما تكون مفتقرة للدقة والصحة في المعلومة وفي التحليل.

نحن على وشك الانتهاء من دورة الربيع العادية، بعد فترة قصيرة نسبيا، سوف نستأنف أشغالنا في الدورة الخريفية العادية، وعندما نتكلم عن الدورة الخريفية، يتبادر إلى ذهننا قانون المالية.

إرتأينا بأن تكون هذه الجلسة في هذه الفترة الأخيرة للدورة الربيعية، حتى يتمكن الواحد والآخر من الاطلاع على المعطيات الدقيقة لواقعنا النقدي والمالي، حتى تكون نقاشات دورة الخريف مستوفية، بالإضافة إلى المعطيات التي سوف يأتيها بها مشروع قانون المالية، وتكون أيضا مستوفية لكي يقوم الواحد منا بالتحليل المناسب

الإشارة إلى أنه على الصعيد الدولي: أولاً: بعد فحص معمق للاضطرابات في الأسواق المالية، من طرف المؤتمر حول الاستقرار المالي قام إذن بتقديم مجموعة من التوصيات تستهدف على وجه الخصوص، الرفع من احتياجات الأموال الخاصة بالبنوك وتمتين تسيير المخاطر وإدخال شفافية أكبر وتحسين طرق التقييم.

ثانياً: كما أعلنت لجنة بازل الخاصة بالرقابة على البنوك، الموجودة على مستوى بنك التسويات الدولية، عن مبادرات تكميلية موجهة نحو تحسين قدرة النظام البنكي على مقاومة الضغوط.

إن عودة التضخم، على الصعيد العالمي، يشكل تحدياً ثانياً - إذ التحدي الأول هو الأزمة المالية والتحدي الثاني على المستوى الدولي هو عودة التضخم بقوة- لأن ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك أصبح منذ الآن يقترب من 4.7%، وهو ارتفاع يتم جره بواسطة الزيادات في أسعار البترول والمواد الغذائية، بعدما كان معدل التضخم على المستوى الدولي عند 3.6% في سنة 2007.

وقد عاد ظهور التوترات التضخمية في نفس الوقت الذي تبدو فيه مخاطر تباطؤ النمو العالمي جلية في 2008. وعليه، كان من النتائج الإضافية لعودة التضخم ببطء النشاط الاقتصادي.

وقد تأثرت كل من الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية بشكل خاص من عودة التضخم، بالإضافة إلى الأزمة المالية، نظراً لأن أسعار المنتجات الغذائية لها أثر أكثر أهمية على التضخم في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛ حيث إن الغذاء يحتل مكانة كبرى في نفقات الأسر للاستهلاك.

تمثل عودة التضخم، وبشكل خاص التهاب أسعار المواد الغذائية الأساسية، صدمة جد كبيرة بالنسبة للدول الإفريقية ذات الدخل المنخفض، وهو ما يشكل خطراً على برامج تخفيض الفقر في هذه الدول الإفريقية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

نتطرق الآن إلى الوضعية المالية الخارجية للجزائر،

بالفعل، بعد الخسائر الهامة المعلن عنها من طرف البنوك الدولية، لا يستبعد أن يعلن البعض منها - أي البعض من البنوك الدولية - عن تدهور هام إضافي في وضعيتها المالية خلال هذه السنة إضافة إلى ذلك، إن تقلص التزام البنوك الكبرى يُعدّ جدّ دالاً، لا سيما ذلك التقلص الذي تجلّى في تشديد شروط الاقتراض - أي شروط اقتراض البنوك الدولية - في ظل ظرف يتميز بنفور عام من المخاطر في الأسواق المالية، إذن من طرف البنوك نفسها تتزايد في هذا المنظر، حدته تدريجياً. وقد تطلب حجم واستمرار مصاعب التمويل، الخاصة بالبنوك ذات الصف الأول، من البنوك المركزية على مستوى الدول المتقدمة، اتخاذ تدابير استثنائية، تمثلت أولاً في منح سيولات إضافية ذات استحقاق أطول، معناه لمدة أطول وقبول كذلك تشكيلة واسعة من الضمانات المقدمة من طرف البنوك التجارية ومنح تسهيلات إلى عدد أكبر ومتنوع من المؤسسات المالية. وهذا راجع إلى أزمة السوق النقدية ما بين البنوك كما تم إنشاء من طرف البنوك المركزية تسهيلات جديد قصد تجنب المشاكل المسيئة للسمعة المترتبة عن التسهيلات الدائمة إذن الأزمة المالية كان لها تأثير كبير على وضعية الأسواق النقدية ما بين البنوك مما أدى في ديسمبر إلى تضخم عدد كبير من البنوك المركزية بغرض تدفق أموال إضافية.

إن سرعة تضخم البنوك المركزية في الدول الصناعية، وبشكل قوي، ابتداء من ديسمبر قصد إتاحة السيولة اللازمة للأسواق المالية، قد ساهم في تجنب تفاقم الأزمة المالية الراهنة. وهكذا لعبت البنوك المركزية دورها بشكل كامل كعموم للسيولة من جهة. ومن جهة أخرى، قامت الهيئات المكلفة بالتشريع والتنظيم والرقابة على البنوك كذلك في إطار تمكين آليات الرقابة على النظام المصرفي بتمتين الرقابة الاحترازية لتسيير السيولة.

بما أن الأزمة بدأت على مستوى الأسواق النقدية ما بين البنوك، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات إضافية من زاوية تسيير السيولة من طرف البنوك التجارية، ففي مجال دعم أجهزة الرقابة، من المفيد

ضعيفة في سنة 2007 فهي تقدر بـ 980 مليون دولار بل وتوجد في حالة تراجع مقارنة بسنة 2006 حيث قدرت بـ 1,13 مليار دولار. كما أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في استمرارية ميزان المدفوعات الجاري تبقى جد ضعيفة، وهذا يطرح بشدة ضرورة تحسين التنافسية الخارجية في ظل الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني.

كما يشكل الاتجاه التصاعدي لواردات السلع بين سنتي 2003 و2007، مع توقف في سنة 2006، ظاهرة أخرى تميز الميزان الجاري لا سيما في سنة 2007 حيث كان معدل النمو في هذا المجال عند 27%، وقد بلغ مستوى الواردات 26,35 مليار دولار مقابل 20,68 مليار دولار في سنة 2006. بالنسبة لسنة 2007، يعتبر ارتفاع الواردات هاما بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة إذ قدر بـ 44% والمنتجات الغذائية 30% و سلع التجهيز الصناعية والفلاحية 17% ويعود سبب الارتفاع الهام في واردات المنتجات الغذائية بشكل كبير إلى القفزة الكبيرة التي سجلتها أسعار هذه المنتجات الغذائية على المستوى الدولي، وهذا يغذي التضخم على المستوى العالمي.

إضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2007 أيضا بارتفاع قوي جدا قدر بـ 45% في واردات الخدمات، هناك ارتباط بين واردات الخدمات و واردات السلع منها السلع المعمرة وهذه الخدمات تشمل الخدمات الفنية، الخدمات المرتبطة بالأشغال العمومية وخدمات أخرى وهناك ارتباط ما بين ارتفاع استيراد الخدمات وكذلك الميل لارتفاع نسبة الاستثمار أي بالمقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي الذي انتقل من 29,7% في 2006 إلى 35% في 2007. هذا يدل على الاستعمال المتزايد للادخار الوطني

في مجال تقوية الاستثمار الداخلي. وتجدر الإشارة إلى أن الأثر الإيجابي للتخفيض القوي في الدين الخارجي في 2005-2006 يتم التعبير عنه بشكل جيد على مستوى خدمات العوامل بما فيها خاصة الفوائد على الديون حيث كان مستوى الفوائد على الديون 230 مليون دولار

فمع العودة إلى التوازن المالي الكلي لسنوات 2000، برزت قابلية استمرار ميزان المدفوعات كقاعدة قوية في هذا المجال. وقد زاد تعزيره، خلال السنوات من 2001 إلى 2007، بواسطة المحيط الخارجي المواتي على مستوى تطور أسعار المحروقات، بالفعل فقد انتقل السعر المتوسط لبرميل البترول الخام من 65,58 دولارا في سنة 2006 إلى 74,95 دولارا في سنة 2007، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 13,8%. في هذا الإطار، ستكون النقطة الأولى هي قابلية استمرار ميزان المدفوعات.

تميزت سنة 2007، من زاوية الوضعية الخارجية للبلاد، بتحسن قوي في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وذلك مقارنة بسنة 2006، التي كانت هي الأخرى قد سجلت أداءات لافتة للنظر. فقد تجاوز الفائض الإجمالي بشكل كبير الفائض المسجل في سنة 2006 وذلك في ظرف تميز بنمو قوي في واردات السلع والخدمات. كما تميزت سنة 2007 أيضا ب بروز ظاهرة جديدة والمتمثلة في التقارب بين مستوى الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات والفائض الجاري الخارجي الذي يقدر بمبلغ 30,6 مليار دولار. وانطلاقا من سنة 2007، فإن القيمة الشاملة لميزان المدفوعات، الذي يعتبر مؤشر النشاط الخارجي، تعادل الميزانية الحالية وهذا يعني أن ارتفاع مخزوننا ناتج عن الادخار الوطني، معناه أن الارتفاع في مستوى احتياطي العملة الأجنبية يمثل فائضا للحساب الجاري أي ناتج عن الإدخار الوطني.

قدرت صادرات المحروقات بمبلغ 59,6 مليار دولار في سنة 2007، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11% وتحقق ذلك على الرغم من انخفاض الصادرات من حيث الحجم كما توجد حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات في حالة انخفاض مقارنة مع المستوى الذي بلغته في سنة 2006 ويعود سبب انخفاض حصة شركاء سوناطراك إلى آلية الرسم على الأرباح الاستثنائية الذي تم إدخالها في منتصف 2006.

من جهة أخرى، تبقى الصادرات خارج المحروقات



تسيير حذر للاحتياطيات فيما يتعلق بمستويات المخاطر المرتبطة بأدوات التوظيف قد سمحت لبنك الجزائر بمواجهة الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية، إذن عملية التنويع بدأت من سنة 2004 أي بثلاث سنوات ونصف قبل الاضطرابات المالية الحالية.

إضافة إلى ذلك، رفع بنك الجزائر بشكل أكثر التوظيفات في الأصول عديمة المخاطرة.

حتى وإن كان عائد بعض هذه الأدوات يوجد ظرفيا في حالة انخفاض.

بالنظر إلى حدة الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاديات النامية، يشكل المستوى الهام للاحتياطيات الرسمية للصرف وتزايد استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف يتميز باستمرارية ميزان المدفوعات على المدى المتوسط، ضمنا مزدوجا أمام مثل هذه الصدمات الخارجية.

يبدو جليا، نظريا وتطبيقيا، أن وضعنا ماليا خارجيا سليما يشكل ضمنا مزدوجا أمام الصدمات الخارجية، وكما سبق وأن ذكرت نحن الآن أمام صدمتين خارجيتين، الصدمة الخارجية مرتبطة بتذبذب الأسواق المالية الخارجية وللذكر فقط فإن التسديدات المسبقة الحقيقية بين 2004 و2006 سمحت لبلادنا من تحقيق أرباح كبيرة وأن نكون في موقع يسمح لنا من تخفيف الصدمة الخارجية الناتجة عن تذبذب الأسواق المالية... لما تحدثت عن الصرامة التي ظهرت في شروط الاقتراض من البنوك الوطنية، في الحقيقة فالبلدان المضطربة إلى القرض من بقية بلدان العالم، لا تجد موردا تقتض منها.

الصدمة الخارجية الثانية هي عودة التضخم على المستوى الدولي بقوة.

يعني الجانب الإيجابي هو أن ارتفاع سعر البترول له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات لكن بالمقابل فإن ارتفاع السلع الأخرى، سواء كانت سلعا معمرة أو مواد غذائية... إلخ، له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، ولكن أظن أن الميزان إيجابي

في سنة 2007 مقارنة مع 760 مليون دولار في سنة 2006.

تخفيض الدين الخارجي الذي تم بين 2004 و2006 كان له أثر إيجابي على مستوى حساب الرأسمال حيث لم تبلغ تسديدات الأقساط الرئيسية للدين الخارجي سوى 1,28 مليار دولار في 2007 مقابل 12,87 مليار دولار في 2006 حيث كان التسديد مرتفعا جدا وهكذا أصبح حساب رأس المال - أي تعبئة القروض الأجنبية ناقص في التسديدات - مع وجود عجز ضعيف جدا في 2007، منذ هذا الحين يتميز باتجاه نحو التوازن، لا سيما وأن عنوان الاستثمارات المباشرة الأجنبية (الصافية) تفوق مليار دولار كل سنة، خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إن حساب الرأسمال يؤول إلى التوازن ويعكس فائض الحساب الجاري الخارجي، الذي يمثل جزءا هاما من الادخار الوطني، يعكس الصحة المالية الخارجية، حيث يخصص جزء كبير منه للاستثمار سيما استثمار الدولة.

إجمالا، تميزت الوضعية المالية الخارجية بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريبا ضعف الرصيد المسجل في 2006 و2005. ويعتبر هذا الأداء أيضا معتبرا بالنظر إلى أن هذا الفائض الإجمالي أصبح يقدر بفائض الميزان الجاري؛ أي الادخار الوطني ناقص الاستثمار الداخلي الذي يغذي واقع الاحتياطيات الرسمية للصرف وذلك للتأكيد.

إنتقل قائم الاحتياطيات الرسمية للصرف من 77,78 مليار دولار نهاية 2006 إلى 90,96 مليار دولار نهاية جوان 2007 و110,18 مليار دولار نهاية ديسمبر 2007.

لقد تميزت الزيادة المستمرة في الاحتياطيات الرسمية للصرف - كان هناك فرق بين الأصول الأجنبية والاحتياطيات الرسمية للصرف الموجودة على مستوى البنوك المركزية - في هذه السنوات الأخيرة، مع تنويع عملات التوظيف من أجل تسيير أفضل لخطر الصرف بين العملات الرئيسية. إن إدارة عملية التنويع هذه بالترايط مع الاستمرار في

سمح للجزائر ضمان استعمال حقيقي على الصعيد الاقتصادي لهذه الموارد، لا سيما وأن الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية منذ منتصف 2007 قد أدت إلى تشديد شروط القرض في البنوك الدولية. إذن عرض الموارد على مستوى الأسواق الدولية، أصبح قليلا جدا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، نأتي الآن إلى النقطة الثالثة المتعلقة بالتطورات الحديثة للنظام البنكي في الجزائر.

أصبح النظام البنكي، باستثناء بنك الجزائر، مع دخول بنك جديد في النشاط في 2007، يتشكل من خمسة وعشرين (25) بنكا ومؤسسات مالية معتمدة وبنكا للتنمية في طور إعادة الهيكلة.

تواصل البنوك العمومية هيمنتها نظرا لأهمية شبكة وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، على الرغم من تسجيل سرعة في وتيرة إقامة وكالات للبنوك الخاصة بشكل واضح في هذه السنوات الأخيرة.

وصلت شبكة البنوك العمومية خارج بنك الجزائر، في نهاية ديسمبر 2007، إلى 1093 وكالة وفرع بينما لم تتجاوز شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 196 وكالة مقابل 152 وكالة في 2006.

على الرغم من أن مستوى الوساطة البنكية ما فتئ يتحسن تدريجيا، في الجزائر فإن المؤشرات المرتبطة بها تبقى دون المستوى المسجل في الدول المتوسطة المجاورة للجزائر. مثلت القروض للاقتصاد في سنة 2007، نسبة 54,6% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، بما في ذلك الديون غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية عن طريق إصدار سندات.

في هذا الإطار، تأتي النقطة الأولى الخاصة بالأنشطة والأداءات:

مثلما كان عليه الأمر في 2006، عرف نشاط البنوك في جمع الموارد تحت الطلب والموارد لأجل، تطورا معتبرا في 2007 بنمو قدره 27% مقابل 19%

وعليه فإن تجربة العقدين السابقين، حسب تجربتنا الخاصة، وتجربة بقية العالم، أبرزت لنا أنه يصعب على بلد ما انتهاج عملية تنمية مستدامة، إذا لم تكن له صلاية مالية خارجية.

2- قابلية استمرار الدين العام الخارجي: بعد إعادة جدولة الدين الخارجي لدى نادي باريس و نادي لندن بين 1994 و 1998، لمواجهة حدة عبء المديونية الخارجية، سمح تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر اعتبارا من سنة 2000 بجلب مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها، خصوصا منذ 2004 مع الشروع في تنفيذ التسديدات المسبقة للدين الخارجي.

سمح الاستمرار في عمليات التسديد المسبق للديون الخارجية، خلال السنوات 2005 و 2006 وخاصة 2006 بتخفيض قوي في الدين العمومي الخارجي، وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ومستوى الأمن المالي الخارجي.

لم يعد قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل يبلغ سوى 4,8 مليار دولار نهاية 2007، وهو ما يمثل فقط 3,6% من إجمالي الناتج الداخلي. بعد استقرار نسبي للديون الخارجية بين 2001 و 2003 في حدود 22-23 مليار دولار، عرف قائم الدين الخارجي اتجاها تنازليا منذ 2004، منتقلا من 16,4 مليار دولار نهاية 2005 إلى 5 مليار دولار نهاية 2006 و 4,8 مليار دولار نهاية 2007.

تبعاً للتسديد الكلي للقروض التي خضعت لإعادة الجدولة ما بين 1994-1998 تم التسديد الكلي إلى نهاية 2006، عندما ننظر إلى هيكل قائم الدين متوسط وطويل الأجل يعطينا اتجاها جديدا بإبراز القروض ثنائية الأطراف بنسبة 8%.

في مجال خدمة الدين، تميزت سنة 2007 بنسبة جد ضعيفة (2,26%).

إجمالا، سمح التنفيذ المستمر للقرار الاستراتيجي المتعلق بتخفيض الدين الخارجي للجزائر باستعمال اقتصاد كفو للموارد المالية المتاحة إن اقتناعي هو أن التسديد المسبق بين 2004 و 2008

48,8% في سنة 2006 ويتعلق الأمر هنا باتجاه جديد بدأ في 2006، أي ارتفاع في نسبة القروض متوسطة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمارات، يعود سببه أساسا إلى التطوير الهام في القروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه ولكن أيضا شراء السكن والسلع المعمرة الأخرى من طرف الأسر.

فيما يخص مردودية البنوك، تبقى مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة أعلى من مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية وذلك للفترة ما بين 2005-2007.

وهنا نأتي إلى النقطة الثانية الخاصة بالرقابة والإشراف على البنوك.

من أجل ضمان سلامة وصلابة النظام البنكي، يتم القيام، وبشكل صارم، بإجراء رقابة دائمة على البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا الرقابة على إجراءاتها الخاصة بتقييم المخاطر، ومتابعتها، وتسييرها والتحكم فيها، من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية على أساس التنظيم الذي أصدره مجلس النقد والقرض. كما يتم أيضا في إطار الإشراف على البنوك القيام بمهام رقابية بعين المكان على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وهذا إضافة إلى الرقابة على أساس المستندات وتشكل الرقابة على أساس المستندات، بالنسبة للإشراف البنكي، المستوى الأول لنظام إنذار يسمح برقابة أفضل للنظام البنكي.

في هذا الإطار وخلال السنوات من 2002 إلى 2007، في إطار الرقابة على أساس المستندات أرسلت إلى البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 2558 رسالة (مطالبة ومتابعة وطلب توضيح واستعلام). وتتعلق هذه المراسلات، على وجه الخصوص، بالتأخر من طرف البنوك في إرسال التقارير المالية، عدم احترام المعايير، الأخطاء والتناقضات وطلبات استيضاح.

تمس أعمال الرقابة على المستندات أيضا دراسة تقارير الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية - الأساس الأول لأي استشراف بنكي أو

في 2006.

إضافة إلى ذلك وكما كان عليه الأمر في 2006، تبقى حصة الودائع لأجل كنسبة من قائم ودائع القطاع الخاص والأسر، هامة (71%) في سنة 2007. تميزت سنة 2007، كما هو الشأن بالنسبة للسنوات السابقة، بالنمو المعترف في وسائل عمل البنوك (الودائع تحت الطلب والودائع لأجل). فقد كان نمو هذه الودائع معتبرا (31%) في 2007 مقابل 20% في 2006) في ظل ظرف يتميز بتحسن قوي في سيولة البنوك الذي يعود سببها جزئيا إلى تطور إيدار أو ودائع مؤسسات قطاع المحروقات، بينما عرف تطور الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضا في سنة 2007 بنسبة 2,9% مقابل ارتفاع بنسبة 3,9% في 2006.

فيما يتعلق بتخصيص الموارد من طرف البنوك، شهد توزيع القروض للاقتصاد ارتفاعا، ولكنه ارتفاع اقترن بزيادة نسبية في الديون ذات الخطر. سجلت حصة البنوك الخاصة ارتفاعا كنسبة في إجمالي القروض الموزعة. وبالرغم من بطئها، فإن هذا التطور، وبالأخص في 2006، يعد معتبرا (11,5% مقارنة بـ 9,3% في 2006). وقد وجهت هذه القروض إلى تمويل المؤسسات الخاصة والأسر.

فيما يخص مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك، بما في ذلك الديون غير الناجعة المعاد شراؤها من قبل الخزينة خلال الفترة 2005-2007، انتقل من 1994,9 مليار دينار في نهاية 2006 إلى 2298,6 مليار دينار في نهاية 2007، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15,2% مقابل 12,1% في سنة 2006، كما تتزايد القروض الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 15% والقروض الموجهة للقطاع العمومي بنسبة 15,4% معنى ذلك نفس نسبة النمو تقريبا.

يبقى قائم القروض الممنوحة للقطاع العمومي، بما في ذلك القروض المعاد شراؤها هاما بنسبة 47% من إجمالي القروض للاقتصاد.

من زاوية قائم القروض الموزعة من طرف البنوك في 2007، فإن القروض متوسطة وطويلة الأجل تمثل 51,2% من إجمالي قائم القروض مقابل

نظامي الدفع (آرتس وأتكي)، سواء تعلق الأمر بالرقابة نظام الدفع للمبلغ الكبير الذي دخل نطاق الإنتاج في فيفري 2006 أو نظام الدفع المكثف في ماي 2006.

وقد مست هذه العملية التفتيشية على نظامي الصرف على وجه الخصوص التنظيم والإجراءات الخاصة بنظامي الدفع، استمرارية العمليات وأمنها وكذلك التحكم في الحوادث وعمليات الرقن.

أريد الإشارة إلى أن تحديث نظام الدفع بالمقارنة مع بلدان المنطقة، فنظامنا أكثر حداثة مطابقة للمعايير الدولية، ليس... أن تحديث نظام الدفع تشكل ما يسمى "المخاطر العملية" لهذا قد سلط الضوء على مسؤولية بنك الجزائر بخصوص أمن أنظمة الدفع، من خلال القرار الخاص بالعملة والقرض سنة 2003.

أخيرا، لقد شهدت سنة 2007 أيضا، وذلك في إطار تعزيز الرقابة والإشراف، القيام بمهمة تفتيش بعين المكان للرقابة على وضع جهاز مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب حيز التنفيذ من طرف البنوك مست هذه المهمة، في مرحلة أولى، ثمانية (08) بنوك. كما سبقها القيام بعملية رقابة على أساس المستندات من خلال استبيان أعدته اللجنة المصرفية، والذي تم إرساله، في السداسي الثاني من سنة 2006، إلى جميع البنوك والمؤسسات المالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،  
نصل الآن إلى النقطة الرابعة الخاصة بالوضع النقدي للجزائر:

أظهر تطور الاقتصاد الكلي للسنوات السبع الأخيرة 2000-2006 استمرار فائض الادخار عن الاستثمار كميزة هيكلية للاقتصاد الوطني. وقد تأكد هذا العنصر المميز لإطار الاقتصاد الكلي بوضعية مالية خارجية متينة، والتي تعبر عن تسيير سليم للاقتصاد الكلي، ساهم في إرساء مقاومة الصدمات الخارجية.

في إطار نهج يتميز بتسيير سليم على صعيد

رقابة على البنوك هي الرقابة الداخلية داخل البنوك من طرف مسؤولي البنوك وكذلك سلك المفتشين في البنوك- التي وضع جهازها التنظيمي في 2002. ويقود هذا الجهاز البنوك والمؤسسات المالية إلى التكفل بتقييم المخاطر، وتسييرها والتحكم فيها وفقا للمعايير الدولية.

وقد سمح التحسين الجاري لأنظمة المعلومات على ضوء تحديث أنظمة الدفع، بامتصاص التأخر في التصريحات ومتابعة أفضل للمخاطر هذا يعني أن تحسين نظام الإعلام على مستوى البنوك على أساس نظام الدفع الحديث الذي دخل حيز التنفيذ في فيفري 2006 وماي 2006، سمح للبنوك بتحسين نظام الإعلام وكذا تحسين التصريحات وهذا سيمكن من معرفة الخطر ولكن مع ذلك، لا يزال بذل جهود إضافية في هذا المجال أمرا مطلوباً.

نلاحظ جيدا اليوم الاضطرابات التي تعيشها السوق المالية وأثرها على أكبر البنوك الدولية، فهو الآن من الضروري لكل بنك أن تحسن وبصفة دائمة الرقابات الداخلية ونظام الإعلام والتصريح .

فيما يخص الرقابة بعين المكان، يتم بشكل منتظم برمجة مهمات رقابية وتنفيذها، حيث تم في السنة الأخيرة 2007 وحدها تنفيذ 101 مهمة من مجموع 409 مهمات نفذت خلال الفترة 2002-2007، بما في ذلك المهمات التي تندرج في إطار فتح الوكالات. وخلال نفس هذه الفترة، شكلت كل البنوك والمؤسسات المالية موضوعا للرقابة الكلية بعين المكان، غطت هذه العمليات كل مجالات النشاط أي القروض، عمليات التجارة الخارجية وعمليات أخرى تخص الزبائن.

فيما يخص الرقابة البعدية لعمليات التجارة الخارجية، قام المفتشون المحلفون لبنك الجزائر، منذ 2003، بإعداد 238 محضر مخالفة تبعا لعمليات المراجعة التي قاموا بها، على مستوى البنوك، وقد تم من خلالها إرسال المحاضر إلى المحاكم المعنية المختصة مع رفع دعاوى.

سجلت سنة 2007 نوعا جديدا من الرقابة مس

ويتعين القول إنه في ظل توسع نقدي قوي ومعاودة ظهور التضخم في 2007، عمل بنك الجزائر على امتصاص فائض السيولة الموجود على مستوى السوق النقدية ما بين البنوك بواسطة إدارة مرنة ومنسقة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية.

في هذا الإطار تأتي التطورات النقدية للجزائر: يبين تحليل الوضعية النقدية المجمعّة خلال سنة 2007 أن تطور الكتلة النقدية يتواصل جرّه بواسطة تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية، على اعتبار أن هذه الموجودات قد تجاوزت - ابتداء من 2005 - السيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني.

بالفعل، شكلت الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوز عليها بنك الجزائر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، لا سيما وأنها تغطي بشكل واسع الكتلة النقدية بمفهوم (M2)، الكتلة النقدية تتكون من النقود الورقية المتداولة الموضوعة تحت الطلب والودائع لأجل. وتفسر إيرادات صادرات المحروقات المتنازل عنها بقوة القانون لبنك الجزائر بوضوح سببية عملية تنقيد الموارد بالعملات الأجنبية المرحلة إلى الجزائر.

هذا يعني أن الأرصدة الخارجية تحول إلى دينار وهذا ما نعبر عنه في لغة الاقتصاد بالموارد بالعمل الصعبة التي تحول إلى نقد، أي إلى عملة وطنية لأنها استرجعت وهذا التزام قانوني.

عرف مجموع الموجودات الخارجية الصافية في الوضعية النقدية المجمعّة نموا قويا جدا خلال سنة 2007، بما يعادل نسبة 34%. فقد انتقل هذا المجموع من 6419 مليار دينار نهاية جوان 2007 إلى 7415 مليار دينار نهاية ديسمبر 2007.

تحت تأثير التوسع الهيكلي لمجموع الموجودات الخارجية الصافية، تميزت سنة 2007 بنمو قوي في الكتلة النقدية، وإن كان الطابع التصاعدي في وتيرة نمو الكتلة النقدية في مفهوم (M2) قد تم التخفيض من حدته بفعل التسديدات المسبقة في سنة 2007 كان نمو الكتلة النقدية يقدر بـ 17،24% مقارنة بـ 18،6%

الاقتصاد الكلي للمزيد من الموارد، تزامن التخفيض القوي للدين العمومي الخارجي، المرتبط بتسارع التسديدات المسبقة لمبالغ جد معتبرة، في 2006، مع تراكم متواصل لموارد صندوق ضبط الإيرادات. كما أدى إتمام إرادة استراتيجية تقليص المديونية الخارجية إلى تراكم أكثر استمرارية في الاحتياطات الرسمية للصرف خلال سنة 2007، والتي تمثل مصدرا لتوسع نقدي قوي. كما تدرج سنة 2007 في الاتجاه الجديد المتميز بانتعاش وتيرة التوسع النقدي، الذي تم، مع ذلك، التخفيض من حدته جزئيا بفعل حجم التسديدات المسبقة للدين الخارجي، وذلك بعد مرحلة الهبوط التي سجلت في هذا المجال بين سنتي 2001 و 2004.

إسمحوا لي أن أضيف كلمتين: فائض ميزان الدفع الجارية على المستوى الحسابي، تشكل فائض الادخار بالنسبة للاستثمار، لقد شرحنا كيف الادخار الوطني يخصص أساسا من زاوية الاستثمار.

بودي كذلك أن أضيف أن في نفس الوقت الذي سددت فيه الجزائر ديونها الخارجية وتجنبنا بذلك صدمة عنيفة، عرفت مواردنا لصناديق ضبط الإيرادات ارتفاعا محسوسا وبالتالي ارتفعت احتياطات الصرف.

بمعنى آخر، احتياطات الصرف مؤشر صحة مالية خارجية.

إلا أن ما يعادلها هو ما يعادلها من الموارد الوطنية بالدينار نجد جزءا هاما منها على مستوى صناديق الضبط التي يتم تسييرها بكل شفافية وتخصص إلى موارد فاعلة اقتصاديا ولقد رأينا من جهة أخرى كيف ترتفع ودائع قطاع المحروقات وتعد هذه الودائع موارد تقدم تلقائيا إلى تنمية برامج الاستثمار التي رأينا بوادرها أو إن شئتم بداياتها سنتي 2006-2007.

من جهة أخرى لقد شاهدنا كيف إيداعات قطاعات المحروقات ترتفع وهي موارد قليلا ما تحتسب في تنمية برنامج الاستثمار في مجال المحروقات والتي شهدنا ثلاثها في 2006 - 2007.

وطويلة الأجل من 49,5% نهاية ديسمبر 2006 إلى 51,3% نهاية ديسمبر 2007 وتعتبر هذه وثبة.

أكد أن القروض متوسطة وطويلة الأجل متناسقة مع الطابع المواتي لشروط التمويل البنكي للاقتصاد الوطني، لاسيما وأن ارتفاع القروض الموجهة لتمويل الاستثمار تأتي كعنصر مكمل لتدفق التمويل القوي المتأتي من حقل الميزانية بعنوان المدفوعات المنفذة في إطار ميزانية التجهيز.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد حظي بزيادة القروض للاقتصاد القادمة من البنوك، جزء كبير منها يخصص في تمويل الاستثمارات، لكن من جهة أخرى ميزانية الدولة تشكل حسب رأي مصدر تمويل هام بالنسبة للاقتصاد، لم تستوجب مصاريف إذا كانت هنالك في 2006 - 2007 مشاريع استثمارية مختلطة تحمل تسمية «مشروع التمويل يهدف فعلا إلى زيادة اعتمادات للاقتصاد».

أخذا بالاعتبار توافر أموال متزايدة قابلة للاقتراض والاحتياجات الاستثمارية الانتجائية، ينتظر أن ترفع القروض السليمة للاقتصاد بشكل متزايد لتمويل المزيد من المؤسسات.

ننتقل الآن إلى السوق النقدية وإدارة السياسة النقدية في الجزائر: إن التطور التدريجي للسوق النقدية خلال سنوات 1990 وهي الفترة التي تميزت بالتعديل الهيكلي والإصلاح المالي، قد شكل مصدرا إضافيا للسيولة بالنسبة للبنوك، بالفعل لقد بقي إعادة التمويل مصدرا للسيولة أكثر أهمية بالنسبة للبنوك وذلك إلى غاية بداية سنوات 2000، مع ظهور فائض السيولة ابتداء من سنة 2001، لم يعد بنك الجزائر مصدر عرض السيولة لفائدة البنوك لأنه أخذ سيرا معاكسا، وذلك اعتبارا من أفريل 2002، بتطوير وسائل امتصاص فائض السيولة في السوق البنكية، حتى سنة 2000 يعاد تمويل البنوك من بنك الجزائر، بفضل فائض السيولة لبنك الجزائر على مستوى في السوق النقدية حتى أواخر 2001.

وبما أن الفائض الموجود الساري الخارجي

في سنة 2006 وجزء من هذا النمو في سنة 2007 كان في السداسي الأول.

من جهة أخرى، يبين تطور هيكل الكتلة النقدية في مفهوم (M2) الأعوان الاقتصاديين الرئيسيين، خاصة في هذه المرحلة المتميزة بتوسع السيوليات النقدية وشبه النقدية. وهكذا فإن التوسع النقدي في ودائع البنوك، أي 27% من ارتفاع ودائع البنوك سنة 2007 مقابل 19% في 2006.

حسب هيكل الودائع في نهاية 2007 على أساس الأدوات، تمثل الودائع تحت الطلب في البنوك، والخزينة والحسابات الجارية البريدية 62,5% من مجموع الودائع تحت الطلب وهي العنصر الأساسي في الكتلة النقدية. هناك تراجع فيما يخص نسبة الودائع لأجل.

وبالنظر إلى الطابع الهيكلي لفائض السيولة، فإن تحليل الودائع المرتفعة للتوسع في مجموع (M2) له علاقة وارتباط مع إجمالي الناتج الداخلي الإسمي، هناك ارتفاع للكتلة النقدية فيما يخص إجمالي الناتج الداخلي، ولكن هناك استقرار فيما يخص التكلفة النقدية خارج ودائع قطاع المحروقات مقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات.

تزايد مجموع القروض للاقتصاد، باعتباره المقابل الثاني للكتلة النقدية، إذن قروض الاقتصاد كانت نسبتها 15% في 2007 مقابل 12% في 2006 وذلك بالتوازي مع انتعاش وتيرة توسع المجموع النقدي.

وعلى الخصوص يبين تحليل هيكل القروض حسب القطاع القانوني أن جزءا كبيرا من القروض يستمر تخصيصه للقطاع الخاص. في نهاية 2007 حصة القروض المقدمة للقطاع الخاص كانت 52,8%.

إضافة إلى ذلك، فإن تطور القروض للاقتصاد، منظورا إليها من زاوية فترة النضج، يشهد على مواصلة الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمارات.

فقد انتقلت الحصة النسبية للقروض متوسطة

عرفت السوق النقدية بين البنوك انتعاشا نسبيا في نشاطها خلال سنة 2007 مقارنة مع ، 2006 أي القروض والاقتراض ما بين البنوك على مستوى السوق النقدية الدولية، من أجل احتواء فائض السيولة الهيكلي والحد من آثاره التضخمية في 2007، كثّف بنك الجزائر تدخلاته في السوق النقدية باستعمال وسيلة استرجاع السيولة لفترة 7 أيام و 3 أشهر، وقد شهدت وسيلة السوق هذه تزايدا في دورها بشكل معتبر في إدارة السياسة النقدية، وقام بنك الجزائر في نهاية السداسي الأول برفع دور أدوات امتصاص السيولة مع استعمال كذلك تسهيلة الودائع المغلة للفوائد كذلك و الاحتياطي الإجباري.

فالساسة النقدية لها ثلاث وسائل: قبول السيولة في السوق النقدية وهو ما يمتص السيولة وثانيا سهولة الإيداع وهو ما يسمح لأي بنك، عند انقضاء اليوم، بمعرفة ما إذا كان لديها فائض لإيداعه، لمدة يوم واحد، في بنك الجزائر ويكون ذلك مقابل أجر، إلا أنه يفرض على البنوك عبر ما نسّميه بالاحتياط الإجباري وهو وضع من ودائعها في البنك الخارجي الجزائري.

يعتبر الرصد الدقيق لتصرفات العوامل المستقلة والتحكم في تقنيات التنبؤ بالسيولة ضروريا من أجل تحسين متواصل لتسيير السيولة النقدية، وتقوم يوميا بوضع التقديرات لمعرفة حجم الزيادة في السيولة وتحديد استعمال أي من الوسائل التي ذكرت أنفا.

يبرز التغير في المجموعات الخارجية المصرفية لبنك الجزائر، الذي كان معدل زيادته يقدر بـ 33,59% في 2007 باعتباره العنصر الرئيسي المفسر لفائض السيولة، إذن فائض السيولة يفسر أساسا بارتفاع الاحتياطي الرسمي للصرف.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تخفيض الدين العمومي الداخلي، سمح قيام الخزينة، في نوفمبر 2007 بتسديد كامل لتسبيقات بنك الجزائر بتخفيض فعلي لمصدر من مصادر التوسع النقدي، أي مع ارتفاع موارد الخزينة الموجودة على مستوى

أصبح معتبرا ويفوق الاستثمار، فنحن في وضعية فائض السيولة في السوق النقدية وهذه هي الوضعية التي عرفوها قبلنا، والتي تعرفها حاليا بلدان آسيا التي تعاني من فائضات هامة في ميزانيات الدفع، لذا فمنذ أبريل 2002، أصبح دور بنك الجزائر هو امتصاص فائض السيولة وضبط السيولة في السوق النقدية، يعكس الاتجاه التصاعدي لمستوى السيولة البنكية بشكل فعلي الطابع الهيكلي لفائض السيولة، ارتفاع السيولة كان 74% في 2007 مقابل نسبة نمو 56% في 2006. وهكذا ارتفع فائض السيولة البنكية إلى 18، 2001 مليار دينار نهاية ديسمبر 2007.

ويعتبر من المفيد التذكير بأن تكوين السيولة البنكية يعتبر ، إلى حد بعيد، مرتبطا بتطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية الذي يجر بدوره التوسع النقدي، حتى ولو كان جزءا من تنفيذ احتياطات الصرف يغذي صندوق ضبط الإيرادات. عندما نلاحظ تنظيم النقد، موارد صادرات المحروقات، تسترجع وتحول إلى نقد، جزء يوضع في البنك الخارجي عبر تسديد جباية البترول، وجزء يوضع في الخزينة ومعظمها في صناديق الضبط، وهذا يدل على أن الباقي يودع في مخزون محروقات سوناطراك، بالخصوص على مستوى البنك الخارجي حيث سينتهي وضعه في بنك الجزائر ليغذي فائض السيولة.

إن دور بنك الجزائر في رقابة التضخم يكمن في حقه في الاستفسار ومراقبة فائض السيولة وبالطبع ترقب تطور أفضل للاقتصاد، ولقد شاهدنا ابتداء من 2006، تطور القروض الاقتصادية بـ 12% في 2006 و 15% في 2007 وكيف أخذ قسط الاستثمار جزءا هاما لأنه من الصعب بالنسبة لاقتصاد ما أن يمر من حالة ندرة الموارد إلى حالة موارد كثيرة، لأن الأمر هنا يتعلق بفائض السيولة، لأننا نتابع السوق النقدية يوما بعد يوم وكلما اتبع توظيف هذه الموارد في التمويل أو في الاستثمار نقول إن هذا خبر سار وأنه تقليل من مخاطر التضخم، مقابل السيولة المتعاظمة للنظام البنكي،

كذلك البنوك تتمتع بنوع من الحرية في آخر النهار، بافتراض فائض مناسب لوضعه على مستوى بنك الجزائر مدة 24 ساعة لتسيير الخزينة.

إنطلاقاً من تبنيه لأهداف كمية نمو المجاميع النقدية والقرضية لسنة 2007، ومراجعة الأهداف المستهدفة الخاصة بنمو (M2) شدد مجلس النقد والقرض، اعتباراً من ذلك الحين، على التوجه الاستراتيجي للسياسة النقدية أمام تزايد قوة التوسع في (M2).

إذن حسب القانون مجلس النقد والقرض يسطر كل سنة في بدايتها أهداف كمية لتزايد الكتلة النقدية وقروض الاقتصاد، لذا فبنك الجزائر ينتهج سياسة نقدية يوماً بعد يوم للحفاظ على أهداف التزايد النقدي، المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض بطبيعة الأمر أهداف تزايد الكتلة النقدية والقروض تتناسب مع هدف السيطرة على التضخم على المدى المتوسط.

على الخصوص، يبرز تسيير فائض السيولة في السوق النقدية، في مرحلة تتميز بمخاطر تضخم متزايدة، متأتية خصوصاً من التضخم المستورد، كانشغال أساسي في تصميم وإدارة السياسة النقدية، على اعتبار أن وظيفة المقرض الأخير لم تعد مستعملة منذ نهاية 2002، حيث إن السوق النقدية تعتبر واقعا القناة شبه الوحيدة لانتقال محفزات السياسة النقدية إلى الاقتصاد.

إن التحسين المسجل في سنة 2007، مع دخول نظامي الدفع في العمل سنة 2006، في سرعة الإنتاج وسرعة المعطيات المتنقلة بالسيولة البنكية على مستوى إدارة السياسة النقدية يعد مثمناً للجهود المستمرة في مجال إشراف العوامل المتنافسة والسيولة البنكية، قام بنك الجزائر باستعمال وسيلة استرجاع السيولة بشكل متزايد خلال سنة 2007، كما رأينا المبلغ انتقل من 450 مليار دينار إلى 1100 مليار دينار في نهاية سنة 2007.

إن الظرف الذي يتميز بفائض السيولة الهيكلي الذي زاد استحكامه في سنة 2007، كان عاملاً جعل إدارة السياسة النقدية تتم أساساً باستعمال

صندوق ضبط الموارد، قامت الخزينة، في إطار تقليص المديونية الداخلية بتسديد كل التسبيقات التي قدمت في الماضي من طرف بنك الجزائر.

فيما يخص التداول الائتماني خارج البنك الجزائري، الذي ظهر كعامل مستقل ثان في 2007 قد زاد بنسبة 18,7 % مقابل 17 % في سنة 2006 وكان له أثر تقليص السيولة البنكية ليعادل 203,12 مليار دينار، وهو ما يجعل هذا الأثر المقلص يفوق أهمية ذلك المسجل في سنة 2006.

رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2007، مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، على اعتبار أن مبلغ العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها، لذا فعند القيام ببرمجة نقدية والتقدير النقدي للسيولة، نرى ما هي العوامل التي تزيد نسبة السيولة يوماً بعد يوم وما هي العوامل التي تقلصها، فيما يخصنا من الواضح أنه نظراً لأهمية الأرصدة الخارجية الصافية والاحتياطات الجديدة.

من الواضح كذلك أن العوامل التي تزيد من السيولة أعلى من العوامل التي تقلصها. إن حلم كل بنك مركزي هو ضبط السيولة على مستوى السوق النقدية، وبالطبع الهدف من هذا عدم السماح لفائض السيولة أن يتحول إلى تضخم، لقد تحدثت سابقاً عن التضخم على المستوى العالمي، تسمى هنا تضخم بالسعر والاستيراد وهذا يختلف عن التضخم النقدي، لأن فائض السيولة يبقى في الاقتصاد.

فيما يخص امتصاص السيولة فالمبلغ كان 1100 مليار دينار في نهاية 2007، مقارنة مع 450 مليار دينار، في السداسي الأول. ويكون بنك الجزائر بفعل هذا القرار قد دعم دور تدخلاته في السوق النقدية قصد امتصاص فائض السيولة بشكل مناسب مع ترك المبادرة للبنوك من أجل تسيير فائض خزائنها باستعمال تسهيلة الودائع المغلقة للفوائد.

يتمتع بنك الجزائر بسيولته حسب التوقعات،



هذه الزيادات الهامة، على وجه الخصوص، كل من المنتجات الغذائية (68%) و سلع التجهيز. بالفعل، بلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الثلاثي الأول من سنة 2008 مستوى 9,96 مليار دولار مقابل 3,5 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2007. فارتفع قائم الاحتياطات الرسمية للصرف في نهاية مارس 2008، بما في ذلك أثر تقييم الأورو والجنيه الإسترليني إلى 123,4 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 3,13 مليار دولار خلال الثلاثي الأول. ويتواصل هذا الاتجاه، إذ بلغت الاحتياطات الرسمية للصرف 9,125 مليار دولار في نهاية أفريل 2008. ومن المفيد الإشارة إلى الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات الناجم عن الظرف المواتي في أسعار المحروقات الذي ارتفع بنسبة 32%، 33%، وقد تم امتصاصه جزئيا بفعل الأثر الهام لأسعار واردات السلع والخدمات وذلك في ظرف تميز بعودة ظهور التضخم العالمي.

من جهة أخرى، تعكس الاستمرارية المدعمة لميزان المدفوعات في الثلاثي الأول من سنة 2008، مستوى الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر في نهاية مارس 2008، فقد انتقلت هذه الموجودات من 7382,9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2007 إلى 8086,8 مليار دينار في نهاية مارس 2008، كما ارتفعت القروض للاقتصاد من جهتها، بنسبة 4% في الثلاثي الأول من سنة 2008 مقابل 1% في الثلاثي الأول من سنة 2007. وبالنظر إلى أهمية القروض المتوسطة والطويلة الأجل لقطاع الطاقة، تعتبر تدفقات القروض الممنوحة للقطاع العمومي أكثر أهمية من تلك الممنوحة للقطاع الخاص والأسر. وارتفعت الكتلة النقدية في مفهوم (M2) بنسبة 4,7% في الثلاثي الأول من سنة 2008؛ حيث لا تزال ودائع مؤسسة المحروقات مستقرة نسبيا، وهو ما قد يؤشر إلى تسارع محتمل في استثماراتها. إذن، نظن أنه خلال سنة 2008، ستكون القروض عند الاستهلاك أكبر وأهم، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع المحروقات. ومع عودة ظهور التضخم العالمي، يحتل التضخم المستورد جزءا هاما في

وسيلة استرجاع السيولة، وهي وسيلة خاصة بالسوق النقدية، وتسهيل الودائع المغلة للفوائد قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية، مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة كهدف وسيط، وبالفعل يبقى الحفاظ على المجاميع النقدية تحت السيطرة هدفا له أولوية مرتفعة نسبيا، ولكن الهدف النهائي المراد هو التحكم في مستوى التضخم، فمذ سنة 2001 حدد مجلس النقد والقروض على المدى المتوسط استقرار الأسعار ومستوى التضخم بنسبة 3%، كما نرى أن الهدف من نسبة التضخم في الدول المتقدمة هو تقريبا 2% على المستوى المتوسط والقراءة ليست يومية، يتم قياس استقرار الأسعار على المدى المتوسط عن طريق مؤشرات للأسعار عن الاستهلاك، فهناك دول حددت ذلك بـ 2%، فيما يخصنا وبصفة ضمنية نحددها تقريبا بـ 3% لكنني أظن أنه في سنوات 2001 – 2007، بقينا في نفس المؤشرات بالنسبة لسنة 2008، هناك تضخم إضافي مستورد.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

نصل إلى النقطة الأخيرة، الخاصة بالاتجاهات الرئيسية النقدية والمالية الحديثة لبلادنا، فأود أن أقدم بعض العناصر الجديدة على ضوء قراءتنا لمؤشرات الثلاثي الأول لسنة 2008.

فيما يخص سنة 2008، تبين مؤشرات الثلاثي الأول تطورات مالية مواتية من شأنها أن تعزز بشكل أكبر المؤشرات المالية الكلية والوضعية المالية الخارجية للجزائر.

بالفعل، وأخذا بالاعتبار للتطورات المواتية لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ارتفعت صادرات السلع والخدمات في الثلاثي الأول من سنة 2008، ارتفاعا قويا حيث وصلت إلى 8,20 مليار دولار مقابل 7,13 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2007، بالمقابل سجلت واردات السلع والخدمات ارتفاعا هاما بنسبة 34% منتقلة من 7,7 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2007 إلى 10,3 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2008. وتخص

يبقى التضخم عن طريق التكاليف في ارتفاع. ويعود سبب الضغوط التضخمية، في جزء كبير منها، إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة. بالفعل، انتقل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك كمتوسط سنوي وفي التقييم السنوي نعود إلى مؤشر الأسعار للجزائر الكبرى والذي تقيسه المنظمة العالمية للتجارة من 3,5% في سنة 2007 إلى 4,47% في نهاية أبريل 2008. أما على أساس انزلاق سنوي، فقد بلغ معدل التضخم 5,6% في مارس و6,4% في أبريل 2008، ومن أجل المساهمة في إيقاف هذا النوع الجديد من التضخم، يواصل بنك الجزائر تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع إدارة صارمة لتدخلات السياسة النقدية.

إن استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، وهذا يعني أن علاقتنا مع كل هذه الدول معتدلة إذا ما أخذنا في الاعتبار التضخم الحاصل في الجزائر مقارنة بتضخم الشركاء بالحساب ما يسمى بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي، فهي معادلات معروفة تطبقها كل البلدان ويحسب كل بلد احتياطه الصرفي الفعلي، ويحسب صندوق النقد الدولي نفس المعدل لكل الدول ويتم اتباع ذلك بكل شفافية، إذن للتخفيف من هذا التضخم للأسعار المستوردة، نواصل تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي، ليس بصرف 10 دينار بالنسبة لعملة ما ولكن بالنسبة لعملات الدولة الشريكة. وفي مثل هذا الظرف المتميز بصدمات خارجية، من شأن التدابير الميزانية أن تكون عاملا يعزز الاستقرار المالي الكلي، الذي يعتبر ضروريا من أجل تنفيذ منظم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محافظ بنك الجزائر على تقديمه لهذا العرض المستفيض، الذي من خلاله قام بتشريح واضح لواقع سياستنا النقدية والمالية. الآن نستمع إلى وجهات النظر وتعاليق الزملاء على مضمون هذه المداخلة، المتدخل الأول هو السيد مصطفى بoudينة، الكلمة لك.

تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الداخلي.

لقد أشرت سابقا أن ظهور التضخم العالمي ثانية منذ سنة 2007، واشتداده في سنة 2008 يعتبر في باقي العالم حسب سجلات المحللين والخبراء - فهم يبحثون عن تهديدات، هذه الكلمة لم أقلها أنا- له تأثيرات سلبية كبيرة ناتجة عن الأزمة المالية والتي يسمونها «اضطرابات» وأؤكد لأقول المحللين والخبراء في باقي العالم.

ففي ما يخصنا من الواضح أننا نتعرض أيضا إلى التأثيرات السلبية للتضخم المستورد، لقد أعطينا قبل قليل، عناصر الميزان، التأثيرات الإيجابية لأسعار المحروقات التي تسمح باستمرارية ميزان الدفع وخاصة أن بلادنا قد وضع عملية استراتيجية للتعويض المسبق بين سنتي 2004 و2006، والجميع يعلم أن الدورة الاقتصادية ذات المدى الطويل، الدورة الاقتصادية على المدى القصير، الدورة الاقتصادية على المدى المتوسط، والذي نسميه بالظرف، عندما نتكلم عن الظرف نتكلم عن الدورة الاقتصادية ما دون السنة، لكن إذا كان لدولة ما فرصة القرار الاقتصادي فإن ذلك سيكون بعدا هاما، وأقول ذلك لكوني اقتصادي، أفمديونية سنة 2004 وسنة 2006 التي سددت عوضت خلالها الجزائر ديونها الخارجية، أظن أنها كانت فرصة جيدة ولكن علينا أن نعتبر ذلك فرصة جد حسنة نظرا لعناصر الأزمة المالية الحالية. ومع عودة ظهور التضخم العالمي، يحتوي التضخم المستورد...

يجب أن نضيف التضخم للمصاريف المستوردة، لأننا نستورد منتوجات وأجهزة نصف مصنعة، والدول التي تبيع هذه المنتوجات، تبعيها وتأخذ بعين الاعتبار الوضعية العالمية، فهي لا تعطي شيء لوجه الله ففي العلاقات الدولية لا توجد هدايا، كل دولة تحاول أن تكسب أقصى الفوائد في ظروف انخفاض أسعار وتقي نفسها من أي ظرف فيه انخفاض للأسعار.

هكذا، وعلى الرغم من الجهد المتواصل لبنك الجزائر في مجال استرجاع فائض السيولة البنكية،

حجيجنا، حيث يحولون مبالغ ضخمة من الدينار ببعض الوريقات من الريال السعودي، في بلدان مجاورة الدينار يتم تحويله بثمن بخس ثم يعاد بيعه للجزائر وهذا التعامل يضر باقتصادنا.

نرى بعض البلدان سمحت بممارسة عملية تحويل العملة لكن بضوابط، السؤال المطروح، أيهما أحسن، البنك يقوم بعملية التحويل وبالسعر الحقيقي للدينار، والسعر الحقيقي للعملة الصعبة، وتراقب حركة الأموال؟ أم نترك الوضع كما هو؟

5 - فيما يخص سعر الدينار، فإن قيمته تتحول مع التطور الاقتصادي، وأظن أن الجزائر - الحمد لله - في تطور اقتصادي مستمر، فكيف نفسر أن الدينار يبقى في نفس السعر؟ ألا يمكن الزيادة في قيمته لكي تصبح له قيمة أيضا في الخارج؟

6 - لقد عشنا وضعية في الشهور القليلة الماضية، ما بين مراكز البريد والخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري حيث إن المواطنين لم يجدوا الأموال على مستوى مراكز البريد وكل مسؤول يتنصل من المسؤولية ويؤكد أن المتسبب هو الآخر، هل هناك حل نهائي لمثل هذه المشاكل التي تمس بالدرجة الأولى المواطنين؟

7 - السؤال الأخير سيدي الرئيس، خاص بالديون الخارجية، نحن اليوم مرتاحون ما دمنا تخلصنا من هذه العلة، لكنني لم أفهم الديون الداخلية، ففي كل مرة نتكلم عن الديون الداخلية، فهل من مخطط في الزمان يمكننا من التخلص من هذه الديون لاسيما وأن الأموال متوفرة؟ وبعدها سنصل إلى ميزانية متوازنة بين المدخول والمصاريف والفائض، نريد أن نعرف الفائض في بلدنا بصفة رسمية ومدققة، وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى، الكلمة الآن للسيد علي قدور دواجي.

**السيد علي قدور دواجي:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة.

**السيد مصطفى بودينة:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

بعدها استمعنا لهذا العرض المطول والمفيد جدا من طرف الأخ محافظ بنك الجزائر، قناعتني تجعلني أطرح بعض التساؤلات والانشغالات، والتي تنحصر في سبع نقاط:

1 - لقد ارتكزت قوانين المالية للسنوات الأخيرة الماضية على أساس 19 دولار لبرميل البترول في حين تجاوز سعره في بعض الحالات 100 دولار، سؤالني يتعلق بالفرق ما بين 19 و 100 دولار، هل مبالغ هذا الفرق، وضعت متراكمة ضمن احتياطي الصرف الجزائري، أو تم استثمارها في مشاريع تعود بالفائدة على البلاد وخاصة عن طريق الصناديق الخاصة؟ بودي تقديم توضيح حول هذا السؤال.

2 - تعتمد تجارتنا الخارجية على الدولار، أي نبيع بالدولار ونشتري بالأورو، ونحن نعلم أن الدولار في تدهور مستمر، ومحروقاتنا تباع بالدولار، في حين أن المواد والأجهزة التي نقتنيها تتم بالأورو، سؤالني السيد محافظ بنك الجزائر هو: هل هناك دراسة من طرف مختصين في الميدان المالي لبلادنا، لنتمكن من البيع والشراء بالدولار أو البيع والشراء بالأورو؟

3 - فيما يتعلق بالأوراق النقدية، فإن المواطنين يشتكون من نوعية الورق المستعمل في طباعة النقود وخاصة ورقة 200 دينار التي تصبح بعد 6 أشهر أو سنة مهترية وممزقة وهذا ما يؤدي بي إلى التساؤل حول ما إذا كان للبنك الجزائري مشروع لتجديد هذه الأوراق وتحسين نوعيتها؟ ولنا عبرة في ورقة الدولار كيف هي مصنوعة وجودة نوعيتها ونظافتها

4 - تكلم السيد المحافظ عن موضوع تحويل الدينار، سوف يأتي الوقت الذي سيصبح تحويل الدينار مفروضا علينا، نحن نرى أن السوق السوداء، هي قريبة من مجلسنا هذا، أين يتم البيع والشراء في الدينار والعملية الصعبة، ولنا مثال عن

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد دواجي، الكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، في البداية يسرني أن أتقدم بالشكر للسيد محافظ بنك الجزائر، الذي أستجاب لتوصية من توصيات مجلس الأمة من خلال لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للمجلس، في يوم 2007/01/22، والتي أوصت بتقديم عرض سنوي من قبل محافظ بنك الجزائر، أمام أعضاء مجلس الأمة حول السياسة النقدية للبلاد.

ثانيا، الملاحظة التي شددت انتباهي هو تأكيد محافظ البنك ما كنا نقوله بالأمس عند مناقشتنا ملف الفلاحة، وأكد تخوفاتنا، قلنا أن الصادرات خارج النفط محتشمة، وهو قالها بلغة الأرقام، سنة 2007، يوجد 0.98 مليار دولار خارج المحروقات كصادرات و 59.61 مليار دولار من صادرات المحروقات.

في ذات الإطار أود أن أسأل كذلك السيد المحافظ حول ما مدى التقدم في توصية أخرى لذات اللجنة حول ضرورة الإسراع في الإصلاحات البنكية وتدعيم الإصلاحات المالية والاقتصادية التي شرع فيها؟

هل هنالك إجراءات لتخفيض كلفة قروض الاستثمار؟ وما هو ردّ سيادتكم على ما يقال بأن القروض البنكية الموجهة للاستثمار قليلة رغم توفر الإمكانيات المالية؟

لقد جاء قانون المالية لسنة 2008 بمجموعة من التدابير لفائدة العائلات ولفائدة تشجيع النشاط الاقتصادي ولفائدة تشجيع طرق تمويل جديدة من ضمنها تخفيض القروض الممنوحة لجميع الموظفين لاقتناء سكن بفائدة 3%، تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية بـ 2% لبناء السكنات لاستخلاف الشاليهات (زلزال 80 في شلف، عين الدفلة، تسمسيت، تيارت)، الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية والشركات الممارسة للقرض الإيجاري بتسوية الاستهلاك الجبائي مع الاستهلاك

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد محافظ بنك الجزائر الموقر، الطاقم المرافق له،

الزملاء والزميلات أعضاء مجلس الأمة المحترمين، ممثلو وسائل الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. أعتقد أنه من الواجب أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى السيد المحافظ على العرض المفصل والمستفيض الذي قدمه، وأكبر فيه اعتذاره لهذه الهيئة الموقرة، فكلما اضطرت الظروف ليشرح نقطة باللغة الفرنسية قدم بين يديها كلمة «العفو» فشكرا لكم سيدي المحافظ على هذا الاعتبار.

وأعتقد أن لدي كذلك أربع (4) نقاط، سبقني السيد مصطفى مشكور إلى ثلاث (3) منها، ففي النقطة الأولى كنت أود أن أطرح الانشغال حول مسألة الأوراق النقدية، خاصة ورقة 200 دينار، وكثيرا ما يلاقي المواطنون معاناة في التعامل بها (هي بالية)، فإضافة إلى ما قاله الأستاذ مصطفى، أضيف اقتراحا بل نداء وهو أن مجلس الأمة الموقر بفضلكم سيدي الرئيس نظم ملتقى حول الأمير عبد القادر، ألم يأن بعد للبنك الجزائري أن يعيد صورة الأمير عبد القادر إلى أوراقنا باعتبار أن العملة رمز من رموز السيادة الوطنية؟

2 - النقطة الثانية وهي مسألة تحويل العملة (Change) أليس هناك فكرة لتقنين هذه العملية، وكالات، مكاتب... الخ، حتى نعطيها الطابع الرسمي؟

3 - النقطة الثالثة والأخيرة التي أود أن أتدخل فيها، وهي أن الحكومة صرحت في هذه القاعة بالذات، وعلى لسان رئيسها في مناقشة قانون المالية لسنة 2007، تعقيا على تدخلات السادة أعضاء المجلس حول البنوك الإسلامية وإدخال المنتج الإسلامي في المعاملة النقدية الجزائرية وقال وقت ذاك الأستاذ بلخادم: "...أنقل لكم بشرى وهو أن هناك أربعة ملفات على مستوى بنك الجزائر تم اعتماد واحد وبقي ثلاثة... فأين وصلت العملية؟ وشكرا لكم.

ضوء المديونية الخارجية التي تخلصت منها الجزائر؟ هل هنالك مقارنة لحجم القروض الممنوحة بين ما هو موجه للاستثمار وما هو موجه للاستهلاك والسكن؟ ما هو الفارق الحقيقي لذلك بلغة الإحصاء؟ لماذا تراجعت القروض المجهولة لتشغيل نشاطات الشباب رغم وجود ضمانات الحكومة من خلال صندوق لتغطية ذلك؟ وما هو حجم القروض الممنوحة في هذا الإطار؟ وما هي نسبة عدم التسديد من طرف الشباب؟

بما أن ظاهرة التضخم موجودة أو قد ظهرت من جديد كما جاء في التقرير، ما موقع الدينار من باقي العملات في ذلك؟ وما هي أسباب تقلبات سعر الصرف؟ وكيف تتم مواجهتها من طرفكم؟

ما هو رأي سيادتكم في الأسواق الموازية للعملة الصعبة والموجودة في كل مدينة تقريبا؟ ولماذا لا توجد شبابيك خاصة للصرف على حدة؟ وفي نفس الإطار ما هي المبالغ المحولة من العملة الصعبة من طرف جاليتنا بالمهجر؟

يلاحظ على مستوى البنوك العمومية نقص في المرافقة والاستقبال للزبائن والنقص يشتكى منه المواطنون حول نوعية ومستوى الخدمة، كيف يمكن تحسين ذلك؟ وما هو مستوى الأداء للبنوك العمومية مقارنة مع البنوك الخاصة؟ وهل يمكن أن تشكل في رأيكم هذه البنوك الخاصة قدرة تنافسية قد تؤثر على وضعية البنوك العمومية؟

كما يلاحظ أيضا على مستوى بعض البنوك العمومية طوابير طويلة للمتقاعدين والذين يجدون بعض الصعوبات في التعامل والانتظار، خاصة وأن سن معظمهم لا يحتمل ذلك، ما حجم المبالغ بالعملة الصعبة التي يتقاضونها بالتقريب؟ وهل هناك من إجراءات للتكفل بهم على أحسن وجه؟

يطالب عمال البنوك بجملة من الحقوق والمطالب وعلى رأسها الأجور، ما هو موقفكم إزاءها؟

وأخيرا، ما رأي سيادتكم فيما يروج ويقال عن تهريب رؤوس الأموال وتبييض الأموال، وتزوير العملة الوطنية لبعض الفئات مثل 500 دينار و1000 دينار جزائري.

المالي للقرض لتعزيز شركات القرض الإيجاري، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات الاقتناء التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار القرض الإيجاري، هل لدى سيادتكم معطيات حول سير هذه العمليات؟ وهل هنالك إقبال من المواطنين والموظفين على هذه القروض المذكورة والذي يكون قد سجل على مستوى البنوك؟ ما هي الأسباب التي جعلت مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة، ومعدل عائد الأصول لديها أعلى منهم للبنوك العمومية؟ خاصة سنوات 2005 و2007، لاسيما وأن التقرير في نقطة التطورات الحديثة للنظام البنكي بالجزائر قد أبرز هيمنة البنوك العمومية من حيث العدد من خلال العدد الهائل لعمليات المراقبة التي تمت مباشرتها، ما هو حجم الخروقات أو التجاوزات المسجلة؟ وما هي الإجراءات المتخذة في هذا الإطار؟ ما حقيقة ما يكتب ويقال عن اكتشاف ثغرات تسبب فيها قائلون أو موظفون بالبنوك والتي تكون على طاولة الجهات المسؤولة، خاصة الحديث عن قروض كبيرة بدون ضمانات، أو قروض لم تسترد؟

ما هي السياسة النقدية التي تنتهجونها في ظل ارتفاع مداخل النفط؟ أو في ظل مخاطر التضخم المتزايدة؟ وما هي اقتراحاتكم ومساهماتكم للقضاء على التضخم خلال السنوات المقبلة؟ وهو ما تعبرون عنه أنتم المختصون في المالية بالعلاقة المؤثرة بين فائض السيولة ونسبة التضخم؟ هل يمكن القول أن نظامنا البنكي مهيا ومستعد لمسايرة الاقتصاد الوطني خلال الانضمام الوشيك للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؟ ما هو رأيكم بحساب الربح والخسارة في هذا المجال بصفتم أخصائيين؟ سيما في ظل المخاوف لدى بعض الأطراف من الاندماج في الاقتصاد العالمي بترتيباته الجديدة، مثل تحرير المبادلات في المنتجات الزراعية والصناعية وارتفاع أسعار بعض المواد في الأسواق العالمية وانخفاض الحقوق والرسوم الجمركية؟ ما هي العلاقات الراهنة مع صندوق النقد الدولي والنوادي المالية في ظل الإمكانيات المالية المتوفرة وعلى

الجزائري، وذلك لتفادي الانعكاسات الخطيرة على التضخم والنمو الاقتصادي ككل.

2 - لقد سجلت الساحة المالية والأسواق المالية العالمية اضطرابات، أدت إلى أزمة إعادة التمويل المالي الرهني وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، الوضع الذي أدى بحكومتنا أن تجمد مؤقتا فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري، والسؤال هو: هل الوضعية المالية والاقتصادية الجزائرية كانت لها انعكاسات سلبية من جراء هذه الأزمة العالمية؟ وما هي أنواع هذه التأثيرات التي تم استنتاجها من طرف البنك الجزائري؟ وما هي الإجراءات المتخذة لمواجهة هذا الوضع؟

3 - هناك جانب آخر هام جدا في نظري وهو يتعلق بإنعاش وتنشيط الاستثمار، حيث نلاحظ أن التزامات البنوك والمؤسسات المالية لازالت غير منتجة بالنسبة لمنح القروض، والسؤال المطروح: هل البنك الجزائري يفكر في تشجيع وتمكين البنوك من اعتماد أسلوب المخاطرة "أسلوب المخاطرة".

إلى حد الآن، نرى البنوك مكمنة ولا يمكن لها أن تمنح قروض أو تمويل قروض الاستثمار، ربما علينا أن ننظر في هذه القضية، وذلك لبعث الثقة حتى يسمح لهم بمنح القروض، وهذا لتمكينها من جلب المستثمرين الحقيقيين لأن هناك مستثمرين حقيقيين وآخرين يريدون الحصول على القروض فقط الذين نحن في حاجة ماسة إليهم من أجل بناء الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل.

هناك سؤال يتعلق بالرقابة على النظام النقدي، والنقطة جاءت في تقريركم، حسب معلوماتي فإن مفتشية البنك الجزائري تنتهج، أي اختلال إداري أو إجرائي فيما يخص الملفات التجارية الخارجية كمخالفة جزائية، وترفع مباشرة دعوى قضائية ضد المؤسسات، هناك حالات، فيها أكثر من 20 حكما صدر من طرف العدالة ينص على غرامة نقدية، وتقدر حاليا بأكثر من 140 مليار دينار جزائري، وهذا الإجراء يعني أنه لا بد على البنك الجزائري أن يمارس الرقابة حتى لا تكون هناك تجاوزات، فهل هناك مبادرة للتحكم في هذه الظاهرة والتقليص

أشكركم سيادة الرئيس، سيداتي سادتي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله، الكلمة الآن للسيد محمد خوجة.

**السيد محمد خوجة:** شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد محافظ البنك الجزائري المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، طبعاً نشكر السيد محافظ البنك المركزي على العرض المميز، الذي قدمه لنا بخصوص تطورات الوضعية المالية والنقدية في بلادنا، التي حمدا لله تتميز بالتطور الإيجابي المستمر، وهذا ما تبينه الأرقام والمعلومات الثمينة والتوضيحات القيمة المقدمة من طرف السيد محافظ البنك المركزي، وأغتنم هذه الفرصة أولاً، لأنوه بمبادرة هذا اليوم وأيضاً لأطرح بعض الأسئلة ولأبدي الانشغالات التي استخلصتها من خلال تتبعي للأوضاع الاقتصادية والمالية وتتمحور في النقاط التالية:

1 - هناك سؤال يتعلق بالإجراءات المتخذة في بداية سنة 2008، المتعلقة برفع الأجور وخاصة أجور قطاع الوظيف العمومي، هذه العملية التي استقبلناها بكل فرح وارتياح، لأنها رفعت من القدرة الشرائية للعمال والموظفين وشكلت خطوة إيجابية، بالرغم من أن هذه العملية لم تمس كل شرائح المجتمع مثل الأشخاص بدون عمل وغيرهم، وقد شكل هذا الإجراء على ميزانية الدولة بمبلغ ما يقارب 200 مليار دينار جزائري، والسؤال الموجه إلى السيد محافظ البنك الجزائري، هو كالتالي: هل هذه العملية في نظركم تسببت أو لم تسبب في التضخم؟ وما هي النتائج المستخلصة وما هي المقاييس والمعايير التي يجب اعتمادها في المستقبل لرفع الأجور؟ هذا في منظور البنك

الهدف المرجو، نريد توضيحا في هذا المجال.  
النقطة الثانية : تكلمتم في الصفحة الخامسة عن تنوع عملات التوظيف نحن نعرف أن الكل يأتي من الدولار، والتنوع هذا معناه يؤدي إلى عملية شراء فهناك عمليات تؤدي إلى خسارة بطبيعة الحال عندما نشترى الأورو بالدولار، نريد أيضا توضيحات بهذا الخصوص.

نقطة أخرى السيد المحافظ : تكلمتم عن الرقابة، رقابة البنوك من خلال المستندات، من خلال التنقل المكاني... إلخ. لكن البنك العالمي في أحد التقارير قال إن الجزائر تفتقر إلى موظفين وخبراء مؤهلين للقيام بعمليات الرقابة، هل نستطيع أن نقول إن بنك الجزائر الآن له من الكفاءات والخبراء الذين يستطيعون القيام بعملية الرقابة الكافية الحقيقية على البنوك حتى نتلافى الأزمات التي وقعت فيها الجزائر منذ فترة ليست بالبعيدة.

سؤال آخر هو هل هناك طلبات لإنشاء بنوك من طرف جزائريين؟

وسؤالي الأخير هو كما تعلمون فإنه حسب قانون النقد والقرض فإن بنك الجزائر هو الذي يملك السلطة في فتح مكاتب الصرف .. إلخ فمتى سوف يأتي هذا القرار؟ شكرا سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوزيد، الكلمة الآن للسيد رشيد بوغريبال.

**السيد رشيد بوغريبال:** السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد محافظ البنك الجزائري،  
زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم ورحمة الله.

سمعت ما تقدم به السيد المحافظ، وفي الحقيقة لم أرد التكلم، ولكن كلمة فقط حيرتني قليلا عندما قال السيد المحافظ بأن نظام التسديد الجزائري هو أحد النظم الأكثر تقدما، فعندما نسمع إلى ما قاله الزملاء فيما يخص الأوراق النقدية الخاصة ببلادنا التي هي رمز للجمهورية كالنشيد الوطني والعلم،

منها؟ فالوصول إلى 120 حكما يجعلنا نسمي هذه الوضعية بالظاهرة وبالطالي يجب دراستها وإيجاد حلول لها.

سؤالي الأخير بطبيعة الحال، كيف يتم توظيف احتياطي الصرف وأثار انخفاض الدولار على الاقتصاد الجزائري؟ هذا سؤالي الأخير سبق أن طرحه الزملاء لكن أردت أن أؤكد عليه، إذ يجب انتهاج سياسة تمكن الجزائر من اقتناء عملات صعبة مختلفة، حتى تثمن وتحقق الأمن وتدعم القدرة الوطنية لمواجهة هذه الظاهرة، أي في حالة ما إذا سجلنا فائضا كبيرا من الدولارات، يجب مراقبة الأسواق المالية الدولية، ثم اللجوء ربما إلى شراء بعض العملات في الوقت المناسب لمواجهة الأوضاع المستقبلية حتى لا تكون هناك تأثيرات بسبب انخفاض الدولار وخاصة على القدرة المالية للجزائر، شكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد خوجة، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس.  
السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد محافظ بنك الجزائر،  
الوفد المرافق للسيد المحافظ،  
زميلاتي، زملائي،  
سيادة الرئيس لي ثلاثة أو أربعة أسئلة مباشرة أود طرحها.

أولها: تتعلق بمحتوى الصفحة الخامسة من تقرير السيد محافظ البنك حول التوظيف حيث يقول إن بنك الجزائر رفع بشكل أكثر التوظيفات في الأصول عديمة المخاطرة، فهذا يتكلم عن استخدام احتياطي الصرف، فماذا نقصد من ذلك بالضبط؟ هل نقصد بهذا شراء سندات الخزينة الأمريكية، كما قيل في الصحافة، ثم بالنظر إلى أن معدل التضخم العالمي كما جاء في التقرير هو 3,6 والفوائد التي سوف نتحصل عليها من خلال استخدامنا وتوظيفنا لهذا سوف لا يؤدي ربما إلى تحقيق

قيمتها 50 ألف دينار فإنه يمنع دفع الثمن نقدياً وإنما يدفع عن طريق شيك. فأين هو هذا الشيك وما الذي عطله؟

كذلك هناك أمر تكلم عنه البعض من الزملاء، خاص بالصراف (Change) فلأسف بين مجلس الأمة ودار العدالة يوجد أفراد في هذا الشارع يقومون بتحويل وصراف مبالغ بالأورو، الليرة، الجنيه الأسترليني، الدولار، الين الياباني، أمام الملاء والشرطة والكل. والأمر المدهش هو أنني منذ عامين كنت ذاهبا في مهمة وكان لدي أمر بمهمة وذهبت إلى البنك الرسمي الذي يقع في شارع عميروش لصراف النقود رسمياً، فالموظف الذي كان يجلس في الشباك المخصص لصراف العملات الأجنبية اقترح علي - بما أن المبلغ الذي كان بحوزتي هو 600 أورو - أن أذهب إلى (Square) لتحويلهم فهو أفضل لي وفيه ربحاً للوقت، فهنا نرى أن عاملاً في مؤسسة بنكية وطنية يقترح علي كمواطن وزبون، أن أقوم بالتحويل بطريقة مخالفة للقانون. فهل تحويل النقود بهذه الطريقة (En noir) لا يعتبر تبييضاً للأموال؟ فأنا أتساءل لماذا لا تتحكم الدولة في ذلك؟ فلماذا لا تحاصرهم الشرطة وتساءلهم من أين لهم هذه المبالغ، ومع من يعملون ولحساب من؟ أستسمحكم، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد رشيد؛ وبذلك نكون قد أنهينا قائمة الراغبين في التدخل، أسأل السيد المحافظ هل هو جاهز للرد أم أنه يفضل أخذ بعض الوقت؟ السيد المحافظ جاهز، أهلاً وسهلاً، تفضل الكلمة لكم.

**السيد محافظ بنك الجزائر:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
إسمحوا لي أن أجمع الأسئلة تحت ثلاثة أو أربعة بنود.

البند الأول يتعلق بتسيير احتياطي الصراف: إذن فيما يخص تسيير احتياطيات الصراف من طرف البنك الجزائري أقول إن الاحتياطيات الرسمية

فالدينار هو رمز للجمهورية، ولكن نرى أن الدينار يصلنا في شكل أوراق ممزقة ومتسخة (أعزكم الله) ويشكل خطراً على الصحة العمومية لأن الأوراق تنتقل من مريض إلى مريض، من رجل إلى رجل، من طفل إلى رجل والعكس صحيح، وهذا لا بد أن نجد له حلاً نهائياً، فهناك بلدان كسويسرا مثلاً فإنها تغير أوراقها النقدية كل 5 سنوات، والمسألة ليست في أجود الأوراق أو نوعية صناعتها وإنما في تحديد مدة صلاحية الأوراق النقدية بـ 5 سنوات كالولاعة مثلاً فلها مدة 3 أشهر، ونحن نرى هذه الأوراق صنعت في 1998 لأنه يشار إلى تاريخ صنعها في الورقة، وهناك أوراق صنعت منذ 20 سنة وأخرى منذ 30 سنة، وبالرغم من قدم هذه الأوراق وتمزق البعض منهما إلا أنها لا زال يتداول بها بعد أن يتم إلصاقهما بـ "scotch" أو بـ "Sparadrap" وهناك البعض من العجز والشيوخ يذهبون للتسوق وعند دفع ثمن مشترياتهم يرفض التاجر قبض هذه الأوراق نظراً لقدمها واهترائها.

ولدي أحد الزملاء منذ مدة قصيرة ذهب إلى البنك أخذاً معه أوراقاً نقدية لـ 200 دج فتم صرف النصف أو الثلثين وباقي الأوراق رُفضت وطلب منه أن يجد حلاً لهذه الأوراق، هذه هي النقطة الأولى الخاصة بالأوراق البنكية.

أما النقطة الثانية، فمنذ الاستقلال إلي اليوم لدينا عدة أشكال غريبة لهذه الأوراق النقدية، فهناك من رسم فوقها "ثور أو غزالة" أو "Pilier"، ولكن لا نجد أي رمز من رموزنا مثلاً صورة الأمير عبد القادر، لالة نسومر، بن بولعيد، بن باديس فكل هؤلاء يعتبرون أبطال الجزائر، فلماذا لم يتم تمثيلهم في أوراقنا النقدية؟

كذلك نقطة أخرى تخص أحدث أنظمة الدفع، فنرى أن أي إنسان أراد شراء شيء ما يأتي بشيك، لكن التاجر لا يقبل الشيك ويطلب من الشخص أن يدفع نقداً، فهنا نرى الناس تأتي بأكياس سوداء بها نقود علماً أن هذه الأكياس مخصصة لرمي النفايات وحسب ما فهمته أنه منذ عامين نص القانون صراحة على أن عملية البيع أو الشراء إذا فاقت



للصرف، بما أن أصولها بالعملة الأجنبية على مستوى حسابات بنك الجزائر، وفي الجزائر جزء صغير فقط من الأصول بالعملة الأجنبية موجودة على مستوى البنوك، إذن بنك الجزائر هو المخول له من خلال قانون النقد والقرض أن يقوم بتسيير الوضع المالي الخارجي للجزائر. إذن في هذا الميدان تجدر الإشارة إلى أن تسيير احتياطات الصرف من طرف البنوك المركزية على مستوى الدول تخضع لقواعد ومعايير عالمية وهذا منذ 2001 إذن بعد الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا، قام صندوق النقد الدولي بالتشاور مع الدول الأعضاء بوضع حتى البنوك المركزية على مستوى العالم والتي لها دور في إصدار النقود، حتى لا تكون في نفس الوقت مسيرة للسياسات النقدية بما في ذلك سياسة الصرف وتكون في حد ذاتها تواجه الانعكاس السلبي لأي أزمة مالية.

فالبنوك المركزية اسمحوالي بهذا التعبير، هي التي تتصدر جبهة الصراع فهي أول من يصطدم بالصدمة الخارجية وهذا يدخل في إطار الشفافية والتشدد مع الشفافية، فلهذا السبب وعلى مستوى الصندوق الدولي تم وضع قواعد في 2001.

قواعد ومعايير دولية لضمان السير الجيد احتياطات للصرف عن طريق بنك مركزي مهما كانت الدولة، وبطبيعة الحال هناك دول لها عوامل متطورة أكثر من أخرى، وهنا بالذات يقدم كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي مساعدة تقنية للدول الأعضاء، فهي عمل جماعي على المستوى الدولي. فيما يخص هذه المعايير العالمية يتعلق الأمر بالتعريف، فكل بنك مركزي في كل بلدان العالم لا بد له أن يعرف في بداية الأمر محفظة مرجعية، وهذا التعريف للمحفظة المرجعية، يحدد إطار تسيير احتياطات الصرف وتسمح كذلك بتقييم النتائج السنوية. فهذا هو الهدف من وضع معايير تخص تحديد محفظة مرجعية، ولكن في نفس الوقت لا بد من وجود تقييم للمردود من خلال المردود الناتج عن المحفظة المرجعية. وبالفعل فإن البنوك المركزية تجمع احتياطات

الصرف أساسا لثلاثة أسباب وهي: السبب الأول هو المتعلق بسياسة الصرف، يعني أن البنك المركزي في أي بلد كان لا يمكنه أن يطبق أو يمارس سياسة الصرف بدون أن يكون لديه مستوى معين من احتياطي الصرف. يجب أن يكون لكل بنك مركزي إحتياطات صرف هامة ليتسنى له التدخل في السوق، وأن يسير السياسة النقدية. السياسة النقدية التي يسيرها بنك مركزي لدولة، يعمل دائما في فائدة العملة الوطنية، لأن البنك المركزي في كل الحالات وكآخر الحلول مسؤول على استقرار العملة الوطنية الداخلية، لا يمكن الفصل بينهما، ولهذا أشرت إلى استقرار معدل الصرف، الذي يتم حساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

لأن قاعدة الشفافية التي هي أساس كل بنك مركزي، فقاعدة الشفافية هامة جدا وهي مرفقة بنظام وإجبارية تقديم الحسابات، فالمسألة واضحة، ولقد ساند ورفع قرار 2003 الخاص عملة القرض، واجبات المحافظ في مجال تقديم التقارير فالأمر واضح. وضاعف التزامات المحافظ فيما يخص تقديم الحسابات، فلا يمكننا أن نفصل بين تسيير السياسة النقدية التي تهدف إلى استقرار أو تضخم في مستوى معين بين قوسين مقبول. فلا يمكننا الفصل بين هذا الهدف الأساسي والهدف الأساسي الثاني وهو استقرار سعر الصرف. وعلى كل حال فإن القانون المتعلق بالعملة - القرض لسنة 2003، ينص على واجب البنك المركزي في السهر على استقرار القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية، يكون إذن استقرار القيمة الداخلية موجه عبر تسيير وسائل السياسة النقدية وقلنا إنه منذ

أفريل 2002 من خلال امتصاص السيولة كي لا يؤدي الفائض في السيولة إلى التضخم مباشرة. ولكن؛ من جهة أخرى، والحمد لله، العودة إلى توازن ميزان الدفع لسنة 2002 تعزيز وضعية ميزان الدفع منذ 2001، حدث هام جدا يسمح ويساعد البنك المركزي على أن يكون قادرا على جعل احتياط الصرف الفعلي الحقيقي ثابتا، فتقييم سياسة الصرف سواء

التعامل مع باقي الدول. وهناك من ناحية أخرى بعض الموارد التي نسميها منتجات البورصات يتعامل فيها معظم الحالات بالدولار، وما هو واضح هو أن التسديدات المسبقة بين 2004 و2005 سمحت لنا بتفادي تأثير الأورو بالنسبة للدولار في جزء من التسديد.

لنفرض، على سبيل المثال، أن كل ما تم تسديده مسبقا بين 2004 و2006 قد تأخر حسب المنطق العادي لأن تاريخ الجدولة ذاهب إلى سنة 2001 وبالتالي يكون موعد قسط منها في حدود سنوات 2007 و2008 و2009 لشعرنا، في هذه الحالة حقيقة بالأثر السلبي للأورو في خدمات الديون ولا سيما أن العملة كانت دينا عموميا، وكان الأثر السلبي على ميزانية الدولة كبيرا جدا، إذن يسمح استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي بالحفاظ على الثروات الوطنية من الاضطرابات من بين العملات الصعبة الكبيرة.

السبب الثالث يكمن في ارتفاع احتياطات الصرف للبنوك المركزية على المستوى الدولي هو الوقاية من الأزمات، أي ميزان دفع فعال قادر على الصمود بمستوى احتياط صرف هام، يسمح لأي دولة بمواجهة الصدمات الخارجية ومشاكل الدول الكبرى هي الصدمات الخارجية.

فهذه هي الأهداف الثلاثة والمهم هنا أنه يجب التركيز على أن الجزء الهام من احتياطات البنوك المركزية بالعملات الصعبة يستثمر في السندات الحكومية أي الأصول المالية حيث لا يوجد خطر المقابل وهو ما يسمى بالسندات ذات السيادة، وكذلك الودائع المصرفية في الوقت الذي حصل فيه الدولار الأمريكي على مكانته كعملة احتياطية مهمة. فرغم الأزمة الحالية، يبقى الدولار عملة احتياط دولية، لكن لا تخاطر البنوك بالاستثمار في الموارد المالية ولو كان بمقابل المردودية العالية. لاحظنا كيف يتم الأمر مع الأزمة الحالية حيث خسرت مؤسسات كبيرة وحتى لا نقول بنوك دولية كبيرة، حصصا كثيرة من أموالها المصرفية، خسرت بعض الأسهم 30% أو 40%، ماذا بإمكاننا عمله على

كان من هيئات دولية أو كان من طرف المتعاملين. إن أنظار الجميع مشدودة إلى برج الصرف الصغير والكل يراقبه على الأقل فيما يخص المؤسسات الوطنية بطرق المؤسسات الوطنية، لأنه في سنة 2007، وضع صندوق النقد الدولي أنظمة حسابات جديدة، حيث يتم حساب معدل الصرف الفعلي الحقيقي لعملة لدولة ما ليس بالنسبة لكفاءاتها الاقتصادية الماضية، بل بكفاءاتها الاقتصادية المستقبلية.

وليس سرا أن أقول أنه عندما يرتفع سعر البرميل فهذا عنصر إيجابي في حساب معدل الصرف، هذا واضح، لكنه من المستحسن كما قلت أن تكون صادرات هامة من المحروقات، بمعنى أن القوة التنافسية على المدى البعيد من الأحسن أن تكون مدعومة من طرف الصادرات غير المحروقات ولكن حاليا والحمد لله، مستوى سعر المحروقات وتصدير المحروقات تشكل عنصرا مساعدا على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي.

وبالفعل، فإن البنوك المركزية تجمع الاحتياطات أساسا لأسباب ثلاثة: فذكرنا السبب الأول وقلنا إنه سياسات الصرف،

ثانيا: تراكم الثروات على المستوى الوطني، ففيما يخص التعامل مع باقي دول العالم من خلال التصدير والاستيراد، فعلا فبالنسبة لمسألة الثمن، فإن للدولار الدور الأساسي فيما يخص سوق المحروقات، وتعد هذه، بالنسبة إلينا، إحدى المعطيات ولكن بالنسبة للواردات لاحظنا في السنوات الأخيرة وخاصة سنتي 2007 و2008 أن هناك تنوعا في العملات من طرف المستوردين والمتعاملين، ففي الماضي كانت لدينا مديونية خارجية وفي كل سنة مبلغ من المديونية الخارجية يتم تسديده، فما كان بعملة الدولار يتم تسديده بالدولار، وما كان بعملة أخرى يتم تسديده بتلك العملة، فهذا القيد زال نظرا للتسديدات المسبقة التي تمت ما بين سنتي 2004 و2006، وخاصة سنة 2006، أصبح إذن تنوع التسديدات الخارجية سلوكا لأكثر المتعاملين ويعكس طريقهم في

قد حصل على سهم معتبر حتى لا نقول شيئاً آخر وطرح نفس السؤال لما يسمى بالخطر المعنوي. فالسؤال المطروح هو انخفاض قيمة الأموال ونحن نرى ذلك، منذ قليل تحدثت على منتدى الاستقرار المالي، فهم بصدد تحضير تقرير ولكن عليهم أن يحددوا قواعد جديدة.

فيما يخص الاشتراط الاحترازي، أين سيركزون من خلال وضع قواعد جديدة للتسيير الاحترازي، على مخاطر السيولة.

إذن لضمان أمن الموجودات الخارجية وتحقيق عائد معقول على المدى المتوسط، والأخذ بعين الاعتبار بقيود السيولة والمخاطر الأخرى، ويشكل ذلك عنصراً هاماً لأمن المال الخارجي على المستوى الاقتصادي الكلي.

عرف البنك المركزي الجزائري سياسة حذرة في مجال تسيير الأرصدة الخارجية وبالفعل فقد انتقد لهذا الحذر ولكن عشية الأزمة الحالية، اضطرابات الأسواق المالية، تسلمت مصالحنا اقتراحات من بنوك كبرى من أجل مردود مرتفع لكن قواعدنا في أصول الأخطار وفي هاته الحال لم نستثمر في الأصول المجازفة بالعكس بدأنا في شهر أوت الماضي في تقليل جزء من عدد الإيداعات وحتى الإيداعات قلصت بالنسبة للسند السيادي.

إذن قلصنا قسم الإيداعات على مستوى البنوك وزدنا في قسم الاستثمار على مستوى السند غير المجازف للسند السيادي لأنها محور أساسي في الأمن المالي الخارجي.

وستحدث كذلك حول الأرصدة الخارجية وتسيير احتياطات الصرف، فالهدف المنشود هو استقرار القيمة الخارجية للعملة وأيضاً أمن الأرصدة لكن الهدف الآخر والذي يتماشى مع الفكرة الأولى هو استقرار القيمة الداخلية للعملة وهذا ما نضعه تحت علامة أداة نقدية - عبر أدوات امتصاص فائض السيولة - إن الوظيفة النقدية جد مهمة وبالتالي أساسية فهي التي تحدد جزئياً سير الموقف المالي وحتى إذا كان لدينا اقتصاداً متفتحاً فالمهمة صعبة، اعتباراً لهيكل الإيرادات بالعملة

مستوى المردوديات المرتفعة، لأننا هنا في وضعية خسارة رؤوس الأموال، إنك تستثمر 100 وتعتقد أنك ستحصل على المردودية كذا، لكن المردود الذي تحصل عليه، في حالة صدمة خارجية لا يعوض خسارة رأس المال وقيمة الـ 100 يكون سعرها 40 أو 50، أو أقل من 40 أو 20%، في هذه الحالة، على البنوك المركزية إجبارية عدم القبول بالخسارات الكبيرة، هناك مادة في قانون العملة والقرض التي يبين بكل وضوح أنه يجب على البنك المركزي، بنك الجزائر أن يستثمر في الديون الإيجابية ذات الدرجة الأولى، وهذا إجبار قانوني فكلما ارتفع مستوى الاحتياط كلما كان توخي الحذر الشديد مطلوباً إنسجاماً مع القواعد والمعايير العالمية الخاصة بتسيير احتياطي الصرف من طرف البنوك المركزية، يقوم بنك الجزائر بصيانة وتنفيذ سياسة تسيير احتياطات الصرف لضمان أمن الموجودات الخارجية، وهذا يعني واجب ضمان أمن العائدات في الخارج وتحقيق عائد مقبول عن المدى المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار قيود السيولة ومخاطر أخرى، يجب التأكد من سلامة الأرصدة الخارجية وكذلك الأخذ بعين الاعتبار قيود السيولة، وقد رأينا الأزمة المالية من حيث التقلبات على مستوى الأسواق الدولية بدأت على مستوى عدم السيولة على المستوى الأسواق النقدية ما بين البنوك الأمر الذي أدى بالبنوك المركزية بالتدخل في شهر ديسمبر لعرض كميات كبيرة من السيولة، لكن المحللين بينوا لحد الآن أن الثقة لم تعد بعد فيما يخص التعامل فيما بين البنوك نفسها على مستوى الأسواق المالية الدولية.

تتصورون إذن ما تمثله من خطر السيولة، هناك أصول ولكن ليست سائلة، هناك أخطار أخرى وهي خطر المقابل حينما نشترى سندات اعفاء لخزائن بلدان منظمة التعاون والنمو الاقتصادي وهو مانسميه استثمار غير مجازف لأن المقابل هو دولة وهو ما نسميه بالخطر السيادي، ولكنك إذا اشتريت السند المعوض من طرف المؤسسة وبعد اضطراب تحصل خسارة 50% أو أكثر وكان هناك بنك دولي

الاستثمارية تجاه عملات أجنبية أخرى وهذا منذ 2001 مع العلم أن خطر تغيير معدلات الصرف بالعملات الصعبة الرئيسية لا يشكل وحده الخطر الذي يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار في تسيير احتياطات الصرف، إذ يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار خطر القرض وخطر السيولة، فحين أقول أننا أنقصنا قسما من الإيداعات على مستوى البنوك الدولية وعندما زدنا في القسم الذي يسمى بالاستثمارات المستقلة فإن ذلك راجع إلى تقييمنا مخاطر أخرى ومخاطر السيولة.

وإعتبارا للتقلبات في الأسواق المالية في العالم التي ظهرت في أوت 2007 إثر أزمة القروض الرهنية قام بنك الجزائر بإعادة النظر في هيكل الاستثمار لصالح السندات المصدرة من طرف المقترضين السياديين.

يمكننا القول إجمالاً إن بنك الجزائر قد حقق عائدا يفوق 4 % في سنة 2007 عن تسيير احتياطات الصرف من العملات الأجنبية.

النقطة الثانية، تخص التطور النقدي الائتماني، وبمعنى آخر تطور الائتمان النقدي وجميع الانشغالات المتعلقة بها وأيضا بنوعيتها.

يتحدد حجم الأوراق والقطع النقدية المتداولة عموما في الاقتصاد بواسطة الحاجيات المعبر عنها من طرف الأعوان الاقتصاديين من أجل تسوية معاملاتهم الجارية خصوصا أو بواسطة حاجيات الاحتياط، ويعتبر الطلب من أجل المعاملات بدوره تابعا لتطور إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي وكذلك الأسعار. كان لدينا في 2004 قدرة لإنتاج الأوراق النقدية لأننا حصلنا على أحدث الآلات ومنذ قليل حين تحدثت على نظام الدفع والأحدث في الجزائر قلت ، وإنني متأكد من أنني قلت وإذا لم أخطأ في قلتي، قلت أننا نملك أحدث أنظمة دفع في المنطقة والحمد لله أنني قلته أمام الجميع، قلت: في المنطقة ويمكن أن أضيف بأننا حين نتحدث عن أحدث نظامين دفع في المنطقة علاوة على أن هذين النظامين تم استخدامهما في نفس السنة، وهذا الذي سمح من إنشاء ميدان للدفع، وفي فيفري تم

الصعبة، وكذلك هيكل المدفوعات الجارية للجزائر، حسب العملات الصعبة في السياق تتميز بتقلبات قوية في معدلات الصرف، يأخذ تسيير احتياطات الصرف من طرف بنك الجزائر بعين الاعتبار تسيير خطر الصرف، فهناك خطر الصرف الذي نتحمله بين العملات والتي ليست لنا رقابة عليه.

إذن يأخذ بعين الاعتبار تسيير خطر الصرف بهدف الاحتماء ضد كل خسائر رأس المال، وقد تكلمنا عن هذه النقطة من قبل، لأن خطر الصرف بين العملات الصعبة الكبيرة هي أيضا شيئا أخذ في التفاهم في الآونة الأخيرة وهو خطر المستدين. إنك تقوم بالتقييم، وتقول إن البنوك الدولية في وضعية صعبة من المعقول التقليل من الإيداعات على مستوى البنوك وأن تزيد في المقابل من الاستثمارات على مستوى الودائع المستقلة ولكن فيما يخص أخطار الصرف، فإن الاضطرابات على مستوى احتياط الصرف ويبدو لي أنني قلت، منذ قليل: أن بنك الجزائر قد بدأ في تنويع احتياطياته نحو الأورو والجنه الأسترليني في 2004 و2005 و2006 و2007 ونقول الحمد لله على هذا الاختيار، لأن العالم يعيش اضطرابات مالية كل 10 سنوات وفي كل 10 سنوات تعزز أدوات التقييم وكذا الرقابة. أريد أن أقول أن التنويع في العملات في تسيير احتياطات بين 2004 و2007 كان له أثرا إيجابيا وأن التعويضات ذات الإسهامات بين سنة 2004 و2006 سمحت للجزائر من تحقيق مقتصدات مهمة أوقول أن ميزانية الدولة أساسا لأن الديون الخارجية كانت أساسا ديون عمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن مدخولات الجزائر بالعملة الصعبة بقيت بالدولار الأمريكي أساسا أو نسبيا بينما يقيم جزء من المدفوعات الخارجية بالعملات الصعبة الأخرى وأساسا الأورو. وعليه فلقد نوع المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون عملات المدفوعات بالطبع في مصلحتهم ولكن نقول أيضا ما قاموا به للمصلحة الوطنية، قصد تحسين محفظات بنك الجزائر ضد كل خطر مرتبط بانقلاب غير منتظر في الأسواق المالية قام بنك الجزائر بتنويع المحفظات

بأشربنك الجزائر في تجديد ورقة 200 دج بعد دعمه لورقة 100 دج بالقطعة النقدية من نفس القيمة، لقد سارعنا في إنتاج قطع 100 دج للإنقاص من دور أوراق 100 دج ولكن مع التزايد الكبير على مال الصندوق في 2006 وبعد 2007 تم التركيز على تصميم أوراق 1000 دج و500 دج ونلاحظ على مستوى السوق أن لها نوعية أحسن من أوراق 200 دج ولكن شرعنا أيضا في عملية تحرير أوراق 200 دج التي هي ذات نوعية... لأنه في نهاية الأمر يجب توفير للصندوق بالكمية الكافية على مستوى كل الوكالات الفرعية وفي كل الولايات لأننا نقوم بصك الأوراق والقطع النقدية ونقلها ونعمل على توفيرها في 48 ولاية.

إن ما هو واضح هو أنه حتى الأوراق النقدية القديمة إذا عادت إلى البنك فلن تخرج منه، سيدي الرئيس، سأحاول عرض ما تبقى من الأسئلة باختصار، كما يقال، فيما يخص الفرق بين البرميل بسعر 19 دولار والسعر الحقيقي، الواضح، وهذا مقنن على الصعيد القانوني، إن كل ما زاد على 19 دولار يذهب لتمويل صناديق ضبط الحسابات وصناديق ضبط الموارد والحسابات الفرعية لحسابات الخزينة على مستوى البنك الخارجي الجزائري يتم متابعته فيما يخص أهمية تدفق الأموال الواردة وفيما يخص خروج هذه الأموال، فهي قاعدة يراد منها الشفافية لأننا نرى أن إخراج الأموال لضبط الحسابات يتزايد كلما تزايدت عمليات تكاليف تجهيزات الدولة. فهذه ليست أموال معقمة، ثم إنها موارد تسمح بالتمويل الذاتي والتي حسب وجهة نظري، تخصص مسبقا إلى تمويل تجهيزات الدولة في السنوات القادمة لأن النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يسير بوتيرة عالية سيستمر، وأفضل السبل لكل بلد لمواصلة برنامجها التنموي بطريقة مستقلة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي هو أن يكون لها إمكانيات التمويل الذاتي تحت تصرفها. والحال مماثل عندنا، علما بأن الخزينة لا تستدين من البنوك لتسديد تكاليف التجهيزات فهي تلجأ إلى صندوق الضبط،

وضع نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبرى وفي ماي 2006 تم وضع نظام الدفع الإلكتروني. وهذا ما يسمح من تشكيل ميدان جيد للدفع، إذن في 2004 تم تعزيز بطاقة الإنتاج لبنك الجزائر بعد الحصول على آلة جديدة وحين تم تدشينها من طرف رئيس الجمهورية في أكتوبر 2004، كانت أحدث آلة في العالم لأن منتجي هذا النوع من التجهيزات معروفين في العالم وكل آلة تصمم نوعا معينا من الأوراق البنكية لبلد معين يجب أن يكون لها خصوصيات عملة ذلك البلد من أجل أمنها، إنه عامل أمن جد مهم حتى وإذا أحضرت الدول المنتجة تجهيزات فيجب أن يستجيب لخصوصيات مميزة لضمان أمن بنكمم. وهذا فقد عرف تدفق النقد الائتماني تسارعا قويا منذ سنة 2005 حيث انتقل التدفق السنوي للأوراق النقدية والقطع النقدية من 53,3 مليار دج سنة 2005 إلى 160,4 مليار دج سنة 2006، ليصل سنة 2007 إلى 203,1 مليار دج. وهي الأوراق والقطع التي تم صكها ووضعها في السوق، فقيمتهم الإجمالية كانت تقدر بـ 53,3 مليار دج سنة 2005، ثم 160,4 مليار دينار سنة 2006 لتصل إلى 203,1 مليار دج سنة 2007، فالزيادة كانت أكثر من 200% في 2006 و27% سنة 2007، ولو لم تكن هناك زيادة في قدرة إنتاج في سنة 2004 وإذا أراد بنك مركزي زيادة قدرات إنتاجه خلال سنة ما فإن ذلك يتطلب عملية طويلة من التحضير ولكن جاء ذلك بسنة أو سنة ونصف قبل الطلب الشديد على العملة الورقية لأن هذا الطلب الشديد يتزايد مع تزايد إنتاج المحروقات كما يتزايد مع درجات تنفيذ ميزانية الدولة. يمكن تفسير هذا النمو المتباطيء في سنة 2007، حيث كان نمو النفقات 27% مقابل 200% في سنة 2006، لكون بنك الجزائر قد وضع سنة 2006 حيز التشغيل نظامي الدفع إذ يعملان كليا بشكل آلي. فنظاما الدفع الإثنتين وضعا في 2006 وساعدا على جلب قسما من المدفوعات، سمح هذا الانخفاض النسبي في تدفق النقد الائتماني بمباشرة عملية تجديد النقد الائتماني المتداول أي الأوراق النقدية، وهكذا وبعد تجديد الورقتين النقديتين من فئة 1000 دج و500 دج

إلى الضبط ابتداء من ماي 98، إن الحرص الذي تقوم به مؤسسات الدولة والشركاء تجاه احتياط الصرف حرصها شديدا لأن المصلحة الوطنية تستوجب أن تكون لنا سياسة صرف يستقر فيها احتياط الصرف الفعلي الحقيقي الذي يخفف من مساوئ اضطراب العملات على الاقتصاد الوطني، كما قلت آنفا وأكرر، سيقول لكم كل الشركاء بأن سعر صرفكم ليس بالجيد، فليست مسألة سعر الصرف مسألة اقتصاد شامل فهي مسألة اقتصاد جزئي وهي أيضا مسألة تدخل فيما أسميه عناصر الأمن المالي الوطني. العفو فقط أريد إضافة كلمتين حول الإصلاحات البنكية، أعتقد أن عصرنة نظم الدفع هي عامل هام في الإصلاح البنكي، كما قلت بأن ذلك يحتوي على مخاطر عملية فيما يخص أمن الدفع، ولكن، وعلى العموم لم نضع أموالا كافية، وأصارحكم، بأننا لم نتنبه بالقدر الكافي لفائدة عصرنة نظم الدفع كإصلاح بنكي، غير أن الدولة بذلت قصارى جهودها فيما يخص تطهير محافظ البنوك العمومية وأكدت كثيرا على عصرنة البنوك العمومية وخاصة داخل هذه البنوك نفسها ونلاحظ بأن زيادة الاعتمادات الخاصة بالاقتصاد قد بلغت سنة 2007 نسبة 15% مقارنة بنسبة 12% لسنة 2006.

كما قلنا إنه في السداسي الأول لـ 2008 نسبة نمو القروض قدرت بـ 4% مقارنة بـ 1% في السداسي الأول للسنة الماضية، إذن سجل نمو القروض المقدمة للاقتصاد، وهناك نمو لنسبة القروض المتوسطة الأجل التي تمنح للاستثمار في إطار القروض.

بالنسبة لي، فإن زيادة اعتمادات الاقتصاد، وارتفاع الحصة المخصصة للا اعتمادات المتوسطة المدى، هي مكتسبات بالنسبة للإصلاح البنكي، وأنتم على صواب، هناك مجهودات يجب القيام بها فيما يخص نوعية الخدمات القاعدية بالنسبة للزبائن، والتي يجب أن تعرف تحسينات مدعمة ودائمة في تحسينها.

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بالبنوك الخاصة

إذن نخول له هذه الإمكانيات في التمويل الذاتي بينما تأتي نفقات للدولة بحسب التكاليف.

بالنسبة للصرف، نحن في تحوّل للحساب الجاري وهذا يخص استيراد المواد والخدمات وما نسميه بالخدمات الخفية وهي الخدمات السياحية، وخدمات السفر، وخدمات في المجال الصحي ومجال التعليم، وهذا مطابق للمفهوم العالمي للتحوّل الجارية للعملات الوطنية.

واسمحوا لي سيدي الرئيس أن أذكر بأنه في سنة 1997 وقبل الأزمة التي عرفتها آسيا على مستوى صندوق النقد الدولي وعلى المستوى الدولي كانوا يحضرون مراجعة قانون صندوق النقد الدولي للقيام بتحوّل حساب رأس المال وهو أحد عناصر صندوق النقد الدولي، ولكن عندما جاءت أزمة 1997 فقد تم إبعادها كلية، وبعبارة أخرى أن حرية تنقل رؤوس الأموال تم إخلاؤها. والشيء الثاني، هو أنه في هذه الحياة، يجب التخلص من كل عقدة أمام الشركاء، لقد تعرضنا لانتقادات كثيرة بخصوص مراقبة الصرف يجب كذلك مراعاة النصوص على مستوى صندوق النقد الدولي لأن هدفه هو تقييم نظم الصرف لكل البلدان الأعضاء وبالتالي معرفة أي من نظم الصرف، في سنة 1990، على أنه أكثر سلبية وأنه خال من أي فائدة، يظهر إذن مراقبة الصرف في إطار مبادئ وقواعد التحوّل الجارية على أنه إجراء ضمان وحيطة، لأنه يجب كذلك مراقبة التدفق المالي.

فالتدفق المالي مع بقية العالم، وفيما يخص سعر الصرف للدينار فالهدف الأساسي منه هو العمل على استقرار احتياط الصرف الفعلي الحقيقي، وأعتقد أنني أشرت إلى أن الاضطرابات الحالية العالمية صعبت المهمة، ومن الواضح أنهم يعترفون في تقارير صندوق النقد الدولي - وهذا موجود في التقرير الأخير، على ما أظن - بأن طريقة سياسة الاحتياط المصرفي كانت حقيقية وأن ذلك يخدم على حد تعبيرهم الاقتصاد الجزائري، وهذا دليل على أنه سواء تعلق الأمر بمرحلة كنا خلالها نخضع للبرمجة أو بمرحلة الوصول إلى الذروة فقد لجأنا

أشير إلى أفارقة جنوب افريقيا بجنوب الصحراء، هذه البلدان قامت بمجهودات قصوى في ميدان التسوية من أجل النمو ومن أجل الأمل في أن النمو سيعمل على تقليص الفقر.

إن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية صعب كثيرا من مهامهم وأفضل الوقوف عند هذا الحد، فهي صدمة خارجية هامة، بحيث أن تخفيف الديون الذي استفادت منه هذه الدول لم تعد كافية للتمكن من إرساء بداية نمو مستدام، ونحن لسنا في مأمن ذلك جغرافيا فنحن في افريقيا، وكنت قلت قبل قليل، بأن التضخم العالمي يعد، في وجهة نظر المحللين صدمة أعنف، وأصعب من اضطرابات السوق المالية.

فيما يخص الإشراف على البنوك هناك تحسن مستمر، أما التكوين الخاص بالمفتشين وتدريبهم وعددهم فقد أعطيناكم المعلومات المتعلقة بالرقابة على المستندات وكذا المتواجدة بعين المكان، حيث أن كل البنوك قد تمت مراقبتها مرة واحدة على الأقل، أما فيما يخص الرقابة في عين المكان فإن المراقبة الكاملة والإشراف على المستندات هو إشراف مستمر وهناك تصريحات البعض منها في سنة أو في شهرين والبعض الآخر كل ثلاثة أشهر، هناك تقارير تقدم للبنوك، أما الرقابة الداخلية، كما تطرقت إليها، بدأنا في عام 2007 ولأول مرة بالرقابة على نظامي الصرف والتي تعرف بالريادة في الحداثة في المنطقة وليس في العالم، لأن أمن نظام التسديد تعد عنصرا له أهميته القصوى بالنسبة للالتزامات بين الأطراف وأعتقد أن هناك تقدما إضافيا مرتقبا.

فيما يخص موافقات البنوك، فقد دعم قانون 2003 المقاييس فيما يخص قانون 2006 الذي يبين المعايير الواقعية والشفافة، ويتم على ضوءها تقييم الملفات، ونحن أكثر حذرا في هذا المجال بالذات وخلال هذه المرحلة من الاضطراب، وإذا ما اعتبرنا تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق اقتصادية)، فإنه جاء يقول في إحدى فقراته عندما تصبح ثلاثة أضعاف (س) لا تساوي ثلاثة أضعاف (س) يعني أن بنوك الصنف (س) الأول لم تعد تعتبر من بنوك

التي تحقق مردودا أعلى من مردود البنوك العامة، أقول أن العنصر الأول راجع إلى أن البنوك العمومية الآن أصبحت لديها مردودية هامة، فقد أصبح لديها الآن مردودية هامة تحسب بالنسبة لأرصدها، فالبنوك المبتدئة يكون لها إذن إمكانية الحصول على مردودية أرصدة هامة من البداية إلا أن البنوك قد رفعت من مردودياتها.

أما بالنسبة للسياسة النقدية والتضخم، فذلك يدخل ضمن صلاحيات بنك الجزائر في إطار القانون، ومن أجل ذلك قلت إن المهمة النقدية التي يتحملها بنك الجزائر في غاية من الأهمية واسمحوا لي بأن أقول لكم بأنها تأتي قبل وظيفة الطريقة الأكثر... لأن التضخم، وسأقص عليكم ما بقي عالقا في ذاكرتي. عندما كنت طالبا تعلمت بأن التضخم شيء سيء تماما وخال من كل المزايا، ففي سنوات 1960 في أمريكا اللاتينية، كانت تذهب النظريات الاقتصادية إلى أنه يمكن أن يكون هناك تطورات اقتصادية مع وجود التضخم، وأدى ذلك إلى تضخم مفرط.

فالتضخم، كما لا يخفى على أحد، ينهك القدرة الشرائية وطبعا فإن الهدف الأساسي لأي سياسة النقدية لأي بلد هو الحرص على السيطرة على التضخم. ففي سنة 2000 كان هناك 0.4%، وما زلت أذكر عندما كنا نخضع لهذه التخطيطات سنة 1997، كان يقول خبراء صندوق النقد الدولي بأن مستوى التضخم عندنا يعد ضعيفا، ومنذ 1997 قد خرجنا إلى ما دون 5%، فالجزائر تعد مرجعا فيما يخص الاستقرار المالي، زيادة على ذلك يحق لي بأن أقول بأنها مثلا في مجال التسيير الصحيح للموارد، غير أن الاقتصاد، كما ذكرت، دوال وهناك تغيرات في الدوال، وكما كان سبب تغيرات الدوال هو الصدمات الخارجية استوجب المزيد من الحذر في مجال التسيير المالي، إلا أن بلدنا لديه ما يسميه علماء الاقتصاد بالأساسيات. فهذا ليس سرا ولا مجاملات نتبادلها عندما نقول بأن لدينا أساسيات متينة، ولقد تكلمت، آنفا، على عودة ظهور التضخم العالي وأثاره على البلدان الافريقية كنت

أو بالأحرى المصادقة على نص القانون المتضمن التوجيه الفلاحي غدا على الساعة التاسعة. إلى ذلك الوقت، أتمنى التوفيق للجميع وشكرا للسيد المحافظ ومساعديه وإلى فرصة قادمة إن شاء الله، الجلسة مرفوعة.

### رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين ظهرا

الصف الأول وحتى تقييم البنوك على المستوى العالمي هو قيد المراجعة حتى فيما يخص مقاييس التقييم يجب مراعاة هذا المحيط، وليس من قبيل الصدفة إذا ابتديت بالمحيط الدولي، فلدينا اقتصاد مفتوح ونتأثر بالمحيط الدولي، ويجب أن نحافظ على مكتسبات بلادنا فيما يخص القوة المالية الداخلية والخارجية وفي هذه الحالة يجب علينا الحذر من التأثيرات السلبية لهذا الاضطراب، ولو تعلق الأمر بمستثمر ما أو ببنك أو غيرهما، لقد حضرت مؤخرا اجتماع بنك التسوية الدولية التي يضم كل البنوك المركزية ولما كان البعض يقول في شهر أفريل بأن السداسي الثاني سيكون في مأمن عن كل الاضطراب كانت التقييمات تشير بوضوح بأن الاضطرابات ستحتد في السداسي الثاني يضاف إلى ذلك التضخم الدولي، علينا إذن توخي الحذر واليقظة جيدا لأن احتياطي الصرف - وأنا لا آتي بجديد - هو أحد عناصر الثروة الوطنية، فهي حقيقة ينص عليها القانون لأن احتياط الصرف احتياط رسمي إذ فهو إذن عنصر الثروة الوطنية المالية.

لست أدري إن كنت أجبت على كل الأسئلة، المهم حاولت والسلام عليكم والعفو.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محافظ بنك الجزائر. طبعاً، الموضوع شاسع، الأسئلة كانت متنوعة، فهي بالتأكيد طرحت ما يدور من تساؤلات لدى المواطن العادي ولدى المؤسسات، سعيتم بأن تقدموا مشكورين الردود الكافية، فضلتم عوض تخصيص الأجوبة على الأسئلة واحدة واحدة إعطاء تحاليل عامة، نأمل بأن هذه الجلسة كانت مفيدة، وضحت لنا الصورة عن الواقع المالي والنقدي للبلاد. شكرا لكم على تلبية الدعوة والمجيء إلى المجلس وتقديم تحاليل حول واقعنا المالي والنقدي والشكر موجه أيضا إلى السادة الأعضاء الذين ساهموا بحيوية في طرح العديد من التساؤلات فشكرا لكم جميعا. نستأنف جلسة العمل الخاصة بتحديد الموقف



<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 11 شعبان 1429

الموافق 13 أوت 2008

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587